الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي بغرداية
معهد العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم التاريخ

العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1605م-1705م)
سياسيا وتجاريا

مذكرة شهادة الماجستير في تخصص: التاريخ الحديث

إعداد الطالبة: خرنق مبروكة
إشراف: أ.د. عمار بن خروف
المشرف المساعد: د/صالح بوسليم

لجنة المناقشة

أ/الدكتورة .....فلة موساوي القشاعي.....رئيسا
أ/الدكتور.....عمار بن خروف.....مشرفا ومقررا
الدكتور.....صالح بوسليم ....عضوا مناقشا
الدكتور.....سعيود إبراهيم.....عضوا
الدكتورة.. ....الواليش فتيحة .....عضوا

السنة الجامعية :1432-1433هـ/ 2011-2012 م

إهداء

إلى والدي العزيزين حفظهما الله.

إلى روح الأستاذة الغالية غطاس عائشة طيب الله ثراها.

إلى كل أفراد عائلتي الكريمة.

إلى كل من ساندني و شاركني العناء في إنجاز هذا العمل.

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة عملي المتواضع.

شكر وتقدير

بادئ ذي بدء، أشكر الله عز وجل على توفيقه لي في إنجاز هذا العمل المتواضع، كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل، والتقدير العظيم لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور عمار بن خروف الذي غرس في قلبي حب التاريخ، و شجعني على مواصلة البحث فيه، و لم يبخل علي بنصائحه الثمينة، وملاحظاته القيمة، و يسعدني كذلك أن أتوجه بشكري الخالص إلى المشرف المساعد الدكتور بوسليم صالح، الذي لم يدخر جهدا في توجيهي ، و إرشادي ، بكل سعة صدر ، وباهتمام بالغ.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر العميق، لكل الأساتذة الكرام الذين شاركوا في تكويني، و أفادوني بمعلوماتهم القيمة وتوجيهاتهم السديدة، و سهروا على إنجاح مشروع الماجستير في قسم التاريخ بالمركز الجامعي بغرداية، ورعايته منذ أن كان فكرة حتى أصبح حقيقة، كما أتوجه بالشكر أيضا إلى اللجنة المحترمة، التي سأتشرف بمناقشتها لمذكرتي إن شاء الله.

كما أعرب عن امتناني الكبير إلى عائلتي الكريمة، التي غمرتني بعطفها، وصبرها اللامتناهي، وإلى كل من شجعني ، وأمدني بالدعم المعنوي، وساندني لإنجاز هذه المذكرة لتصل إلى نهايتها. فجزاهم الله عني خير الجزاء.

قائمة المختصرات الواردة في الدراسة:

الرمز	المعنى
تح	تحقيق
تج	ترجمة
ج	جزء
ص	صفحة
ص ص	صفحات متلاحقة
A.E.S.C	Annales , Economie, Société et Civilisation .
C.M	Cahiers de la Méditerranée .
C.T	Cahiers de Tunisie .
N	Numéros.
P	Page.
R.A	Revue Africaine .
RE. M.M.M	Revue du monde musulman et de la Méditerranée
R.H.M.C	Revue d'histoire moderne et contemporaine.
R.O.M.M.	Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, Aix-en-Provence.
R.Q.H.	Revue des questions historiques, Paris .
R.T	Revue Tunisienne, Tunis.
T	Tome

مقدمة

استقطب البحر المتوسط لقرون عديدة، اهتمام الأطراف الواقعة على ضفتيه؛ مما كان سببا في تلاقي و تقاطع العديد منها. وبحكم الموقع الجغرافي المشترك، اشتركت هذه الأمم في تاريخ واحد طبعه التناقض و التباين، فتارة يسوده التحالف و التعاون، ويغلب عليه الصدام و الصراع تارة أخرى.

إلا أنه ومع بداية العصر الحديث، أخذت أهمية هذا البحر تتزايد وتنمو لدى شعوب الضفتين، وذلك تماشيا مع عدة متغيرات جديدة، حيث تزامن هذا العصر مع ولادة وتنامي حركة تجارية رأسمالية جديدة في أوربا؛ مما أدى إلى تعاظم القوى المسيحية ماديا و سياسيا.

ولقد قابل ذلك، تغير جذري على مستوى الأوضاع السائدة في بلاد المغرب عموما؛ إذ تميز بظهور الأتراك العثمانيين كقوة جديدة على الساحة المغاربية؛ الأمر الذي أثر على ميزان العلاقات بين الضفتين.

و في إطار العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط، تندرج العلاقات التونسية الفرنسية كنموذج له خصوصيته التي تميزه عن غيره، حيث كانت تونس أول إيالة مغاربية تعقد معاهدة مع فرنسا مع مطلع القرن السابع عشر، وكان ذلك سنة 1605م ، وتنفرد الإيالة بتعاملاتها التجارية الواسعة مع فرنسا ومختلف الأمم الأوربية، حيث بلغت أضعاف ما كانت عليه في كل من الجزائر وطرابلس.

وبهدف كشف الغموض عن أطوار هذه العلاقات ارتأيت البحث في موضوع مذكرة بعنوان : **"العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن السابع عشر(1605م-1705م) ، سياسيا وتجاريا"**.

- دوافع اختيار الموضوع :

و من دواعي اختياري للبحث في موضوع العلاقات التونسية الفرنسية، أذكر:

1- رغبتي في المساهمة بالكتابة في هذا الموضوع، وذلك لقلة الدراسات التاريخية التي تتناول العلاقات التونسية الفرنسية في الجزائر، مقارنة بالدراسات التي تتناول تاريخ الجزائر.

2- افتقار الأبحاث المتعلقة بعلاقات تونس مع فرنسا خلال القرن السابع عشر إلى الشمولية، فهي غالبا ما تتطرق لفترة معينة، أو جانبا معينا كالعلاقات السياسية لوحدها، أو التجارية لوحدها.

3- تطلعي إلى الوقوف على دوافع فرنسا للتعامل مع تونس، ككيان مستقل، ومرتبط بالدولة العثمانية في آن واحد.

4- محاولة إدراك مدى التكافؤ بين الطرفين في هذه العلاقة، ومعرفة العوامل المؤثرة فيها.

- الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

لقد قمت باختيار القرن السابع عشر(1605م-1705م) كفترة للدراسة، لعدة اعتبارات، أهمها:

- أن سنة 1605م كانت السنة التي وقع فيها الإحتكاك الدبلوماسي المباشر بين الدولتين، مع مطلع القرن السابع عشر، حيث أبرمت فيها فرنسا أول معاهدة سياسية مع تونس .

- أن سنة 1705م تعتبر معلما زمنيا فاصلا في تاريخ تونس، حيث كانت بداية لسلالة حاكمة جديدة، وهي الأسرة الحسينية، إذ لا يمكن للدارس لتاريخ القرن السابع عشر في تونس أن يتغاضى عن تلك الفترة الإنتقالية بين العهدين المرادي والحسيني، ولذلك مددت دراستي خمس(05)سنوات من القرن الثامن عشر، كما أن نهاية القرن السابع عشر، ومطلع القرن الثامن عشر في فرنسا، تزامن مع ظهور أزمات اقتصادية فرنسية، أثرت على طبيعة العلاقات بين البلدين.

- أن القرن السابع عشر عموما عرف ازديادا في معدل النشاط البحري على مستوى المتوسط، كما شهد جملة من الاضطرابات السياسية بالنسبة لكل من تونس، وفرنسا.

- إشكالية الدراسة :

وسأعالج هذا الموضوع بإثارة الإشكالية التالية:

بم تميز الوضع السياسي في كل من تونس وفرنسا خلال القرن السابع عشر؟ وكيف انعكس على طبيعة العلاقات السياسية والتجارية بينهما خلال نفس الفترة؟

- الدراسات السابقة :

ومن خلال إنجازي للموضوع، استفدت في البداية من ثلاث دراسات هامة، تناولت جانبا كبيرا من العلاقات بين البلدين، خلال فترة البحث، وهما:

- Boubaker Sadok: la régence de Tunis au XVII^{ème} siècle , ses relations commerciales avec les ports de l'Europe, Marseille et Livourne, C.E.R.O.M.A, Zaghouan 1987.

تتناول هذه الدراسة العلاقات التجارية بين تونس وموانئ أوربا المتوسطية خلال القرن السابع عشر: مرسيليا و ليفورن، بحيث تفيدنا في معرفة مراكز التبادل التجاري بين الدولتين وكذلك نوعية الصادرات، والواردات بينهما، كما تتتبع بدقة تاريخ الشركات التجارية الفرنسية بالإيالة.

- Sebag Paul: Tunis au XVIIème siècle une cité au temps de la course, édition l'Harmattan, Paris 1989.

تلقي هذه الدراسة الضوء على بعض الأوضاع التي عاشتها تونس، خلال القرن السابع عشر، خصوصا ما يتعلق منه بالنشاط البحري للسفن التونسية، وكذلك نوعية النشاط الاقتصادي، الذي كان يمارسه سكان البلاد. كما يعطينا الكتاب فكرة عن الصادرات، و الواردات التي كانت تربط تونس بالدول الأوروبية. كما يتعرض أيضا إلى النظام الإداري و السياسي، الذي كان يحكم تونس آنذاك، وكذلك يتناول الفئات الاجتماعية، التي كانت تقطن تونس في القرن السابع عشر.

– عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر(1619م-1694م) سياسية وتجارية.

بالرغم من أن هذه الدراسة تتعلق بالإيالة الجزائرية ، إلا أنها تتقاطع مع موضوع بحثي في الفترة المدروسة، حيث استفدت منها في معرفة الأوضاع السياسية لفرنسا خلال القرن السابع عشر، كما احتوت الدراسة إشارات في بعض الأحيان إلى جانب العلاقات التونسية الفرنسية بسبب تداخل العلاقات بين البلدين .

– المنهج المتبع في الدراسة :

للإجابة عن هذه الإشكالية، اتبعت المنهج التاريخي الوصفي التركيبي التحليلي، وهو منهج بحث علمي يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية، من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية؛ حيث يعنى بتحديد المشكلة، أو الفكرة العلمية التاريخية، التي تقوم حولها التساؤلات، والاستفسارات التاريخية، والإجابة عليها من خلال استنطاق الوثائق التاريخية بغية الوصول إلى الحقيقة المنشودة.

– الخطة المعتمدة في الدراسة :

وقد ارتأيت أن أقسم الموضوع، وفق خطة منهجية هي كالتالي: مقدمة، وثلاث فصول، وخاتمة.

حيث تعرضت في **المقدمة** إلى دواعي اختياري للموضوع، والهدف منه، و إلى بعض الدراسات السابقة للموضوع، مرفقة بالإشكالية المطروحة، ثم المنهجية المتبعة في إنجازه ، ثم تطرقت فيها إلى التعريف بأهم المصادر و المراجع التي اعتمدت عليها في إنجاز هذا البحث.

وتناولت في **الفصل الأول** الأوضاع السياسية التي عاشتها كل من الإيالة التونسية وفرنسا خلال القرن السابع عشر، وذلك بهدف فهم تداعيات العلاقة بين البلدين والعوامل المؤثرة فيها.

أما **الفصل الثاني**، فقد خصصته للعلاقات السياسية بين تونس وفرنسا خلال القرن السابع عشر من 1605م إلى 1705م، حيث قمت بتقسيمه إلى ثلاث مباحث :

– وضع العلاقات قبيل 1605م، و تناولت فيه أهم الأحداث التي ميزت العلاقات بين الدولتين ابتداءا من تأسيس القنصلية الفرنسية بتونس ونهاية بمعاهدة 1604م بين السلطان أحمد الأول والملك هنري الرابع.

– مرحلة التذبذب من1605م إلى غاية 1660م، وتطرقت فيه إلى وضع العلاقات قبيل 1605م بصورة مختصرة، ثم إلى أهم الأحداث التي ميزت العلاقات و ما اتسمت به من تناقضات، واضطرابات تأرجحت بين السلم و الحرب، حيث تناولت فيه المحاولات التي قامت بها فرنسا من أجل تحقيق السلم بين الطرفين، نذكر منها: بعثات كل من"صفاري دوبراف"، و"صانصون نابولون"، وكذلك " صانصون لوباج"،كما تعرضت فيه إلى سلسلة الحملات الفرنسية الاستعراضية، و الصغيرة التي انتهجتها فرنسا في بعض الأحيان ودوافع كل من السياستين.

– مرحلة التوتر والصراع(1661م-1685م)، وتناولت فيها التصعيد العسكري الذي ميز السياسة الفرنسية تجاه تونس في هذه الفترة، و المتمثل في سياسة التهديد والوعيد التي اتبعها

لويس الرابع عشر والتي تجسدت في سلسلة الحملات: كحملة دوبوفور، و دومارتل ، دوكين، ودستري.

- مرحلة بناء السلم (1686م-1705م)، وتطرقت فيها إلى رغبة فرنسا في تحقيق التقارب، والسلم مع نهاية القرن السابع عشر، وهذا ما جسدته معاهدة السلم المئوي مع تونس سنة 1685م، وما هي دوافع هذه السياسة.

أما **الفصل الثالث**، فدرست فيه العلاقات التجارية بين تونس، وفرنسا خلال القرن السابع عشر من1605م إلى 1705م، حيث خصصت مبحثا للمؤسسات التجارية الفرنسية في تونس خلال القرن السابع عشر، ومبحثا للمبادلات التجارية بين البلدين، وأضفت مبحثا آخر للتجار و العملات المستعملة خلال الفترة موضوع البحث

وختمت المذكرة ب**خاتمة**، ضمنتها أبرز النتائج التي توصلت إليها في البحث، كما ذيلت المذكرة بملاحق، وبيبليوغرافية الدراسة.

- التعريف بأهم مصادر و مراجع الدراسة :

أ- المصادر العربية:

- القيرواني محمد ابن أبي القاسم المعروف بابن أبي دينار: المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، ط1، مطبعة الدولة التونسية، تونس1286هـ/1870م.

تم تأليف هذا الكتاب في القرن السابع عشر للميلاد، وقد اعتمد فيه مؤلفه على المؤرخين السابقين كابن الشماع، و يعتبر المصدر الوحيد الذي يمدنا بمعلومات أولية عن أواخر العهد الحفصي وعن تونس في القرن السابع عشر بعد أن أصبحت تحت النفوذ العثماني.

- السراج (محمد بن محمد الأندلسي الوزير): الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تح الحبيب الهيلة، ط1، دارالغرب الإسلامي، لبنان 1985.

يعتبر هذا الكتاب من المصادر الرئيسية في تاريخ تونس، إذ يتناول تطور الأوضاع السياسية للإيالة التونسية خلال القرن السابع عشر؛ إذ يتتبع تعاقب الدايات الأتراك والبايات المراديين على السلطة خلال القرن، و أهم الأحداث التي ميزت عهد كل حاكم، كما يتناول جزءا من علاقات هذه الأخيرة مع العديد من البلدان الأوربية .

– ابن أبي الضياف(أحمد): إتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، 07 أجزاء، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس 1977، ج2.

الكتاب في سبعة أجزاء،حيث اعتمدت على الجزء الثاني منه، ويؤرخ هذا الكتاب للعهد العثماني بالإيالة التونسية متتبعا أهم الأحداث التي ميزته دون تحليل أو تعقيب، ويتناول الكتاب بعض الإشارات إلى علاقة الإيالة ببعض البلدان الأوربية.

– خوجة حسين: ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، تح الطاهر المعموري، ط2، الدار العربية للكتاب، تونس 1975.

هو الباب الأخير من كتاب البشائر، حيث سماه ذيل البشائر، اهتم فيه بصورة مختصرة بتاريخ تونس من قدوم الأتراك العثمانيين إلى عهد حسين بن علي، و يتحدث الكتاب عن الدايات واحدا واحدا، بدءا من إبراهيم داي مقدما ترجمات موجزة، حيث بلغ عدد تراجمه تسعة وعشرين ترجمة تمتد على عشرين صفحة فقط من الكتاب، وخصص لحسين بن علي لوحده فصلا مطولا ، كما يتناول الكتاب ترجمة لمعاصريه من العلماء.

ب– المصادر الأجنبية:

– تاريخ المغرب وقراصنته

-Dan (Pierre): Histoire de la barbarie et ses corsaires, Pierre Rocollet libraire, Paris 1637.

يتناول هذا الكتاب معلومات هامة حول قضايا القرصنة والأسرى، إلا أنه كثيرا ما يعمل على التهويل، و التزييف في حقيقة أوضاع الأسرى بالبلاد التونسية، وذلك من أجل كسب عطف جمعيات الافتداء، لكن يمكن الاستفادة منه، في التعرف على أوضاع تونس، خلال النصف الأول من القرن السابع عشر.

– مذكرات الفارس دارفيو:

-Arvieux (Ch.de) : Mémoire de chevalier d’Arvieux 6T، Charles-Jean-Baptiste Delespine Libraire، Paris1725، T4,T5,T6.

الكتاب في عدة أجزاء وقد استفدت من الجزء الخامس والسادس منه، ويتحدث الكتاب عن بعض صفقات شراء الأسرى، وأوضاعهم، كما يعطينا فكرة عن بعض مناطق نشاط القراصنة التونسيين.

– الإيالة التونسية في نهاية القرن السابع عشر:

- Béranger Nicolas : la régence de Tunis à la fin du XVII^{ème} siècle, Mémoire pour servir à l'histoire de Tunis depuis l'année 1684, Introduction et notes de Paul Sebag, éditions l'Harmattan, Paris 1989.

نيكولا بيرونجي تاجر فرنسي استقر في تونس مع نهاية القرن السابع عشر، وكتابه عبارة عن مذكرات، تناول فيها مجموعة من الأحداث عاشتها تونس من 1684م إلى غاية 1706م تاريخ وفاته، ويفيدنا الكتاب في التعرف على الأوضاع الإقتصادية للبلاد، ونوعية الصادرات والواردات .

–رحلة دوبراف:

- Brèves(le sieur de): Relations des voyages de M. de Brèves tant en Grèce, terre sainte et Egypte qu'aux royaumes de Tunis et Alger, Nicolas Gasse- éditeur, paris 1628.

و هو سفير فرنسا لدى الدولة العثمانية، كلف بالتفاوض من أجل تحرير، وافتداء الأسرى الفرنسيين في تونس سنة 1605م، وتطبيق معاهدة الامتياز، التي أبرمت بين فرنسا، و الدولة العثمانية، حيث تمكن من عقد معاهدة بين الطرفين في هذا الشأن.

– فرنسا في تونس:

- Granchamp(Pierre) : la France en Tunisie au XVII^{ème} siècle(1582-1705), Imprimerie Générale, Tunis1920-1932, 10T.

الكتاب في عشر أجزاء، وهو عبارة عن جرد لأرشيفات، وأرصدة القنصلية الفرنسية بتونس منذ سنة 1582م إلى غاية 1705م، وهو مفيد في معرفة الأوضاع السياسية، و الاقتصادية، التي كانت تشهدها تونس في تلك الفترة.

– مراسلات بايات تونس وقناصل فرنسا مع البلاط الفرنسي:

- Plantet Eugène: correspondances des beys de Tunis et des consuls de France avec la cour (1577-1830), 3T, Félix Alcan éditeur, Paris 1893, T1.

يتضمن ثلاث أجزاء، حيث استفدت من الجزء الأول والثاني، وهو عبارة عن جمع لمراسلات القناصل الفرنسيين، والبايات التونسيين مع البلاط الفرنسي، وهو يسمح لنا بتتبع تطورات العلاقة بين البلدين، سواءا منها السياسية أو الاقتصادية .

ج- المراجع المعربة:

- **روسو ألفونص: الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، تج عبد الكريم الوافي، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1992.**

يتتبع الكتاب تسلسلا كرونولوجيا تاريخ الإيالة التونسية خلال القرن السابع عشر ، ويفيدنا هذا الكتاب في معرفة أثر الأوضاع الداخلية للإيالة في العلاقات التي تربطها بفرنسا.

- **وولف جون.ب: الجزائر و أوربا (1500-1830م)، تج أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر 2009.**

يتناول الكتاب علاقات الجزائر مع دول أوربا خلال الفترة الحديثة، إلا أنه مفيد في فهم السياسة الفرنسية تجاه الإيالات المغاربية عموما خلال نفس الفترة، ويتضمن كذلك بعض الأحداث السياسية التي عاشتها تونس خلال القرن السابع عشر.

د- المراجع الأجنبية:

- **ماصون بول: تاريخ المؤسسات و التجارة الفرنسية في إفريقيا الشمالية**

ـــــــــــ: تاريخ تجارة فرنسا في المشرق خلال القرن السابع عشر .

-Masson Paul : Histoire du commerce français dans le levant au XVII^{ème} siècle, Hachette, Paris1896 .

ـــــــــــــ : Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque(1560-1793), Hachette éditeur, Paris 1903.

تفيدنا هذه الكتب في تتبع تطور العلاقات التجارية بين تونس وفرنسا، إذ تحتوي على معلومات قيمة حول أصول الامتيازات الفرنسية بالبلاد التونسية، والمراحل التي مرت بها طيلة القرن السابع عشر.

-إيالة تونس في القرن السابع عشر، علاقاتها التجارية مع موانئ أوربا مارسيليا وليفورن:

- Boubaker Sadok: la régence de Tunis au XVII^{ème} siècle , ses relations commerciales avec les ports de l'Europe, Marseille et Livourne, C.E.R.O.M.A, Zaghouan 1987.

يتناول هذا الكتاب جانب العلاقات التجارية، حيث يتعرض بالتفصيل لجميع مواد التبادل التجاري بين فرنسا و مارسيليا، ويتتبع نشأة وتطور الشركات الفرنسية بالبلاد التونسية.

- الصّعوبات المعترضة :

لا يخلو أي مجهود يخص البحث العلمي من صعوبات، ومن أهم الصّعوبات الّتي اعترضتني عدم تمكني من الإطلاع على الوثائق الأصلية لأرشيفات القنصلية الفرنسية في تونس، وذلك لاعتمادها في الدراسة، فبالرغم من سفري إلى تونس، إلا أنني لم أتمكن من البحث مطولا في الأرشيف التونسي وذلك لقصر مدة إقامتي ، إضافة إلا أن أول وثيقة تخص العلاقات التونسية الفرنسية في الأرشيف الوطني التونسي تعود إلى القرن الثامن عشر، كما لم أتمكن من الإستفادة من دور الأرشيف الفرنسي نتيجة ظروف قاهرة منعتني من السفر.

ومن بين الصعوبات التي صادفتني أيضا، قلة المراجع العربية حول الموضوع، ومشكل الترجمة، فجل المراجع التي اعتمدت عليها باللغة الأجنبية مما جعلني أستغرق وقتا أطول في إنجاز الموضوع، حيث استعنت ببعض أساتذة اللغة الفرنسية، عندما كانت تعترضني بعض الصعوبات في بعض النصوص.

و في الأخير لا يسعني إلاّ أن أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى كلّ من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب، ومن بعيد، وساندني في إنجاز هذا العمل ، حيث أتوجه بخالص الشكر ، و أجل التقدير إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الذين أتشرف بمناقشتهم هذه المذكرة، و أخص بالذكر أستاذي المشرف الأستاذ **الدّكتور عمّار بن خروف** الّذي لم يدّخر جهدا في توجيهي و إرشادي، كما أشكر كذلك المشرف المساعد **الدكتور أبو سليم صالح**، على النصائح الثمينة والتصويبات القيمة التي وجهها لي.

وختاما فإن أصبت في شيئ من هذه الدراسة فبتوفيق من الله عز وجل وعونه، و إن كان غير ذلك فحسبي أني اجتهدت وحاولت، والله الموفق، وهو ولي كل خير.

متليلي في :25/ 09/2011.

الطالبة: خرنق مبروكة.

الفصل الأول

الأوضاع السياسية في كل من تونس وفرنسا خلال القرن السابع عشر(1605م-1705م)

- **المبحث الأول**: الوضع السياسي في تونس خلال القرن السابع عشر.
- **المبحث الثاني**: الوضع السياسي في فرنسا خلال القرن السابع عشر .

الفصل الأول

الأوضاع السياسية في كل من تونس وفرنسا خلال القرن السابع عشر(1605م-1705م):

أثرت مجريات الأوضاع السياسية في كل من تونس وفرنسا خلال القرن السابع عشر على السياسة الخارجية لكل منهما تجاه الأخرى، أي على العلاقات القائمة بينهما طيلة هذا القرن، فكثيرا ما عملت هذه الأوضاع على تحويل اتجاهات هذه العلاقات نحو حالة السلم أو الحرب.

فقد عرفت تونس خلال القرن السابع عشر تطورات و أحداث سياسية مختلفة، فبعد أن أصبحت إيالة عثمانية سنة 1574م، شهدت تونس ثورة الدايات على سلطة الباشا المعين من قبل السلطان العثماني سنة 1591م، و تتابعت سلسلة الدايات على الحكم طيلة القرن السابع عشر، حيث امتازت الفترة الأولى من حكمهم بالقوة وفرض السيادة، إلا أنه و ابتداءا من سنة 1643م أخذت هذه القوة بالتراجع فاسحة المجال لتنامي وبروز سلطة البايات المراديين، الأمر الذي أدى إلى حدوث صراعات مستمرة بين الطرفين على مدى القرن، وبالرغم من رجوح الكفة إلى الطرف المرادي في الربع الأخير من القرن، إلا أن بذور الشقاق كانت قد تغلغلت إلى أعماق البيت المرادي، الأمر الذي عجل بنهايته مع نهاية القرن.

أما فرنسا فقد عرفت هي الأخرى خلال القرن السابع عشر اضطرابات داخلية عديدة تجسدت في ثورات مختلفة الأسباب والمستويات، وقد عمل ملوك فرنسا على تثبيت أركان ودعائم الدولة الفرنسية على مدى القرن منافسة في ذلك عدة قوى أوربية كانت تسعى للظهور كقوة عظمى على مستوى القارة، حيث تسبب ذلك في نشوء حروب متقطعة على مدى القرن بين فرنسا ومختلف هذه القوى.

وبهدف استجلاء خلفيات هذه العلاقات، ارتأيت استعراض أهم هذه الأوضاع، وتداعياتها.فكيف كانت هذه الأوضاع، وما هي أهم ملامحها؟

المبحث الأوّل

الوضع السياسي للإيالة التونسية خلال القرن السابع عشر / الحادي عشر الهجري:

نجح العثمانيون بعد استقرارهم في كل من الجزائر وطرابلس في تخليص البلاد التونسية من الاحتلال الاسباني، وأصبحت تونس منذ سنة 1574م إيالة عثمانية يرأسها باشا يعينه الخليفة العثماني في إسطمبول، وكانت تسمى رسميا "سنجقا"[1]، أي أنها ذات طابع عسكري، إذ استقر بتونس أكثر من ثلاثة آلاف جندي انكشاري، يرأسه مجلس أعلى يدعى الديوان، ويتكون هذا الأخير من مجموعة آغوات[2]، و بولكباشية [3]، ويعد الباشا هو الممثل السياسي للسلطان العثماني في الإيالة التونسية نظريا، إلا أنه وفي حقيقة الأمر، نجد أن رئيس مجلس الديوان كان صاحب القرار الميداني، كونه يتمتع بالقوة العسكرية اللازمة لفرض النظام، والتي تتمثل في الجيش الانكشاري، بينما تبقى سلطة الباشا رهينة سنوات حكمه المحدودة. ولقد تطور الوضع إلى أن أصبح هذا المجلس هو الهيئة التنفيذية الأولى، التي تبسط نفوذها وتأثيرها في جميع أرجاء البلاد[4].

لقد مر الوجود العثماني بالإيالة التونسية بعدة مراحل وتنظيمات، وارتبط تطوره بجملة من الأزمات السياسية و العسكرية، حيث نميز في القرن السابع عشر نظامين رئيسيين تطور أحدهما في كنف الآخر، هما: نظام الدايات – نظام البايات.

---

(1) بمعنى الراية أو العلم ، لكن في العهد العثماني يمثل السنجق أصغر وحدة في التقسيم الإداري. أنظر، مصطفى عبد الكريم الخطيب:معجم المصطلحات و الألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص 259.

(2)جمع آغا، وهي كلمة ذات أصل فارسي بمعنى الأب، أو العم، او الأخ الكبير، استعملها الأتراك العثمانيون لدلالات عديدة، منها آغا الإنكشارية، وهو ما نقصده وهو بمثابة قائد الجيش. أنظر، مصطفى عبد الكريم الخطيب: المرجع السابق، ص11 .

(3) مرتبة عسكرية في العهد العثماني، والبلكباشي معناه قائد البلوك، الذي هو عبارة عن وحدة عسكرية بمثابة الفيلق. أنظر، مصطفى عبد الكريم الخطيب: المرجع السابق، ص86.

(4) دلندة الأرقش و آخرون: المغرب العربي الحديث من خلال مصادره، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، المغرب2003، ص55-56.

1-مرحلة قوة الدايات:

كانت بداية هذا النظام مع نهاية القرن السادس عشر، حيث قام جنود الانكشارية بثورة سنة 1591م على طائفة البولكباشية التي يمثلها كبار الضباط و أعضاء الديوان[1]. وقد جاءت هذه الثورة كرد فعل عن الأوضاع المزرية، التي آلت إليها البلاد التونسية بعد استئثار تلك الطائفة بأمور الحكم والمال[2] . وقد ترتب عنها مقتل معظم البولكباشية[3]. إذ كانت بمثابة انقلاب عسكري، الهدف منه تحقيق الديمقراطية، حيث نجح الثائرون في فرض تعديلات جديدة على نظام الحكم، وانقسم الجيش إلى فئات، يرأس كل فئة منها داي منتخب[4]. وقد شكلت مجموعة الدايات، الديوان، الذي يختار من بين أعضائه رئيسا للبلاد[5] . أما منصب الباشا فقد صار منصبا شرفيا، إذ يكتفي هذا الأخير بلبس الخلعة السلطانية، وتمثيل مصالح الباب العالي[6].

بعد نجاح الثورة سنة 1591م، تتابعت سلسلة من الدايات الأقوياء على حكم تونس، نذكر أبرزهم:

أولا- عثمان داي:

مثل الداي"عثمان" أبرز الشخصيات منذ قيام الثورة، إذ سجل نهاية سنوات عديدة من الاضطراب، حيث عمل على توطيد نفوذه بالبلاد، وذلك بالقضاء على منافسيه، وفتح عصرا جديدا هو عهد سيطرة الدايات، إذ سرعان ما حاد عن مبدأ الديمقراطية وحاول الانفراد بالسلطة؛ حيث ساعده في ذلك قوة الشخصية والخبرة التي اكتسبها خلال تدرجه في المناصب

---

(1) ألفونص روسو: الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، تح عبد الكريم الوافي، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1992 ، ص106.

(2) حسين خوجة: ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، تح الطاهر المعموري، ط2، الدار العربية للكتاب، تونس 1975، ص22.

(3) محمد بن محمد الأندلسي الوزير السراج: الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تح الحبيب الهيلة، ط1، دارالغرب الإسلامي، لبنان 1985، ص

(4) دلندة الأرقش و آخرون: المرجع السابق، ص57.

(5) محمد ابن أبي القاسم الرعيني القيرواني المعروف بابن أبي دينار: المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، ط1، مطبعة الدولة التونسية، تونس1286هـ/1870م، ص200.

(6) حسين خوجة: المصدر السابق، ص22.

من جندي انكشاري إلى ضابط كبير [1].حيث استطاع أن يفرض سيطرته على البلاد، كما قام باستحداث منصبين جديدين؛ هما منصب "الباي"، الذي تكمن مهمته في النظر في شؤون القبائل و جباية الضرائب منها. وكذلك منصب "القبطان" أي رئيس البحرية، وكان أول من عين بايا شخص يدعى "رمضان"، بينما أوكلت رئاسة البحرية "لمحمد بن حسين باشا" [2].وفي عهده قدم المهاجرون من الأندلس إثر قرار الطرد سنة 1609م[3]، حيث وصل عددهم ما بين أربعين و خمسين ألف فرد من أصل ثمانين ألف غادروا إسبانيا[4]، أثروا الجانب الإقتصادي بتجارب، وخبرات عديدة، كما قاموا بإنشاء وإعادة إحياء عدة مدن، منها: زغوان، تستور، مجاز الباب، سليمان، قريش الواد، طبربة....الخ. استمر حكم عثمان داي حتى سنة 1019هـ/1610م، حيث توفي و خلفه "يوسف داي" في نفس السنة[5].

ثانيا– يوسف داي:

سار على نهج سابقه في التخلص من منافسيه، ولترسيخ حكمه أحاط نفسه بشخصيات تشاركه نفس المصالح، منهم: العلج أسطا مراد جنوفيزي "قائد الأسطول البترتي"، ومصطفى القردناس "رئيس جماعة الأندلسيين" مدعم بثلاثة آلاف(3000) رجل مسلح، وعلي ثابت من الأعيان المحليين ذوي الثروة[6] .

وقد عرف يوسف داي كيف يكسب رأي العامة بفضل سياسته الحكيمة، إذ يقول صاحب الذيل في ذلك:"...واستقام أمر يوسف داي، وانتشر عدله في الرعية، وأهل البلاد، وحسن الثناء عليه..."، حيث أولى عناية خاصة لذوي العلم الذين تلتف حولهم العامة، وتجسد

---

(1) محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، تج محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس1993، ص ص71-72.

(2) ألفونص روسو: المرجع السابق، ص109.

(3) دلندة الأرقش و آخرون وآخرون: المرجع السابق، ص 55.

(4) أندريه ريمون: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، تج لطيف فرج، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة 1991، ص 42.

(5) Paul Sebag: Tunis au XVIIème siècle une cité au temps de la course, édition l'Harmattan, Paris 1989, p51.

(6) Boubaker Sadok: la régence de Tunis au XVII ème siècle , ses relations commerciales avec les ports de l'Europe, Marseille et Livourne, C.E.R.O.M.A, Zaghouan 1987, p 39.

ذلك في شخصية الولي "أبي الغيث القشاش"[1]. كما اتسم عهده بالرقي والرخاء، ويعود ذلك إلى الحزم الذي اتصف به في تسيير أمور البلاد[2]. وقد وصفت فترة حكمه بالعصر الذهبي للحكم العثماني بتونس،حيث اهتم يوسف داي بتطوير الأسطول البحري، وذلك بهدف توسيع مجال القرصنة، إذ بلغ عدد مراكب أسطوله خمسة عشر مركبا(15) من المراكب الكبار دون الصغار[3].

وقد وقع الاختلاف في عهده بين تونس والجزائر حول مسألة الحدود ، الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب بينهما في 1037هـ/1628م، لكن سرعان ما اهتدى الطرفان للصلح الذي أقر "وادي سراط" فاصلا حدوديا بين الإيالتين، فللجزائر ما وقع غربه، أما ما وقع شرقه فهو لتونس[4].

كما توفي رمضان باي سنة 1022هـ/1613م، و ولي مكانه "مراد باي"[5]،حيث أبدى تمكنا ونجاحا كبيرين في أداء مهامه أيام حكم يوسف داي، إذ نجح في قمع القبائل المتمردة كقبائل جبل وسلات ، و جبالية عمدون، أولاد سعيد، أولاد حمزة، أولاد بليل، وغيرها، وازداد نفوذه بالبلاد بعدما حصل سنة 1631م على لقب الباشا من الباب العالي، حيث ارتفعت مرتبته إلى منزلة الداي[6].وقد تنازل مراد باي إثر ذلك عن المحلة لابنه محمد المعروف بحمودة، ثم وافته المنية في نفس السنة [7].

---

(1) حسين خوجة: المصدر السابق، ص93.

(2) ألفونص روسو: المرجع السابق، ص116.

(3) أحمد ابن أبي الضياف: إتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس، وعهد الأمان، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس 1977، ج2 ص 39.

(4) أبي عبد الله الشيخ محمد الباجي المسعودي: الخلاصة النقية في أمراء إفريقية، ، ط2، تونس 1906م، ص92.
انظر أيضا : الوزير السراج: المصدر السابق، ص ص 360-361.

(5) من أصول كورسيكية، أسلم على يد مولاه رمضان باي، إستنجبه يوسف داي و ولاه منصب الباي بعد وفاة مولاه.
أنظر ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ص ص 40-41.أنظر كذلك. محمد بن الحسين خوجة: صفحات من تاريخ تونس، ط1، تح حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986، ص 50.

(6) دلندة الأرقش و آخرون: المرجع السابق، ص59.

(7) ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ص 41. أنظر أيضا: محمد الباجي المسعودي: المصدر السابق، ص 93.

ثالثا– أسطا مراد:

توفي يوسف داي سنة 1047هـ/1637م بعد ثماني وعشرين(28) سنة من الحكم و أعقبه "أسطا مراد"، الذي كان على رئاسة البحرية أيام يوسف داي، ويعود له الفضل في إنشاء مرسى غار الملح ، إذ اتصف هو كذلك بالحزم والمهابة، وحب العدل ، وقد أولى أهل الذمة باحترام كبير، ودأب على حمايتهم عند الظلم[1].توفي الداي أسطا مراد بعد ثلاث سنين من الحكم عام 1050هـ/1640م [2].

رابعا– أحمد خوجة:

بعد وفاة أسطا مراد استلم مقاليد الحكم بعده الداي "أحمد خوجة"، الذي كان يشغل منصب الدفتردار(كاتب الديوان) ، حيث تولى الأمر بعد أن اجتمعت عليه الأغلبية، وقد شهدت فترة حكمه أحداثا خطيرة،كغلو الأسعار وتفشي الطاعون سنة 1053هـ/1643م، إذ دام سبع(07)سنين، حتى نسب هذا الوباء إلى الداي[3].كما تعرضت تونس في عهده إلى غارات فرسان مالطا [4]. إلا أنه وبالرغم من تتالي هذه الأحداث السيئة، فإن الإيالة التونسية تحت حكمه ساهمت في إخضاع جزيرة "كاندي" المتمردة عن السلطان إلى جانب الأسطول العثماني، كما أنشأ فرقة جديدة سماها "الزمالة"، وتتألف هذه الأخيرة من نخبة رجال القبائل الموالية له، وقد كان الهدف من إنشائها هو ردع، وإخضاع أعراب الدواخل، توفي أحمد خوجة سنة 1057هـ/1647م [5].

لقد تمكن الدايات من عهد عثمان داي(1598م-1610م)، إلى غاية أحمد خوجة من فرض سلطة ذات سيادة داخل البلاد وخارجها ، حيث عملوا على إعادة الأمن والاستقرار للمنطقة، وتمكنوا من إخضاع القبائل الثائرة، كما عني قطاع القرصنة والتجارة باهتمام كبير.

---

(1) ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ص ص47-48.

(2) المصدرنفسه، ص ص 47-48.

(3) حسين خوجة: المصدر السابق، ص94 .

(4) كان ذلك في 24أوت1640م تحت قيادة الأمير لاندجراف دوزيا حيث تمكن من اشعال النار في العديد من المراكب التونسية بحلق الواد، مما اضطر السلطات التونسية إلى بناء حصن جديد إثر ذلك مباشرة. أنظر ابن أبي دينار: المصدر السابق، ص211.

(5) ألفونص روسو: المرجع السابق، ص 121.

2- مرحلة ضعف الدايات و تنامي نفوذ البايات المراديين:

أولا- حمودة باشا المرادي، وحصر نفوذ الدايات:

بعد وفاة أسطا مراد سنة 1640م، فكر حمودة باشا في الحد من النفوذ القوي للدايات، وقد سمحت له خمسة وثلاثون(35) سنة من السلطة بتطبيق سياسته بشكل محكم، حيث قام باستكمال مشوار أبيه القائم على قمع و إخضاع القبائل المتمردة، خاصة الواقعة على أطراف البلاد وثغورها، كقبائل أولاد سعيد، وأولاد شنوف غرب البلاد، وقبيلة ورغمة بالجنوب، وجبالية عمدون، وقد امتدت حملاته العسكرية حتى سنة 1645م[1].

لقد أتاحت السيطرة الواسعة لحمودة باشا على الأقاليم الداخلية للبلاد له فرصة تنظيم سلطته وتطويرها، حيث ركز اهتمامه على الجيش، و زوده بعناصر هامة من قبائل المخزن، بالإضافة إلى فرقة "الزواوة" التي استقدمها من بلاد القبائل بالجزائر، كما زاد من عدد فرق الصبايحية بكل من تونس، القيروان، الكاف، و باجة مما أضفى على البلاد استقرارا، و أمنا أكثر، ولكي يستميل العامة ، قام بعقد تحالفات مع أعيان البلاد، الذين يملكون تأثيرا مباشرا على الفئة المحلية، من : رجال الدين، القياد، اللزامة، وبذلك حيث ضمن الباي ولاء أغلب الفئات البارزة في المجتمع، مما بوأه لأن يكون الحاكم الفعلي للبلاد، خصوصا بعدما تمكن من الحصول على لقب الباشا من الباب العالي سنة 1658م[2].

قام حمودة بعد حصوله على الباشوية بتقسيم البلاد أقساما بين أولاده الثلاثة: "مراد"، "محمد الحفصي" ، و "حسن". فقد ولى مراد أمر المحلة، وجعل بيد محمد الحفصي سنجق القيروان، وسوسة، والمنستير، و صفاقس، أما حسن فولاه سنجق إفريقية، و أطلق لقب الباي على كل واحد من أبنائه[3].

سلك المراديون سياسة ملكية، أعادت الحياة للتقاليد السياسية الحفصية، حيث توارثوا خطة قيادة المحلة، واعتمدوا على مداخيل الجباية، وتحالفوا مع عدة قبائل ذات خبرة وتقاليد

---

(1) دلندة الأرقش و آخرون: المرجع السابق، ص59.

(2) المرجع نفسه، ص59.

(3) محمد الباجي المسعودي: المصدر السابق، ص 94. أنظر أيضا: الوزير السراج: المصدر السابق، ص 428.

عريقة في الخدمة المخزنية، مثل قبيلة دريد، وذلك لإخضاع القبائل الخارجة عن سلطة الدولة وبذلك تراجعت سلطة الدايات، لتقوم سلطة البايات المراديين.

أمام هذا النمو المتزايد لسلطة البايات، تحول الدايات إلى مجرد طائفة عسكرية مهمشة ترتبط بالتبعية لحمودة باي، حيث تعاقب أثناء فترة حكم هذا الأخير ثلاث دايات : أحمد خوجة(1640م-1647م)، أحمد لاز(1647م-1653م)، مصطفى لاز(1653م-1665م)، وقد مارس حمودة باشا تأثيره المباشر وغير المباشر على هؤلاء الدايات، وبأشكال مختلفة منها: أسلوب الهدايا والدبلوماسية، التدخل في عملية الانتخاب، التهديد العسكري، كما قام بإبعاد كل من حاول الاعتراض، والتمرد من قبل الدايات[1].

ثانيا- مراد الثاني والصراع المباشر:

بعد وفاة حمودة باشا سنة 1666م، خلفه ابنه "مراد الثاني"، وقد ساهم هذا الأخير بشكل واضح وصريح، في إسقاط نظام الدايات، حيث ناصبهم العداء المباشر، والدليل على ذلك تسارع سلسلة من الدايات تتعدى الثمانية أشخاص، في ظرف وجيز لا يتجاوز سبع(07) سنوات، من 1666م إلى 1673م.

استهل مراد الثاني حكمه، بعزل الداي "مصطفى قارة قوز"، وعوضه بالحاج "محمد أوغلو"(1666م-1669م)، وكان جواب أعضاء الديوان بعزله وتنصيب "الحاج شعبان خوجة"، دايا في جويلية 1669م، حيث عزل هذا الأخير من طرف مراد الثاني، وعوض بالداي "محمد منتشالي"، في أفريل 1672م[2]. وقد تفاقمت وتيرة الصراع بين الباي مراد الثاني وطائفة الدايات، حيث وصل ذروته في أفريل 1673م، أين استغل الدايات انشغال الباي مراد الثاني بمهمة فرض النظام وإخضاع قبائل الدواخل، حيث نصبوا "محمد آغا" ، بايا على الأمحال، و"الحاج علي لاز" بمرتبة داي، وقاموا بملاحقة أنصار المراديين بالعاصمة، ومصادرة أموالهم[3].و قد استعان الداي الحاج علي لاز ، بالقبائل الثائرة في وجه البايات أمثال: المثاليث، أولاد

---

(1) Boubaker Sadok: op, cit, p39.

(2) ابن أبي الضياف: المصدر السابق ، ص ص 55-56-57.

(3) دلندة الأرقش و آخرون: المرجع السابق، ص 60.

سعيد...، لكن الداي مني بهزيمة كبيرة في واقعة الملاسين، إذ مثل ذلك انتصارا للنظام الملكي المرادي بالإيالة التونسية[1].

كانت هذه الحرب الأهلية الأولى من نوعها في تونس خلال القرن السابع عشر، إذ عكست محاولة الدايات لافتكاك السلطة دون نجاح، لكنها لم تكن الأخيرة ، فسرعان ما سيتفجر صراع من نوع آخر هذه المرة، حرب بين الإخوة.

3- تفاقم الصراع وبداية ضعف المراديين:

أولا-صراع الإخوة:

ترك الباي مراد الثاني بعد وفاته سنة 1086هـ/1675م، أخا يدعى"محمد الحفصي"، وثلاثة أنجال، هم: "محمد" ، "علي" ، "رمضان"[2]. وقد اتفقت أغلبية الآراء على تقديم الإبن الأكبر" محمد باي" لمنصب أبيه، وكان حينذاك في محلة الصيف، فبعثوا له شعار الولاية، وحف باستقبال كبير عند مقدمه، مما أثار ضغينة عمه محمد الحفصي،الذي ألب عليه أخاه، واستعان في ذلك بالداي"مامي جمال"، وقد استجاب هذا الأخير لطلبهما، رغبة منه في استعادة السلطة من جديد [3].

استغل أعضاء الديوان الفرصة لتعميق الفرقة، وترسيخ الشقاق بين الأخوين، بهدف تصفية بعضهما البعض، حيث اتفق العم مع ابن أخيه، على أن يتنازل له عن الحكم أمام مجلس الديوان، على أمل التخلي له عن المنصب بعد أن يتم له الأمر، وكان له ذلك. لكن الأمر لم يرق لمحمد باي، وأعلن الحرب على عمه، وكانت النتيجة أن أُبعد محمد الحفصي، إذ فشل في تعبئة الجيش ضد ابن أخيه حيث كان يلقى معارضة شديدة، واستعاد محمد باي الحكم في نفس السنة، و أمر أخاه بالخروج للمرسى[4].

غادر العم الحفصي تونس متجها إلى طرابلس، ومنها إلى الأستانة؛ حيث نجح في إقناع السلطان بالحصول على لقب باشا تونس، وقفل عائدا إلى تونس من جديد آملا استعادة حكمه

---

(1) Boubaker Sadok: op, cit, p.40.

(2) ابن أبي دينار: المصدر السابق، ص233.

(3) الوزير السراج: المصدر السابق، ص ص 452-453.

(4) ألفونص روسو: المرجع السابق، ص 128.

من جديد، لكنه فوجئ بالرفض العنيف من محمد باي، وكل أعضاء الديوان، الذين تمكنوا من إيفاد بعثة للسلطان، شرحت له حقائق الأمور واستطاعت إقناعه بالعدول عن قراره[1].

لم يدم الهدوء طويلا وتجدد الصراع مرة أخرى بثورة الأخ "علي باي"، الذي فر من مقر إقامته بالمرسى، والتجأ إلى باي قسنطينة بالإيالة الجزائرية "دالي باي"، حيث تحالف مع زعيم قبيلة الحنانشة[2]، إذ ارتبط معه بالمصاهرة، وبادر بقتال أخيه، وقد كانت له الغلبة في الدور الأول، حيث توجه إلى الحاضرة التونسية، وقام بعزل الداي مامي جمال وتعويضه بالحاج "**محمد بيشارة**"، كان ذلك في أوائل شهر مارس من عام 1677م، أواخر ذي الحجة من عام 1087هـ[3].

لكن الأمر عاد فاستتب لمحمد باي، إذ هزم شقيقه بعد خروجه لمطاردته إلى بلدة الكاف، التي كان يتحصن بها، ثم رجع الأمر إلى علي باي، واستمر الصراع بينهما قرابة العشر(10) سنوات، وقد شاركت في هذا الصراع أطراف مختلفة، إذ لم ينته إلا بعد تدخل جزائري لصالح محمد باي سنة 1684م، وقتل أخوه في نفس السنة[4].

لقد أفرزت عشر سنوات من الحرب الأهلية، إن صح التعبير نتائج سلبية وخيمة على الإيالة التونسية، نذكرمنها:

- ضعف وتدهور النظام المرادي وقصور سيادته على التراب التونسي.
- تبعية البايات المراديين لحكام الإيالة الجزائرية، والذي ترتب عنه الالتزام بدفع مبالغ مالية، لهذه الأخيرة مقابل دعمها لهم، الأمر الذي انعكس سلبا على خزينة الدولة.
- تأثر الوضع الإقتصادي بالخسائر التي تسببت فيها الحروب، ومتطلبات تجهيز الجيش.

ثانيا– محمد باي وثورة ابن شكر:

آل الأمر في نهاية المطاف إل محمد باي ، حيث حكم ما يقارب الثماني سنوات(1686-1694) واجه فيها مشاكل عديدة، أهمها اصطدامه بثورة كاهيته "ابن شكر"

---

(1) ألفونص روسو: المرجع السابق، ص 128-129.

(2) زعيم قبيلة الحنانشة هوسلطان بن منصر الحناشي. أنظر ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ص 63.

(3) الوزير السراج: المصدر السابق، ص 458.

(4) ابن أبي الضياف: المصدر السابق ، ص61 .

المتحالف مع كل من دايات الجزائر، وطرابلس[1]. حيث فقد محمد باي منصبه إثر هذه الثورة، إذ حل محله ابن شكر، الذي قام بتعيين "محمد تتر داي"، وعمل منذ توليه الحكم على مصادرة أموال الناس، وفرض ضرائب استثنائية على جميع أصحاب المهن والحرف وذلك من أجل استيفاء المبلغ الذي طلبه الجزائريون مقابل دعمهم له[2] .

وقد أطلق بن شكر أيدي الجند في المدن، فأكثروا من أعمال النهب و الإغتصاب، مما أثار ضغينة الناس عليه، فثار الناس في سوسة، والقيروان، ومدن أخرى.وفي الوقت ذاته استغل محمد باي المرادي الفرصة، و أحكم هجومه على القيروان، ثم زحف على العاصمة تونس، و لم تمض فترة وجيزة حتى استعاد حكمه من جديد، وأعاد الهدوء والسكينة إلى جميع ربوع الإيالة، لكن الموت فاجئه في السابع عشر من شهر ربيع الأول 1108هـ/1696م إثر مرض عضال[3].

ثالثا–ولاية رمضان باي:

تولى "رمضان باي" الحكم في 18 ربيع الأول 1108هـ/14أكتوبر1696م[4]. حيث بويع بعد وفاة أخيه مباشرة، وكان ذلك بإجماع الأهالي وموافقة الجند الإنكشاري، وعلى رأسهم الداي "محمد خوجة"، الذي كان قد ولي بأمر من أخيه محمد باي سنة 1695م[5]. وقد بدأ مشواره السياسي، بالتخلص من معارضي أخيه، حيث ابتدأ بعامل جربة "الشيخ محمد أبي الجلود" فقتله، ثم قضى على "فرحات بن القايد حسن" الذي غدر بمحمد باي عند قتاله مع كاهيته محمد بن شكر في الجريد[6]. وقد كان رمضان باي كثير الصمت، ولوعا بالموسيقى و الألحان، إلى درجة أنه لم يكن قادرا على تسيير شؤون البلاد بنفسه، وقد كان له مغن اسمه

---

(1) داي الجزائر شعبان حسين خوجة، وداي طرابلس: محمد الإمام. أنظر: الوزير السراج: المصدر السابق، ص 460 .

(2) ألفونص روسو: المرجع السابق ، ص ص 142-143.

(3) الوزير السراج: المصدر السابق، ص 590.

(4) المصدر نفسه، ص590.

(5) ألفونص روسو: المرجع السابق، ص146.

(6) ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ص84.

"مزهود"[1]بلغ عنده مرتبة خاصة لم يبلغها غيره إلى درجة أن حكمه في أمور البلاد، و لم يكن هذا الأخير كفؤا لهذه المنزلة، فأكثر من الفساد ، واقترف أمورا شنيعة، منها قتله للشيخ"حمودة فتاتة" [2].

وقد جلب هذا النفوذ المطلق للمغني مزهود نقمة عدد كبير من أعضاء الحكومة، كما سبب استياءا، وتذمرا شعبيا واسعا، مما جعله يفكر في توجيه أنظار العامة إلى شخص آخر،،فتسبب في الوقيعة بين رمضان باي وابن أخيه "مراد بن علي باي"، حيث قام بسجنه على الفور في حبس قصرالباردو، وبعد محاولته الهرب، حكم عليه بسمل عينيه، لكي ينقضي آخر آماله في الملك، لكن بعض مقربي مراد باي تمكنوا من استمالة الجراح الموكل إليه الأمر، وطلبوا منه التظاهر بالفعل، مع عدم إحداث الضرر، وكان لهم ذلك[3].

و ظل مراد باي حبيس قصر الباردو، إلى أن خرج عمه رمضان بمحلة الشتاء، فاصطحبه معه إلى سوسة، وسجنه بقلعتها، ثم اتجه قاصدا صفاقس، وقد استغل مراد باي هذه الفرصة ليتفق مع خدمه في أمر الهروب وقتل السجان، وبالفعل فقد نجح في ذلك، وارتحل إلى جبل وسلات الذي سارع أهله في الانقياد إليه وطاعته[4].

وقد تسببت هذه الحادثة في انقلاب العامة على رمضان باي، حيث خذله أغلب جنده و لم يبق معه إلا فئة قليلة من خاصته، مما جعله يؤثر الهروب، لكنه لم يفلح في ذلك ، فالتجأ إلى حرم الولي الصالح"سيدي أبي راوي" بسوسة. وفي غضون هذه الأحداث، نزل مراد باي من جبل وسلات واتجه إلى القيروان فبايعه أهلها في التاسع (09) من رمضان 1110هـ/14 مارس 1699م، ولما استتب له الأمر، أمر بقتل عمه، بعد أن تمكن من القبض على مزهود[5] .

---

(1) يذكر صاحب الذيل، أنه علج من أصل فلورنسي، أما صاحب الحوليات فيقول أنه بندقي. أنظر حسين خوجة: المصدر السابق، ص186، وكذلك ألفونص روسو: المرجع السابق، ص146.

(2) ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ص ص 84-85-86.

(3) ألفونص روسو: المرجع السابق، ص 146 – 147.

(4) ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ص ص 87-88.

(5) المصدر نفسه، ص ص 88.

4- مراد باي الثالث ونهاية الدولة المرادية:

بويع مراد باي بالحاضرة التونسية يوم 14 من رمضان، أي بعد خمسة(5) أيام من مبايعته بالقيروان، وهو لم يبلغ من العمر سوى ثماني عشرة(18)سنة، وقد باشر بالفور في تعيين آغا فرسان الصبايحية "دالي محمد" دايا للإيالة[1].

كان مراد باي يكثر من التشكي من ألم عينيه، حيث نجح في استعطاف العام و الخاص وأقنعهم بضرورة التشفي ممن فعل به ذلك، وقد ابتدأ حسابه بمقربي عمه رمضان باي، وعلى رأسهم مزهود، فأذاقهم أنواع العذاب، ثم أمر بقتلهم، وكان هذا مستهل عهده الدموي[2]. وقد أجمعت المصادر على اقترافه أمورا فظيعة، لا يكاد يصدقها العقل، ويأنف من ذكرها اللسان؛ حيث استهدف العلماء، والساسة والجند، ولم يسلم منه العوام. و اتصف بالغدر، إذ نكّل بأهل باجة، والقيروان، وفعل نفس الفعل مع أهل الجريد[3].

وبعد استقرار مراد باي في منصبه، قام بإرسال الرسل والهدايا إلى حكام الجزائر، حيث قوبلت بالرفض، حيث أظهر هذا الأخير له العداوة، وقد كان هذا سببا كافيا لأن يعزم على غزوهم، فعقد مجلسا للديوان بشأن هذا الأمر وجمع جنده، كما تحالف مع "خليل باي" داي طرابلس[4]. إذ توجه إلى قسنطينة على رأس محلة قوامها خمس وعشرون(25) مدفعا[5]. فخرج إليه باي قسنطينة "علي خوجة"، وكان بينهما قتال عنيف ، حيث كانت الغلبة أول الأمر لمراد باي، إلا أنه لم يستثمر هذا النصر وفضل الراحة في حين استغل أهل قسنطينة الوقت لتقوية الجيش، وأخذ الاحتياطات اللازمة، مما استحال على مراد باي اقتحامها، فاضطر إلى حصارها ، و وصلته نجدة خليل باي، واستمر الحصار مدة خمسة أشهر تمكن خلالها من إفتكاك قلعة قسنطينة، واستولى على مدافعها[6].

---

(1) ألفونص روسو: المرجع السابق ، ص 147.

(2) الوزير السراج: المصدر السابق، ص ص 338-339.

(3) ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ص ص 91-92.

(4) المصدر نفسه، ص 92.

(5) الوزير السراج: المصدر السابق، ص 647.

(6) ألفونص روسو: المرجع السابق، ص149.

تواصلت النجدات من العاصمة الجزائرية إلى قسنطينة، والتقى الجمعان في التاسع عشر(19) ربيع الثاني1112هـ/أكتوبر 1700م، في موقع يدعى"جوامع العلماء"، حيث تمكن الجزائريون في نهاية المعركة من هزم القوتين المتحالفتين، فاضطر مراد باي إلى الفرار للعاصمة التونسية[1]. وقد عزم مراد باي بعد انهزامه على معاودة الهجوم على الجزائر، فبعث بآغا الصبايحية "إبراهيم الشريف" لاستجلاب العساكر المتطوعة من الدولة العثمانية، لكنه صادف رسل الجزائر باسطمبول، فأقر السلطان "مصطفى خان" الصلح بينهما، لكن مراد باي رد بالامتناع والتصميم على الحرب. ولما علم السلطان بما أقدم عليه مراد باي من إسراف في القتل والجور، أوكل إلى مبعوثه إبراهيم الشريف مهمة التخلص منه، وكان ذلك في 13محرم1114هـ/10جوان1702م، حيث تتبع نسل الأسرة المرادية وأفناه عن آخره، وبذلك انتهى عهد المراديين بالإيالة التونسية[2].

5- ولاية إبراهيم الشريف[3]:

تولى إبراهيم الشريف الأمر بعد مراد باي، حيث نال هذا الأخير منصب الباشا من السلطان العثماني سنة 1115هـ/1703م، وصار يوقع مراسلاته "إبراهيم الشريف باي باشا داي" [4].

لقد استغل إبراهيم الشريف القطيعة التي كانت تميز علاقة الأهالي بالعائلة المرادية، وتمكنه من قتل مراد باي في استقطاب العامة، و حيازتهم لصفه من جهة ، وفي إرضاء فئة الدايات الذين سئموا سياسة التهميش و الاضطهاد من العائلة المرادية.

لكن هذا الوفاق لم يدم طويلا ، خصوصا و أن البلاد كانت تشهد أوضاعا طبيعية واقتصادية حرجة، كما أن الاضطراب السياسي الذي كانت تعيشه البلاد حد من مدخول القرصنة الذي كان يشغل حيزا كبيرا في خزينة الدولة، فانقلب إبراهيم الشريف على الأهالي

---

(1) ألفونص روسو: المرجع السابق، ص 149.

(2) ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ص ص 93-94-95.

(3) يمثل عهد إبراهيم الشريف(1702م-1705م) مرحلة انتقال بين الأسرة المرادية و الأسرة الحسينية، فبسبب رفض مراد الثالث أوامر السلطان العثماني مصطفى عن التوقف عن قتال الجزائريين، حينئذ أوعز السلطان إلى إبراهيم الشريف بالتخلص من مراد باي سنة 1702م.

(4) محمد الباجي المسعودي: المصدر السابق، ص 101.

و مارس الإستبداد، والظلم الذي ثار ضده بادئ الأمر[1]. وقد واجه هذا الأخير فور تنصيبه، ثورة أحد موالي مراد باي يدعى "علي الصوفي"، الذي تحصن بقلعة سنان وشرع يستقبل المناصرين من الأعراب، لكن سرعان ما خمدت ناره وتمكن من قتله في قلعته[2].

وفي عهده وقعت القطيعة بين تونس وطرابلس، وسبب ذلك أن خليل باي صاحب طرابلس كان قد استولى على هدية تحوي مجموعة خيول نادرة، أرسلت من مصر إلى تونس، وعلى سفينة تجارية تونسية مجهزة، حيث عزم الشريف باي على قتال صاحب طرابلس [3]. وقد استغلت إيالة الجزائر الفرصة، فوعدت كل إيالة على حدى بالدعم والسند، وقد كان لها غرض في ذلك؛ إذ كانت تشهد عجزا ماليا كبيرا، وكانت تأمل أن تسد هذا العجز بالمكاسب التي تجنيها من الحرب، وبالفعل فقد أرسل داي الجزائر السند الموعود به إلى الإيالة التونسية، مرفقا بطلب استيراد شحنات من القمح، لكن إبراهيم الشريف قابل هذا الطلب بالرفض الصريح بحجة أن بلاده هي الأخرى تعاني أوقاتا عصيبة [4].

لم يكن في صالح إبراهيم الشريف رفض الطلب الجزائري، خصوصا و أنه كان في حرب مع الطرف الطرابلسي، إذ جلب هذا الرفض نقمة الجزائريين الذين أعلنوا الحرب على الإيالة التونسية، ووقعت هذه الأخيرة فريسة الحرب الإستنزافية، ومما زاد الوضع تعقيدا تفشي الوباء في جند الإيالة التونسية[5].

لقد زادت هذه الحروب من عزلة إبراهيم الشريف، حيث انتهى الأمر بهزيمته، وأسره في 1117هـ/09جويلية1705م من طرف الجزائريين، وتولى كاهيته "حسين بن علي" منصب الباي بعده[6].

لقد شهد النظام المرادي خلال الربع الأخير من القرن السابع عشر، أزمات مختلفة تنوعت من حيث طبيعتها، إلا أنها اشتركت من حيث تأثيرها السلبي على البلاد، نذكر من

---

(1) دلندة الأرقش و آخرون و آخرون: المرجع السابق، ص 61.

(2) ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ص98.

(3) ألفونص روسو: المرجع السابق ، ص ص 152-153 .

(4) المرجع نفسه، ص 153.

(5) المرجع نفسه، ص ص 153- 154.

(6) حسين خوجة: المصدر السابق، ص 108.

بينها تراجع المبادلات التجارية، وتدني الإنتاج، وظهور المجاعات والأوبئة من 1676م – 1689م واندلاع الصراعات الداخلية، التي أججها تنافس الأخوين محمد وعلي إبني مراد الثاني للإنفراد بالحكم، الأمر الذي تسبب في تدخل أوجاق الجزائر، في ثلاث مناسبات وذلك خلال أقل من عقدين من الزمن في سنوات 1686م،1694م،1705م، ومما زاد الأمر سوءا، الفوضى التي عمت البلاد نتيجة سياسة الباي مراد الثالث (1699م – 1702م) المزاجية والدموية، والتي مهدت الفرصة لآغا الصبايحية إبراهيم الشريف بمساندة من الأستانة، لإزاحة جميع أفراد البيت المرادي واستئصالهم، وإعادة الحكم من جديد بيد ممثلي الانكشارية، لتنتصب على إثرهم سلالة جديدة مع مطلع القرن الثامن عشر عرفت بالأسرة الحسينية.

وبعد استعراض أهم ملامح الوضع السياسي لإيالة تونس خلال القرن السابع عشر، يمكننا تعديد جملة من الخصائص تميز بها هذا القرن، نذكر أهمها:

1- الاضطراب السياسي ، والذي يفسره مرور النظام العثماني بالإيالة التونسية، بعدة تطورات؛ حيث تسببت فيها عدة أزمات، فمن سلطة التمثيل المباشر التي تتجسد في شخصية الباشا، إلى سلطة عسكرية تمثلت في شخصية الداي، إلى سلطة وراثية هي أقرب للملكية جسدها الباي المرادي.

2- الاستقلال التدريجي للإيالة التونسية عن الدولة العثمانية، وقد تجلى ذلك في سقوط نظام الباشوات، الذي يفرض تبعية الإيالة للباب العالي في العشرية الأخيرة من القرن السادس عشر، حيث لم يعد للباشا سوى المنصب الشرفي.

3- الصراع الخفي، والمعلن بين ممثلي النظام العثماني، والفئات المحلية المتمثلة في القبائل، والمجتمعات الريفية والمدنية، والذي يثبته التمرد المتكرر.

4- التنافس الجلي على السلطة، والذي يفسره الصراع القائم بين فئتي البايات، والدايات طوال القرن السابع عشر.

المبحث الثاني

الوضع السياسي لفرنسا خلال القرن السابع عشر الميلادي/الحادي عشر الهجري:

عُرِف القرن السابع عشر في فرنسا بالقرن العظيم "Le Grand siècle" ، وذلك نظرا لما شهدته هاته الأخيرة من أحداث وتطورات أسفرت عن بروز فرنسا كقوة ضاربة تفرض تفوقها بين الدول الأوربية في نهاية القرن السابع عشر.

وقد تعاقب على حكم فرنسا خلال الفترة موضوع البحث ثلاثة ملوك، السنوات الخمس الأخيرة من حكم هنري الرابع(1589م-1610م)، لويس الثالث عشر(1610م-1643م)، ولويس الرابع عشر(1643م-1715م).حيث تخللت هذه السنوات فترات وصاية الأم الملكة والتي ارتبطت بسن الملك، مثلما حدث مع كل من لويس الثالث عشر والرابع عشر. وقد كانت فترات الوصاية هي الأضعف من نوعها، حيث شهدت اضطرابات واسعة، وذلك بسبب ظهور وتنامي الأطماع السياسية لفئة الكبار، أو النبلاء التي ظلت تهدد الوجود الملكي إلى غاية تولي لويس الرابع عشر زمام الملك، حيث مارس انفرادية مطلقة في الحكم كانت لها إيجابياتها، كما كانت لها سلبيات أيضا. وفيما يلي استعراض لأهم ملامح الوضع السياسي لفرنسا خلال القرن السابع عشر، نتتبعها من خلال فترة حكم كل ملك.

1-هنري الرابع"Henri IV"(1589م-1610م):

تمكن هنري الرابع طوال فترة حكمه من تحقيق إنجازات مهمة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ تميزت سياسته بالإنفتاح، وقد استطاع تأسيس السلم في فرنسا، بعد جملة من الإضطرابات لخصتها أربعون سنة من الحروب الدينية الأهلية بين البروتستانت والكاثوليك[1].

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول الحروب الدينية في فرنسا خلال القرن السادس عشر ، أنظر: عمر عبد العزيز عمر: دراسات في التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1992م، ص ص 206-219 .أنظر أيضا: جلول بن قومار: معركة وادي المخازن و أثرها في العلاقات مع دول غرب أوربا(فرنسا، اسبانيا، البرتغال)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر2011/2010، ص 45.

وقد استعمل هنري الرابع كل الطرق و الوسائل- مفاوضات، قوة السلاح، شراء المؤيدين- من أجل استعادة وحدة فرنسا[1]. إذ يعتبر "مرسوم نانت" (Edit de Nantes)[2]، أهم دليل على سياسته الحكيمة والتسامحية، حيث تمكن من إقرار السلم بين الديانتين المتنافستين على مستوى فرنسا، إذ امتلك البروتستانت بموجبه، حق الحرية الكاملة لممارسة ديانتهم، كما استفادوا من مكاسب أخرى سياسية، واقتصادية تكفل حمايتهم في حالة حدوث صراع جديد[3].كما استطاع إجبار إسبانيا على توقيع "معاهدة فرفان" في الثاني من ماي 1598م التي تقضي بتخلي عن كل من قاعدتي "كاليه"، و "باليه" الفرنسيتان اللتان استحوذت عليهما إسبانيا بصفتها حليفة للعصبة الكاثوليكية[4]. ومن أجل إنعاش الاقتصاد الذي تسببت في تدهوره حالة الحرب الدائمة في فرنسا، قام هنري الرابع، ووزيره "سوللّي" باتخاذ جملة من المبادرات لإصلاح الوضع من بينها استحداث نظام "لابوليت"[5]، ويقتضي هذا النظام السماح بشراء وبيع المناصب الاستراتيجية للدولة لحساب الطبقة البرجوازية، وذلك من أجل توريثها لأحفادهم[6].

كان هدف هنري الرابع من سن هذا النظام، هو تجميع أكبر قدر من الثروة لفائدة المملكة، لكنه لم يكن يعلم بأنه سيتسبب من خلاله في تكوين فئة قوية من النبلاء ستشكل

---

(1) Aurélien Fayet, Michelle Fayet : l'histoire de France des origines à nos jours, 2ème édition, Eyrolles-editions, Paris 2009, p 89.

(2) يعتبر هذا المرسوم بمثابة معاهدة العرش بين الهيجونوت والبروتستانت . للإستزادة ينظر: نور الدين حاطوم:تاريخ القرن السابع عشر في أوربا ، ط1، دار الفكر للنشر، دمشق 1986، ص244 . أنظر أيضا:
شوقي عطاالله الجمل و عبدالله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، مصر 2000، ص 61.

(3) عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين: التاريخ الأوربي الحديث (من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى)، بدون ط، دار الفكر العربي، مصر 1999، ص 164.

(4) عمرعبد العزيز عمر : المرجع السابق، ص 216.

(5) نسبة إلى مبتكرها "بولي" (paulet)، وهي ضريبة سنوية يدفعها موظفو العدالة والمالية للملك، لتأمين نقل وظائفهم لورثتهم. أنظر نور الدين حاطوم: المرجع السابق، ص245.

(6) المرجع نفسه، ص 245.

سلطة مستقلة مناهضة للملكية في المستقبل، وقد شكل اغتياله سنة 1610م، خاتمة محزنة لأعماله الحافلة بالنجاحات[1].

2- لويس الثالث عشر"Louis XII"و ريشيليو"Richelieu"(1610م-1643م):

بعد وفاة الملك هنري الرابع سنة 1610م، لم يكن لويس الثالث عشر يبلغ من العمر سوى تسع سنوات، وقد كان الوضع السياسي آنذاك مليئا بالاضطراب، والفوضى، ونظرا لسن لويس الثالث عشر ، فقد رضي البرلمان بوصاية الملكة الأم "ماري دوميديسيس" (Marie de Medicis) بعد طلب من المستشار "سيلليري". وقد مارست الملكة الأم سلطتها حتى 1617م، حيث احتفظت بمستشاري هنري الرابع (الباربونات)، لكنها في حقيقة الأمر كانت تأخذ بآراء حاشيتها الخاصة، ولاسيما زوج أختها من الرضاع"كونتشيني"(Concini) ماريشال "دانكر"، الذي دفع بها إلى التقرب من إسبانيا الكاثوليكية، حيث ترتب عن ذلك زواج لويس الثالث عشر من ابنة ملك اسبانيا البكر[2].

وقد لقيت هذه السياسة اعتراضا من أطراف كثيرة في فرنسا، كون الملك الراحل كان يجهز لحرب مع إسبانيا، وقد كانت تحكم كل طرف منها مصلحته الخاصة، حيث طالب الكبار بامتيازات أكثر داخل الجهاز الحاكم، و قاموا بتنظيم ثورة ضد الملكة الأم، جندوا فيها البروتستانت.

كما قامت ماري دو ميديسيس بثورة ضد ابنها، الذي قرر فجأة استلام السلطة وهو في سن السادس عشر، حيث تخلص من الوزير كونتشيني، الذي أوصلته الملكة إلى رتبة ماريشال [3]. وفي خضم هذه الأوضاع، برزت شخصية هامة، كان لها الأثر الكبير في توجيه سياسة البلاد في النصف الأول من القرن السابع عشر هي شخصية "ريشيليو" ، الذي نجح في

---

(1) قتل غيلة وغدرا من طرف"جاك كليمان"، أحد المتعصبين الكاثوليك بواسطة سكين، وسقط قتيلا في شوارع باريس. أنظر مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية للعالم، وثائق، وموضوعات، وزعماء، الشركة العامة للموسوعات، بيروت 2004، ج13، 296. أنظر كذلك: عبد الحميد البطريق و نوار عبد العزيز: التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، بيروت 1974م، ص 161.

(2) نور الدين حاطوم: المرجع السابق، ص ص 243-244.

(3) عبد الفتاح حسن أبو علية ، اسماعيل ياغي: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، د.م.ج، الجزائر 1984م، ص196.

مساعيه في تحقيق الصلح بين الملك و أمه، ونتيجة لذلك رُسِّم ريشيليو كاردينالا، إذ نجح في إفتكاك حق ممارسة السلطة السياسية والمدنية لرجال الدين[1].

وبعد فشل لويس الثالث عشر في القضاء على ثورة البروتستانت، التي قامت ضد سياسته الكاثوليكية، ويقينه من هشاشة وضعف الجهاز المحيط به، قام باستدعاء ريشيليو سنة 1624م[2]. حيث كان ريشيليو قد استقال سنة 1616 إثر مقتل كونتشيني، لكنه عاد إلى السلطة سنة 1624م بقوة أكبر ونفوذ أوسع، إذ منحه لويس الثالث عشر، منصب رئيس الوزراء بعدما أحس بصدق نيته و إخلاصه للأسرة الحاكمة[3].

أولا–سياسة ريشيليو الداخلية:

عمل ريشيليو منذ توليه السلطة على الحد من سلطة آل الهابسبورغ الذين كانوا يحولون دون تقدم فرنسا حسب رأيه، لكنه تيقن من أنه لن يستطيع القيام بذلك دون إصلاح الجبهة الداخلية للبلاد، حيث عاهد الملك على توطيد سلطته وفرض هيبة فرنسا في الداخل والخارج. وبذلك فقد وضع الكاردينال ريشيليو نصب عينيه أهدافا دقيقة، وواضحة وهي[4]:

- القضاء على طائفة الهيجونوت؛
- تقويض سلطة نبلاء فرنسا؛
- تقوية البحرية الفرنسية.

أ– ريشيليو و الهيجونوت[5]:

أضحت طائفة الهيجونوت بمقتضى مرسوم نانت قوة عسكرية لها وزنها الديني الثقيل في فرنسا،حيث تطور الوضع إلى أن أصبحت تمثل الحليف الأول لأعداء المملكة الفرنسية، فقد

---

(1) نور الدين حاطوم: المرجع السابق، ص ص 247-248.

(2) M.A. Bazin: Histoire de de France sous louis XIII, Wouters Rasopet Imprimeurs – libraires, Bruxelles 1842, T2, p 115.

(3) جلال يحي: التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى،ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر2004 م، ص50.

(4) Henri part: Etudes historiques, XVII ème siècle (1610-1660), Firmin Didot frères libraire, Paris1856, pp 103-104.

(5) وهم الفرنسيون البروتستانت الذين تمكنوا بموجب مرسوم نانت من الحصول على امتيازات دينية و سياسية، وعسكرية هامة. أنظر عبد العزيز نوار و محمود محمد جمال الدين : المرجع السابق، ص 164.

استعان بهم "دوق كونديه" ضد الملكة ماري دوميديسيس، وتحالفت معهم هذه الأخيرة عندما وقع عزلها عن الحكم[1].

وقد شكل هذا الوضع ضرورة ملحة لدى ريشيليو، للقضاء على هذه الطائفة حيث استطاع أن يفرض عليهم حصارا مدته خمسة عشرة(15) شهرا، في معقلهم الأول "حصن لاروشيل"، وقد نتج عن هذا الحصار ما يلي[2]:

- استعادة حصن لاروشيل.
- استفادة ريشيليو من شعبية أكبر بسبب سياسة التسامح التي مارسها إزاء الأهالي البروتستانت، حيث أمنهم على أموالهم، واحترم خيارهم الديني.

كما تمكن ريشيليو من تتبع الهيجونوت بجنوب فرنسا، وألزمهم بصلح سنة 1629م محدد فيه الشروط الدينية التي منحت لهم بمقتضى مرسوم نانت، وقام بسلبهم جميع الامتيازات السياسية والعسكرية التي كانوا يتمتعون بها في السابق[3].

ب- تقويض سلطة النبلاء:

ركز ريشيليو أيضا على نقطة مهمة، وهي ضرورة الحد من نفوذ وسلطة نبلاء فرنسا الذين كانوا يشكلون سلطة موازية لسلطة الملك في فرنسا؛ إذ يتمتعون بجملة من الامتيازات الهامة كحق جمع الضرائب، حيث أنشأ لذلك قوة جديدة مناوئة للنبلاء، وموالية للملكية سميت بعمال الملك(les Intendants du rois) [4].

و قد كانت مهمة هذه المجموعة، تولي الأعمال الإدارية داخل أقاليم فرنسا. لكن ريشيليو لم يتمكن من النجاح هذه المرة، بالقدر الذي نجح به في القضاء على الهيجونوت[5].

وجدير بالذكر أن ريشيليو كان قد تلقى ردود فعل قوية نتيجة سياسته القائمة على فرض نظام الحرب، ولكنه بالرغم من ذلك لم يكن يعير أي اعتبار لمعارضيه، وكان هدفه الأول هو العمل على تثبيت دعائم حكم أسرة "آل بوربون" في فرنسا.

---

(1) عبد العزيز نوار و محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق، ص 164.

(2) M.A .Bazin: op, cit, pp 228-229.

(3) Henri part: op, cit, p122.

(4) عبد العزيز نوار و محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق، ص 165.

(5) المرجع نفسه، ص 165.

ج- تقوية البحرية الفرنسية:

منذ حرب لاروشيل البحرية، ركز ريشيليو جهوده على بناء وتدعيم الأسطول البحري الفرنسي، وذلك لعدة دوافع، وأسباب أهمها[1]:

- ضعف الأسطول الفرنسي آنذاك مقارنة بدول أوربية أخرى.
- تعرض التجارة الفرنسية للغرق والتلف نظرا لعدم وجود بحرية عسكرية تحميها.
- كثرة الاعتماد على سفن الدول الأوربية المجاورة في حالة الحرب(سفن هولندا مثلا، في حربها ضد الهيجونوت).
- الرغبة في دخول مجال الاستعمار الخارجي، محاكاة لدول أوربية عديدة كهولندا، واسبانيا، والبرتغال.

عمل ريشيليو على تأسيس إدارة منظمة، وسوية للبحرية، كان من أبرزها قادتها: "هنري دو سوردي"، "بريزا"، كما قام بتجهيز العديد من موانئ المملكة، أهمها: الهافر، طولون، برست، كما أقام مصانع للسلاح، واهتم بعملية تنظيم، وتموين الجيش[2]. فبعد أن كان عدد الجيش لا يتجاوز عشرة(10)آلاف جندي سنة 1610م، تضاعف إلى ستين(60)ألف سنة 1629م، ثم إلى مائة وأربعة وستين(164) ألف سنة 1640م[3]. و زاد من عدد قطع البحرية، حيث قسم الأسطول إلى خطين، خط المشرق(le levant)، وقد وصل عدد قطعه إلى اثنين(22) سفينة تجارية وحربية سنة 1642م، وخط المغرب(le ponent) الذي وصل عدد قطع أسطوله إلى خمسة وستين(65) قطعة[4]. لكن هذه الإصلاحات كانت على حساب الشعب الفرنسي، الذي أُثقِل كاهلُه بالضرائب.

ثانيا – سياسة ريشيليو الخارجية:

كان ريشيليو يرى أن العائق الأول أمام وحدة فرنسا، يكمن في خطر أسرة آل الهابسبورغ الإسبانية، التي تملك نفوذا كبيرا في كل من الأراضي المنخفضة (هولندا وبلجيكا)،

---

(1) عبد العزيز نوار و محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق، ص 166.

(2) نور الدين حاطوم: المرجع السابق، ص 256.

(3) جفري برون: المرجع السابق، ص 281.

(4) نور الدين حاطوم: المرجع السابق، ص 256

وشبه الجزيرة الإيطالية. وقد مرت إسبانيا في عهد فيليب الرابع بجملة من الأوضاع المتدهورة، إذ تعرضت لهزيمة أسطولها **"الأرمادا"** أمام الإنجليز سنة 1588م[1].

كما وقعت الأراضي التابعة لها في إيطاليا فريسة للثورات، بالإضافة إلى الضعف الإقتصادي الذي سببه اختلال ميزانية الدولة، كل هذه الأوضاع مهدت الطريق لفرنسا في أن تفرض نفسها على الساحة الأوربية، حيث استغل ريشيليو هذه الأوضاع لإثارة القلاقل و الإضطرابات الداخلية في إسبانيا، والمناطق الواقعة تحت حكمها، وعقد معاهدات سلم مع كل من جمهورية البندقية والسافوي، ثم قام بإخضاع هذه الأخيرة سنة 1630م، وبادر بتقديم الدعم المالي والعسكري لهولندا، وذلك لاحتواء هذه الدول ضد اسبانيا [2].

واستثمر ريشيليو أيضا فرصة ثمينة أتيحت له في بداية القرن القرن السابع عشر، وهي الدخول في آخر أدوار حرب الثلاثين عاما، التي قامت على أسس وخلفيات دينية، لكنها اتخذت منحى آخر ذو أهداف سياسية في آخر المطاف. كان هدف ريشيليو من دخول الحرب هو حصر نفوذ الهابسبورغ، وقد استطاع ريشيليو تحقيق هدفه المنشود، حيث مكن لبروتستانت ألمانيا ضد أسرة الهابسبورغ الكاثوليكية المتعصبة[3].

لقد دفعت الأوضاع التي كانت تعيشها فرنسا ريشيليو إلى ممارسة سياسة ديكتاتورية حازمة تجاه كل معارضي الملكية داخل البلاد وخارجها، إذ استطاع أ ن يعيد لفرنسا هيبتها، و أن يضمن لها مكانا متقدما بين الدول الأوربية.

3-عهد لويس الرابع عشر"Louis XIV":

بعد وفاة ريشيليو سنة 1642م، قرر لويس الثالث عشر مواصلة المشروعات التي اقترحها وزيره السابق أو بدأ بتنفيذها على المستويين الداخلي والخارجي، وقد اختار ريشيليو قبل وفاته شخصا يخلفه في منصبه، وهو الكاردينال **"مازاران"**[4]، إلا أن المنية وافت لويس

---

(1) CH.A. Dauban: Histoire moderne et contemporaine depuis le règne de louis XIV jusqu'à nos jours, CH. Delagrave-éditeur, Paris 1867, p 20.

(2) عبد العزيز نوار و محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق، ص 167.

(3)Aurélien Fayet, Michelle fayet: op, cit, p126.

(4) جوليو مازاريني، ولد سنة 1602 في إقليم الابروز، من أسرة رومانية، انتقل من خدمة البابا إلى خدمة ملك فرنسا سنة 1639م. أنظر حاطوم: المرجع السابق، ص260.

الثالث عشر بعد سبعة(07) أشهر من وفاة وزيره[1]. لكن الملك الراحل قام بتنظيم الوصاية قبل وفاته لإبنه لويس الرابع عشر الذي لم يبلغ الخامسة من عمره بعد[2]. إلا أن الملكة "آن دوتريش" سارعت إلى فسخ وصية لويس الثالث عشر بطلب إلى برلمان باريس، حيث استطاعت أن تمسك بمقاليد الحكم، وتخول نفسها إدارة المملكة، كما عهدت بكل شؤونها إلى وزيرها مازاران، الذي كان عليه مواجهة الأوضاع المتدهورة التي سببتها سياسة ريشيليو القائمة على فرض الضرائب، والتي أفرزت استياءا شعبيا واسعا، مما أرغمه على انتهاج سياسة إصلاحية ، لكنه هو الآخر سيقع في فخ الضرائب، حيث قام باستحداث ضريبة على المساكن في ضواحي العاصمة، إذ تسبب هذا الوضع في تأزم العلاقة بينه وبين مختلف فئات الشعب الفرنسي، وقد تجسد ذلك في ثورة "الفروند"[3] الأولى، والثانية[4].

أولا– ثورة الفروند الأولى:

منشأ هذه الثورة هو الرفض القاطع للضريبة، التي فرضها مازاران من قبل برلمان باريس، إذ قاد هذه الثورة فئة من النبلاء المتمردين، وبعض أعضاء البرلمان ، حيث طالب النبلاء باستعادة الإمتيازات التي سلبت منهم، أما أعضاء البرلمان، فقد طالبوا بمزيد من الحريات المدنية، والضمانات الدستورية، وكذلك فرض نظام الرقابة على الأموال العامة[5].

لكن هذه الثورة لم تحقق أهدافها المنشودة، حيث تعرضت إلى القمع الشديد من طرف مازاران الذي كانت تغمره نشوة النصر على إسبانيا في حرب الثلاثين عاما، حيث أمر بالقبض على قادة الثورة، كما كلف كونديه بحصار باريس، ومحاصرة الثوار بها، وانتهت الثورة

---

(1) جفري برون: المرجع السابق، ص282.

(2) نور الدين حاطوم: المرجع السابق، ص 259

(3) معناها لغة المقلاع، أما اصطلاحا فتعني الإضطرابات التي جرت في فرنسا بين 1648 إلى 1653، وسبب هذه التسمية أن بعض الشبان المشاركين في الثورة كانوا يرمون معارضيهم بالمقاليع.أنظر:
Pitre Chevalier: Chroniques de la Fronde(1648-1652), Adolphe de lahays éditeur, Paris 1855, p5.

(4) جفري برون: المرجع السابق، ص 283.

(5) عبد العزيز نوار و محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق، ص 169.

بعقد صلح سنة 1649م، تعهد مازاران من خلاله بالموافقة على بعض الاقتراحات الخاصة بالأمور المالية ، لكنه سرعان ما سحبها [1].

ثانيا – ثورة الفروند الثانية:

سميت بفروند الأمراء، حيث تسبب بها كونديه الذي شجعته الانتصارات التي أحرزها على معارضة مازاران علنا، وقد أدرك مازاران ، الخطر الذي يمثله كونديه، وتأثيره على فئة النبلاء، فقام بسجنه، الأمر الذي تسبب في ثورة النبلاء مرة ثانية، واستطاعوا الضغط على مازاران في أمر الإفراج عن كونديه، ونتيجة لتأزم الوضع غادر مازاران باريس، ليعود مجددا سنة 1652م بعزيمة، واستعداد أكبر، و تمكن من إلحاق الهزيمة بكونديه[2].

كانت هذه الثورة أضعف من سابقتها، إذ لم تحقق أهدافها المنشودة، بل أصابت الدولة بالإعياء العام.

أما على الصعيد الخارجي، فقد واصل مازاران سياسة أستاذه ريشيليو، الذي كان يسعى إلى رفع فرنسا إلى مصاف الدول العظمى ، وتوطيد دعائم أسرة آل بوربون في الداخل، وذلك باستغلال كل حدث من شأنه تقويض نفوذ آل الهابسبورغ، وقد كانت نتيجة سياسته تلك انتصار فرنسا في موقعة "الروكروا"، في الأراضي المنخفضة التابعة لإسبانيا سنة 1643م، كما قام بدعم الثورات في كل من نابولي، كتالونيا، والبرتغال، وتحالف مع الانجليز[3].

وقد مثل الإنتصار الذي أحرزه الإنجليز بقيادة القائد الملكي الفرنسي تورين على إسبانيا في موقعة الدانز (Danes) بداية النهاية للصراع الطويل بين أسرتي بوربون، و هابسبورغ، حيث كانت نتيجته توقيع معاهدة البرانس(Traité des Pyrénées)، بين فرنسا و إسبانيا، حصلت فرنسا بموجبها على العديد من المدن منها: روسيون، أرتوا، الفلاندر، هنولت، وبعض المدن على حدودها الشمالية الشرقية في لوكسمبورغ[4].

---

(1) CH.A. Dauban: op, cit, p 31.
(2) Op, cit, p 31.
(3) عبد العزيز نوار و محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق ، ص 171.
(4) M. Alexandre Dumas: Louis XIV et son siècle, MM. J.-B .Fellens et L-P Dufour, Editeurs, Paris 1845, T2, p141.

كما تم الاتفاق على زواج لويس الرابع عشر من الأميرة الإسبانية "ماري تريزا"، وذلك من أجل تحسين العلاقات بين البلدين. وقد اشترط في هذا الزواج تنازل لويس الرابع عشر عن مزاعمه في حق وراثة زوجته في إسبانيا، مقابل دفع مبلغ كبير من المال لفرنسا، لكن هذا الإتفاق لم يطبق بطرفيه[1].

ثالثا– الملكية المطلقة في عهد لويس الرابع عشر:

لقد اتفق أغلب المؤرخين على أن تاريخ وفاة مازاران سنة 1661م، هو التاريخ الفعلي لتولي لويس الرابع عشر زمام الحكم[2]. وقد ورث هذا الأخير دولة قوية متماسكة، كما أنه تمرن على أمور السياسة والحكم مع مازران منذ سن السادسة عشرة، حيث اتسمت فترة حكمه بالإنفرادية، والسلطة المطلقة، إذ باشر بنفسه منصب رئيس الوزراء، وقد استفاد لويس الرابع عشر من الأحداث التي سبقت عهده، فاستعان في حكمه بالطبقة البرجوازية، وذلك حتى يحول دون أي سلطة مستقلة للنبلاء، وقد كانت الحكومة في عهده مركزية تماما، حيث كان يتخذ جميع القرارات بنفسه[3].

لقد تباينت مواقف لويس الرابع عشر في قضايا عديدة، فمن الجانب الديني نجده يسلك طريق التسامح، والليونة وهذا في عهد زوجته الأولى، أما بعد زواجه الثاني من "دي مانتون" الكاثوليكية، انقلبت سياسته إلى التعصب والتضييق على البروتستانت، حيث ألغى مرسوم نانت، ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية، كما حرمهم أيضا من جميع امتيازاتهم، ومنع عليهم الهجرة، وقد اضطر هذا الوضع الاضطهادي العديد منهم إلى الهرب إلى ألمانيا، كما أنه دخل في صراع مع البابوية، حيث اضطهد الجانسينيين[4] أتباع القديس أوغستين، وقام بتدمير معاقلهم وألغى نظمهم[5].

---

(1) عبد العزيز نوار و محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق، ص ص 171-172.

(2) M. Alexandre Dumas: op, cit, p 155.

(3) Henri Martin: La monarchie au XVIIème siècle, Plon frères éditeurs, Paris 1848, pp 2-3.

(4) هم أتباع جانسن، تقوم عقيدتهم على التمسك بالكاثوليكية كعقيدة، وبالكنيسة الكاثوليكية الواحدة العالمية، و يتصفون بتمسكهم بالحياة الدينية، أطلق عليهم لقب المتطرفين الكاثوليك. أنظر عبد العزيز نوار و محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق، ص172.

(5) عبد العزيز نوار و محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق، ص173.

أما من الناحية الإقتصادية فقد اعتمد لويس الرابع عشر على خليفة مازاران "كولبير"[1]، الذي اشتهر بتضلعه في أمور التجارة و الإقتصاد، حيث سعى بكل جهده إلى تنمية ثروة فرنسا، وجعلها من أغنى الدول، وذلك بمنع خروج الأموال منها ، وجلب الأموال الأجنبية إليها[2]. وقد عمل كولبير على حماية التجارة الفرنسية، وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على السلع الأجنبية، وتخفيضها على السلع الفرنسية، كما شجع التجارة الخارجية لفرنسا وذلك بإقامة شركات التجارة البحرية مع كل من الهند الشرقية والغربية، وشرق البحر المتوسط ، ومع الشمال، والسنغال، حيث نجح في تكوين أسطول بحري تجاري، مرفق بأسطول حربي وذلك من أجل حماية التجارة، والمحافظة على خطوط المواصلات مع المستعمرات الفرنسية[3].

وأولى كولبير عناية خاصة بالأسطول، وهذا نتيجة سياسته القائمة على فرض الأولوية للتجارة البحرية، فقد ازداد عدد السفن من عشرين(20) سفينة سنة 1661م، إلى مائة و أربعة و أربعين(144) سفينة ، كما خصص أسطولان صغيران آخران، أحدهما يحمي ميناء مرسيليا، والآخر يتولى مهمة الدفاع عن المياه الغربية والشمالية الغربية لفرنسا[4].

حيث تمكن من تكوين إمبراطورية بحرية فرنسية قادرة على منافسة أقوى البحريات الأوربية الهولندية منها والاسبانية، وكذلك البرتغالية، كما اهتم كذلك بجانب الصناعة،و الزراعة، فتوسع في إنشاء المصانع، وعمل على تشجيع الصناعة المحلية،كما فرض الضرائب على المصنوعات المستوردة[5].

وقد أوكل لويس الرابع عشر مهمة الأمور الحربية، إلى شخص يدعى لوفوا، واستطاع هذا الأخير فرض نظام عسكري جديد، حيث قام بتحويل الجيش من جيش مؤقت إلى جيش

---

(1) جان بابتيست كولبير (1619م-1683) سياسي فرنسي، كان أبوه تاجر أصواف، تدرب على الأعمال التجارية منذ صغره، استخدمه مازاران لرعاية شؤونه المالية، وقبل موته أوصى به لويس الرابع عشر الذي عينه رئيس وزرائه، أحدث عدة إصلاحات مالية، من دعاة المذهب التجاري النفعي. أنظر: محمد شفيق غربال و آخرون: الموسوعة العربية الميسرة، ط3، المكتبة العصرية، بيروت 2009، ج5، ص ص 2782-2783.

L.G.Michaud et autres: Biographie universelle ancienne et moderne ou histoire par ordre, C. Desplaces-éditeur, Paris 1854, T8, p551.

(2) جفري برون: المرجع السابق، ص 288.

(3) المرجع نفسه، ص 289.

(4) عبد العزيز نوار و محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق، ص ص 173-174.

(5) CH.A. Dauban: op, cit, p 45.

نظامي ، إذ وصل عدد قوات الجيش الفرنسي وقت حرب الوراثة الاسبانية مائة وخمسة وعشرين(125) ألف من المشاة وسبعةآلاف(7000) فارس[1].

أ- سياسة لويس الرابع عشر الخارجية:

حرص لويس الرابع عشر على مواصلة ما بدأه ريشيليو، ومازاران، وقد جدَّ في ذلك، الأمر الذي دعاه لانتهاج سياسية القوة، وقد تجسد ذلك في مجموعة حروب خاضها لتحقيق أهداف معينة، كان أبرزها[2]:

- استرجاع فرنسا لحدودها الطبيعية (البرانس- الألب- الراين)
- تحقيق التفوق على آل الهابسبورغ، في كل من النمسا، و أسبانيا وضم الأراضي المنخفضة لفرنسا.
- الاستحواذ على الامتيازات التي يتمتع بها الإنجليز، والهولنديين خارج أوربا.
- إقامة الإمبراطورية الفرنسية بعالميها القديم والجديد.
- محاربة القرصنة في البحر المتوسط، والقضاء عليها.

ويمكننا تقسيم الحروب التي خاضها لويس الرابع عشر إلى أربعة أدوار[3]:

- الدورالأول: من سنة 1667م إلى سنة 1668م، وتمثلت في حرب الوراثة في الأراضي المنخفضة.
- الدور الثاني: من 1675 م إلى 1678م، وهي مرحلة الحرب مع هولندا.
- الدور الثالث: من 1688م إلى 1697م، وهي مرحلة الحرب مع عصبة أوغسبرغ.
- الدورالرابع: من 1701م إلى 1712م وعرفت بحرب الوراثة الإسبانية.

- حرب الوراثة في الأراضي المنخفضة:

طالب لويس الرابع عشر بعد وفاة ملك اسبانيا بحقه في وراثة عرش إسبانيا، بالرغم من تنازله عن هذا الحق في معاهدة البيرينيه التي ذكرناها سابقا، وقد كانت حجته في ذلك أن إسبانيا لم تقدم الأموال التي تم الإتفاق عليها مقابل تنازله عن هذا المطلب، وقد قام لويس الرابع

---

(1) جفري برون: المرجع السابق، ص 290.

(2) عبد العزيز نوار و محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق، ص 176.

(3) جفري برون: المرجع السابق، ص 291.

عشر بإرسال قواته إلى فلاندرز سنة 1667م في الأراضي المنخفضة الإسبانية مع عدم إعلان الحرب، حيث انتشرت في جميع أنحاء المنطقة، وعجزت القوات الإسبانية عن مواجهتها، وذلك نتيجة لخروجها منهكة في قمع ثورة البرتغال[1]. وفي إطار مبدأ توازن القوى الأوربي، خشيت الدول الأوربية من تنامي قوة فرنسا، فسارعت إلى تسوية خلافاتها للوقوف ككتلة واحدة في وجه لويس الرابع عشر، فقد عقدت إسبانيا الصلح مع البرتغال، وهولندا مع إنجلترا، وتكون حلف ثلاثي هولندي، سويدي، انكليزي ضد فرنسا، وقد دفع هذا الوضع بلويس الرابع عشر إلى قبول صلح "إكس لاشابيل" الذي قضى بإعادة "فرانش كونتيه" إلى إسبانيا، مقابل احتفاظ فرنسا بما سيطرت عليه من المناطق في الأراضي المنخفضة[2].

-الحرب الهولندية(1672م-1678م):

أعزى لويس الرابع عشر سبب تكوين إنشاء الحلف الثلاثي ضد فرنسا إلى المكيدة الهولندية، كما كان يرى دوما بأن هولندا هي معقل المؤامرات والدسائس التي تحاك ضد فرنسا، خصوصا وأنها كانت تأوي الهيجونوت المضطهدين من طرفه، بالإضافة إلى قوة بحريتها التجارية التي كانت تزعج فرنسا وتحول دون تقدمها في العالم الخارجي[3]. وقد اتخذت الحرب في أول الأمر طابعا اقتصاديا، حيث قام كولبير بمحاربة السلع الهولندية، وفرض الضرائب عليها، وقد قام الهولنديون بنفس الأمر فيما يخص السلع الفرنسية[4]. لكن سرعان ما تحول الصراع إلى حرب دينية، حيث تحالف لويس الرابع عشر مع ملك انكلترا الكاثوليكي، وعمل على شراء الموقف السويدي بالمال[5].

---

(1) البطريق عبد الحميد، و نوار عبد العزيز: المرجع السابق، ص ص 208-209.

(2) CH.A. Dauban: op, cit, p 49.

(3) عبد العزيز نوار و محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق، ص 177.

(4) E. Preclin, V. Taple: le XVIIème siècle, les monarchies centralisées (1610-1715), P.U.F, Paris 1943, pp 328-329.

(5) عبد العزيز نوار و محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق، ص177.

انتهت هذه الحرب لصالح فرنسا حيث استطاعت بموجب معاهدة "نيماق"سنة 1678م أن تستعيد إقليم "الفرانش كونتيه"، وحصلت على بعض الأراضي شمال شرق فرنسا، لكنها تنازلت مقابل ذلك عن بعض المدن[1].

-عصبة أوغسبرغ (1688م-1697م):

ساءت علاقة فرنسا مع الدول البروتستانتية، بسبب سياسة لويس الرابع عشر الكاثوليكية، خصوصا إلغاؤه لمرسوم نانت سنة 1685م، وانتهزت هذه الدول الفرصة للتكتل، وكان ذلك سنة 1688م، و دخلت فرنسا الحرب بدون حليف، وقد كان هدف الحلف، هو إعادة فرنسا لحدودها القديمة التي كانت عليه في السابق، وقد عمل لويس الرابع عشر قدر الإمكان على الحفاظ على الممتلكات التي حصل عليها، في الأوقات الأخيرة ، وقد اتصفت هذه الحرب بالدموية ، حيث كانت مدمرة لجميع الأطراف، وقد تمكنت فرنسا عامي 1692م، و1693م، من تحقيق انتصارات مهمة على الهولنديين، حيث أجبرتهم على توقيع الصلح سنة 1696م. لقد استنزفت هذه الحرب الأطراف المشاركة، حيث اضطرت إلى توقيع معاهدة "رتشفيك" سنة 1697م، إذ كانوا في حاجة ماسة للسلم [2].

- حرب الوراثة الاسبانية(1702م-1713م):

أضحت مسألة وراثة عرش إسبانيا، بعد وفاة الملك شارل الثاني مشكلة دولية، حيث أسفرت كل دولة عن رغبتها في الانفراد بهذه الممتلكات، إذ كان لويس الرابع عشر يرى بأنه أحق بها لزواجه من أميرة إسبانية، كما رأى ليوبولد الأول أنه هو من يملك الحق في ذلك ، كون أمه إسبانية، وخوَّل ناخب بافاريا لنفسه الحق كذلك في وراثة المملكة الإسبانية لقرابته مع العائلة المالكة، بينما سعت كل من هولندا وانكلترا لأن لا يرثها أحد من هؤلاء الثلاثة، وذلك من أجل الحفاظ على التوازن الدولي في القارة[3].

بدأت هذه الحرب بعد وفاة الملك شارل الثاني، الذي ترك وصية الوراثة لحفيد لويس الرابع عشر"فيليب أنجو"، إذ قام لويس الرابع عشر بالاعتراف بحق فيليب أنجو في وراثة العرش

---

(1) M. Alexandre Dumas : op, cit, p 277.

(2) جفري برون: المرجع السابق، ص ص 300-301.

(3) عبد العزيز نوار و محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق، ص 180.

الفرنسي، مما يعني اتحاد المملكتين تحت تاج واحد، الأمر الذي أثارحفيظة الدول الأوربية المنافسة، حيث نشبت بينها حرب تعدت العشر سنوات ، انتهت بهزيمة القوات النمساوية على يد لويس الرابع عشر في موقعة "دينين" (Denain)، سنة 1712م، وعلى إثر هذه الهزيمة، اضطرت إنكلترا، وهولندا إلى عقد الصلح، الذي عرف بصلح أوترخت، ومن بين أهم ما نص عليه هذا الصلح فيما يتعلق بفرنسا، ما يلي[1]:

- الإعتراف بفيليب أنجو حفيد لويس الرابع عشر، ملكا على إسبانيا ومستعمراتها، مقابل التنازل عن حقه في وراثة عرش إسبانيا.
- تبقى منطقة الألزاس تابعة لفرنسا، على أن تسلم القلاع الخاضعة لها في نهر الراين الأيمن.
- اعتراف فرنسا بأحقية أسرة هانوفر في العرش الإنجليزي، وعدم دعمها لأسرة آل ستيوارت في المطالبة بالعرش الإنجليزي .

أنهى صلح "أوتريخت" مشكلة الوراثة الإسبانية، حيث خرجت فرنسا من هذا الصراع منهكة القوى، بعد أن استنفذت طاقات و أموال كبيرة، لكن المهم في الأمر هو فشلها في تحقيق الهدف الذي تبناه ملوك فرنسا طوال القرن السابع عشر، وهو وصولها إلى حدودها الطبيعية.

و من خلال استعراضنا لأهم الأحداث السياسية للقرن السابع عشر في فرنسا يمكن القول بأنه قد تميز بمجموعة من الخصائص، كان أبرزها:

- طابع الثورات والاضطراب الداخلي، حيث شهدت فرنسا على مدى القرن السابع عشر مجموعة ثورات مختلفة المستويات: الكبار، النبلاء، أعضاء البرلمان، الشعب، وقد تسببت في هذ الثورات أسباب متنوعة، دينية، سياسية، اقتصادية؛
- التصدي لأوربا، وقد أثبتت فرنسا قوتها في العديد من المناسبات ، والدليل على ذلك سلسلة الحروب التي خاضها لويس الرابع عشر ضد أوربا خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر؛
- نمو وتطور القوة البحرية الفرنسية ، خصوصا بعد إبرام معاهدة البيرينيه، حيث أولى كولبير أهمية قصوى لتجارة البحر، ومحاربة قراصنة البحر المتوسط.

---

(1) عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص 277.

ومما تقدم يمكن القول، أن تونس كلا من تونس وفرنسا قد عاشتا أوضاعا متشابهة ، خلال القرن السابع عشر، إذ يمكن حصرها فيما يلي:

- عنصر الثورات و الإضطراب الداخلي؛
- التعرض لخطر الأطراف المجاورة المنافسة؛
- سياسة التوجه نحو البحر، إما بدافع التجارة، أو القرصنة؛
- الإنفتاح على العالم الخارجي.

بيد أن هذه الأوضاع لم تمنع الدولتين من ترتيب علاقات سياسية وتجارية بينهما طيلة القرن السابع عشر، وقد شهدت هذه العلاقات أطوارا مختلفة ومتباينة، فما هي مميزات هذه العلاقة، وكيف ساهمت هذه الأوضاع في تطورها وتغير مسارها خلال هذا القرن؟

الفصل الثاني

العلاقات السياسية بين تونس وفرنسا خلال القرن السابع عشر(1605م-1705م)

- **المبحث الأول**: مرحلة التذبذب(1605م-1660م).
- **المبحث الثاني**: مرحلة التوتر والصراع(1661م-1685م).
- **المبحث الثالث**: مرحلة بناء السلم(1686م- 1705م).

الفصل الثاني

العلاقات السياسية بين تونس وفرنسا خلال القرن السابع عشر (1605م-1705م) :

شهدت العلاقات السياسية بين تونس وفرنسا خلال القرن السابع عشر، أطوارا مختلفة تأرجحت بين السلم تارة الحرب تارة أخرى، وقد أثرت عدة عوامل متشابكة في إضفاء منحى السلم أو الحرب على هذه العلاقات، وحرصا على مصالحها التجارية بالإيالة التونسية، والتي ضمنتها معاهدة الإمتيازات بين السلطان العثماني "سليمان القانوني" والملك الفرنسي "فرنسوا الأول" سنة1535م، لجأت فرنسا مع مطلع القرن السابع عشر إلى إبرام عدة معاهدات مع تونس لضمان هذه المصالح. وقد كانت قضية خرق المعاهدات والتي كان سببها الأول أعمال القرصنة البحرية التي مورست من كلا الطرفين، وما ترتب عنها من قضايا الأسر والسلب هي الجوهر الأساسي للخلاف بين الدولتين، كما لعبت الأوضاع السياسية لكل منهما دورها الهام في رسم مسار العلاقات بينهما إبان تلك الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن إيالة تونس خلال القرن السابع عشر، إضطرت إلى التعامل مع كيانين فرنسيين مستقلين؛ حيث اختصت مدينة مارسيليا، التي كانت شبه مقاطعة مستقلة عن المملكة الفرنسية بعلاقاتها الخاصة مع الإيالة، إذ انفردت بتمثيلها وقناصلها المستقلين عن قناصل الملك، وقد نالت حصة الأسد في تعاملاتها مع الإيالة مقارنة بالمقاطعات الفرنسية الأخرى.

ويمكن للدارس في تاريخ العلاقات السياسية بين تونس وفرنسا، أن يجملها في ثلاث مراحل : مرحلة التذبذب(1605م-1660م)، مرحلة التوتر و الصراع(1661م-1685م)، ومرحلة بناء السلم(1686م-1705م).

المبحث الأول

مرحلة التذبذب(1605م-1660م)

1-وضع العلاقات قبيل 1605م:

مثلت معاهدة الإمتيازات بين الدولة العثمانية وفرنسا سنة 1535م[1]، والتي كانت نتاجا للعدو الإسباني المشترك، النواة الأولى لمسار العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن السابع عشر ، حيث ضمنت هذه المعاهدة للفرنسيين مجموعة من الإمتيازات على الأراضي التابعة للدولة العثمانية، ومن أهم بنودها[2]:

- يجوز لرعايا الدولتين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع غير الممنوع التجارة فيها، ونقلها برا وبحرا مع دفع الضرائب المعهودة، بحيث يدفع الفرنسي على الأراضي العثمانية ما يدفعه الأتراك، ويدفع التركي في فرنسا ما يدفعه الفرنسيون؛

- يحق لفرنسا تعيين قناصل لها على الأراضي التابعة للدولة العثمانية، ويجب على هذه الأخيرة احترام القنصل و مساعدته على أداء مهامه بصورة طبيعية، و التي تتمثل في الفصل في المنازعات بين الرعايا الفرنسيين ؛

- في حالة النزاع بين أحد الرعايا الفرنسيين، والأتراك ، لاتجوز محاكمة هذا الأخير إلا بحضور القنصل نفسه، بالإضافة إلى ترجمان؛

- يسمح للفرنسيين بممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية، ولا يمكن جبرهم على الدخول في الإسلام ما لم يقروا بذلك غير مكرهين؛

- لا يجوز معاملة أسرى الحرب معاملة الأرقاء، ويعاقب كل من يفعل ذلك في كلا الدولتين.

- تتم التحية بين سفن الإيالتين بطلقة مدفعية واحدة، ولا يجوز لأي طرف تفتيش سفن الطرف الآخر بغرض التأكد من الهوية؛

---

(1) محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح إحسان حقي، ط1،دار النفائس، بيروت 1981، ص ص 223-229.

(2) I. De Testa(le barron): receuil des traités de la porte ottomane avec les puissances étrangères, Amyot éditeur des archives diplomatiques, Paris 1864, T1, pp 15-21.

اعتبرت هذه المعاهدة سارية المفعول طيلة حياة الملكين "سليمان الأول"، و"فرانسوا الأول"، ونظرا للأهمية التي تحملها بنود المعاهدة، عمل الفرنسيون على تجديدها بتغير السلاطين الأتراك، حيث جددت سنة 1569م في عهد السلطان سليم الثاني، واحتوت على ثمانية عشر(18)بندا، أكدت على بنود المعاهدة السابقة، وأضافت بندا جديدا مفاده أن يكون القنصل الفرنسي هو الممثل الوحيد للرعايا الأوربيين بالإيالات العثمانية، باستثناء جنوا، صقلية، ألكونيتا[1].

أولا–تأسيس القنصلية الفرنسية بتونس:

وقد حرص الملك هنري الثالث على تطبيق بنود معاهدة الإمتيازات على الأراضي التونسية، إذ قام بتعيين قنصل فرنسي في تونس بتاريخ 28 ماي 1577م، حيث كانت مهمته الأولى هي مراقبة نشاط الرعايا التجار بالمنطقة، و الفصل في القضايا التي تخصهم، وقد شغل "لويس دولاموت داریاس" (Louis de la Motte-Dariès) منصب أول قنصل فرنسي في تونس[2].

استطاع القنصل داریاس متابعة مهامه سنة 1579م بكل هدوء، ثم خلفه "توماس مارتان"(Thomas Martin)، و لم تلق مسألة تعيين القناصل أية مشاكل أو اعتراض من طرف التونسيين[3]. كما تميز النشاط القنصلي منذ الوهلة الأولى بمظهرين أساسيين: سياسي و اقتصادي[4].

وقد جددت معاهدة الإمتيازات بين الطرفين العثماني والإسباني سنة 1581م، حيث فوض هنري الثالث "جاك دو جارمول" بارون دو جارميني بتجديدها، حيث احتوت هذه

---

(1) Pierre Bonassieux: les grandes compagnies de commerce, E.Plon, Nourrit et Cie libraire éditeur, Paris 1892, pp 15-21.
(2) Eugène Plantet: correspondances des beys de Tunis et des consuls de France avec la cour (1577-1830), 3T, Félix Alcan éditeur, Paris 1893, T1, p1.
(3) Paul Masson: Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque(1560-1793), Hachette éditeur, Paris 1903, p59.
(4) Y. Debbasch: la nation française en Tunisie(1577-1835), éditions Sirey, France 1957, p 160.

المعاهدة سبعة وعشرين(27) بندا، أكدت على معاهدة 1569م، واحتوت على بندين جديدين، هما[1]:

- استثناء البنادقة من الراية الفرنسية؛
- اعفاء الفرنسين من الرسوم الجمركية .

ولا نبالغ إذا قلنا أن الفرنسيين ضمنوا من خلال هذه المعاهدات تأمينا كاملا، وامتيازات استثنائية لصالح التجارة ، إذ أصبحت فرنسا المحتكر الأول للتجارة مع الإيالة.

وبعد تولي "هنري الرابع" كلف السفير الفرنسي صفاري دوبراف بتجديد معاهدة الإمتيازات، لكنه لم يتمكن من ذلك بسبب المؤامرات الإنجليزية لدى السلطان العثماني، إلا أنه نجح سنة 1579م في تجديدها مع السلطان "محمد الثالث"، حيث جاءت في اثنين وثلاثين(32) بندا أكدت على البنود السابقة[2].

وبحكم العداء الفرنسي الإسباني ، كان وفاق فرنسا مع الإيالات المغاربية العثمانية مضمونا ، و لم تكن التجارة الفرنسية هدفا لقراصنة الإيالة التونسية، إلا بعد توقيع هنري الرابع معاهدة الصلح مع إسبانيا[3].

وبعد هذا الصلح عزمت رابطة موانئ البروفونص، التي تشكلت على مستوى بلدية مارسيليا سنة 1585م، على تطهير البحر المتوسط من القراصنة المغاربة، وقد كونت هذه الأخيرة عصبة مناوئة للملك الفرنسي المتحالف مع السلطان العثماني، حيث اشتكى المارسيليون إلى السلطان "مراد الثالث" من أعمال القرصنة التي استهدفت تجارتهم، و ألحقت بها أضرارا بليغة، إلا أن السلطان كان قد سمح للمغاربة بمطاردة المارسيليين ، وذلك لدخولهم في عصبة ضد حليفه الملك الفرنسي[4].

---

(1) Paul Masson: Histoire du commerce français dans le levant au XVIIème siècle, Hachette, Paris1896, (Introduction), P XVII.

(2) Paul Masson: Histoire du commerce..., op, cit, P XVIII.

(3) جون.ب.وولف: الجزائر و أوربا (1500م-1830م)، تج أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر 2009، ص241.

(4) Paul Masson: Histoire du commerce..., op, cit, P XIII.

ثانيا– مشروع غزو تونس:

شهدت هذه الفترة نشاطا كبيرا للقرصنة على مستوى البحر المتوسط، أثرت على مسار السلم بين البلدين، مما دفع أحد قادة السفن البروفونصية الذي بقي مجهول الهوية لاقتراح مشروع لاحتلال تونس سنة 1600م، وقد شرحه كالتالي:"...نستطيع الوصول إلى العاصمة تونس عن طريق السفن، حيث توجد بحيرة بين هذه الأخيرة وحلق الواد، بحيث نقوم بالتسليح الجيد لثماني(08) غاليرات ونقصد جزر "سان بيار" ومنها إلى القليبية، ومن هذه الأخيرة نقوم بغزو الجزر المجاورة لرأس بون، وهناك ننتظر الليل كي لا نكتشف، ثم نتوجه مباشرة إلى حلق الواد أين توجد سفن الحرب التونسية، ونقوم بإشعال النار بها ..."[1]. إلا أن المصادر التاريخية، لم تذكر أي حادثة بهذا الصدد في هذه الفترة.

و بعد وفاة مراد الثالث سنة 1603م، قام دوبراف بتجديد معاهدة 1579م مع السلطان"أحمد الأول"سنة 1604م، وقد احتوت المعاهدة على ثمانية و أربعين(48) بندا شملت امتيازات هامة، وعديدة ضمنت أمن التجار الفرنسيين، وحمت تجارهم داخل الإيالات المغاربية لسنوات عديدة[2].

2– مهمة صفاري دوبراف"Savary de Brèves":

اقتنع هنري الرابع بأنه لا يجب الإعتماد على وساطة الباب العالي فحسب، من أجل ضمان الهدوء والسلم في البحر المتوسط، فلجأ إلى التفاوض المباشر مع الإيالة التونسية، حيث عُهِدَ إلى الكونت صفاري دوبراف من جديد بالتفاوض من أجل حمل سلطات هذه الإيالة على الإعتراف بالمعاهدة، التي أبرمت سنة 1604م، بين السلطان العثماني أحمد الأول، و الملك الفرنسي هنري الرابع، وقد رافقه مبعوث من السلطان العثماني يدعى مصطفى آغا، حيث كانت بنود المعاهدة تنص على إطلاق سراح جميع الأسرى الفرنسيين، و تسوية بعض القضايا العالقة حول ممتلكات الرعايا الفرنسين التي استولى عليها قراصنة الإيالة[3].

---

(1) Eugène Plantet: op, cit, T1, p4.
(2) Op, cit, (Introduction), pp XX-XXI.
(3) De Brèves(le sieur): relations des voyages de M. de Brèves tant en Grèce, terre sainte et Egypte qu'aux royaumes de Tunis et Alger ,Nicolas Gasse- éditeur, paris 1628, pp 364-365.

و بحكم علاقاته القديمة مع تونس كان دوبراف يتوقع إنجاز مهمته على أحسن ما يرام إلا أنه واجه مقاومة من قبل سلطات الإيالة بادئ الأمر[1].

وكثيرا ما يحمل المؤرخون الفرنسيون الطرف التونسي مسؤولية نقض المعاهدات، وعدم احترامها حيث يطنبون في ذكر أعمال القرصنة التي قام بها هؤلاء ضمن تسلسل كرونولوجي، ويغضون الطرف عن ما يقوم به قراصنة فرنسا، لكن عثمان داي كان قد أوضح الأسباب التي أدت بالإيالة إلى نقض المعاهدة ضمن مراسلة إلى السفير الفرنسي، والتي تتلخص في[2]:

- استخدام قراصنة مالطا و إيطاليا، و إسبانيا للراية الفرنسية من أجل عرقلة سفن التجارة التونسية، وسكوت فرنسا عن ذلك.
- احتجاز سفينة عثمانية من قبل بارجة حربية فرنسية.

وقد عارض عثمان داي مطالب السفير الفرنسي بادئ الأمر حيث كان يرى أن السلطان العثماني قد وافق عليها نتيجة الغش و التدليس، إلا أنه غير رأيه بعد تدخل "مراد رايس" الذي كان يهدف إلى إصلاح علاقاته مع السلطان العثماني بعد الشكاوي التي رفعت ضده بسبب مهاجمته لباستيون فرنسا بالجزائر، وقد كانت مطالب السفير الفرنسي تنص على ما يلي[3]:

- أن تحظى السفن التي ترفع الراية الفرنسية باحترام قراصنة الإيالة، و يحظر عليهم تفتيشها بغرض التأكد من هويتها وحمولتها؛
- إطلاق سراح جميع الأسرى الفرنسيين في الإيالة؛
- إرجاع جميع السفن الفرنسية التي تم الإستيلاء عليها مؤخرا .

وبالرغم من المرونة التي أبداها "مراد رايس" تجاه السفير الفرنسي، إلا أنه رفض بشدة المطلب الأول، حيث كان يرى أنه من حق القراصنة التونسيين التأكد من هوية السفن الفرنسية، بل شدد على ضرورة التعامل بجدية مع قباطنتها للتصريح بجنسيتهم الحقيقية، لكنه

---

(1) ألفونص روسو: الحوليات التونسية...المرجع السابق، ص111.

(2) المرجع نفسه ، ص111.

(3) De Brèves: op, cit, pp 364-365.

وافق عليه في النهاية شريطة أن تحترم البضائع التونسية المشحونة على سفن فرنسية من قبل السفن الحربية التابعة لكل من مالطا، وفلورنسا، و إسبانيا، وقد قبل المطلب الثاني شريطة أن يتم بالمقابل إطلاق سراح جميع الأسرى التونسيين المحتجزين في مارسيليا، بينما لاقى المطلب الثالث رفضا صريحا وقاطعا من قبله[1].

و لم تفصل الأمور في هذه الفترة؛ حيث شهدت المفاوضات بين البلدين انقطاعا مؤقتا لتعود من جديد بعد استيلاء قراصنة بترت على سفينتين فرنسيتين، وقد أدت هذه الحادثة إلى تشدد السفير الفرنسي الذي كان لا يزال على الأراضي التونسية، في المطالبة بتنفيذ أوامر السلطان العثماني، وقد كاد هذا الأخير يحصل على مطالبه في تلك الفترة، لولا ورود رسالة من الأسرى التونسيين إلى السلطات التونسية، تطلب استغلال فرصة وجود السفير الفرنسي على أرض الإيالة، للتسريع في عملية افتدائهم. وقد تضمنت هذه الرسالة وصفا مؤثرا للأوضاع المزرية التي يعيشونها، والمعاملة السيئة التي يلقونها، حيث كادت هذه الحادثة أن تتسبب في أزمة سياسية حادة بين البلدين، و لم يجد دوبراف بدا إلا مغادرة الإيالة، إذ استحالت فيها شروط السلم، وفور تأهبه للمغادرة فوجئ برسالة من القنصل تأمره بحسم مهمته التي جاء لتنفيذها في تونس، وقد غامر دوبراف إثر هذا الطلب بالرجوع إلى مدينة تونس، حيث شدد مجددا على ضرورة احترام أوامر السلطان وتنفيذ بنود المعاهدة السابقة، و تم له ذلك في شهر أوت 1605م [2].

وقد احتوت هذه المعاهدة بنودا هامة منها[3]:

- تتعهد فرنسا بتحرير جميع الرعايا التونسيين المحتجزين في إقليم البروفونص، بينما تتعهد الإيالة التونسية بإطلاق سراح الرعايا الفرنسيين الذين تم احتجازهم بالقوة؛
- نفس الأمر بالنسبة للسفن والبضائع والغنائم الأخرى، التي استولى عليها قراصنة الإيالة؛

---

(1) ألفونص روسو: المرجع السابق، ص 113.

(2) المرجع نفسه، ص 114.

(3) Rouard de Card: traités de la France avec les pays de l'Afrique du nord, A .Pedone-éditeur, Paris1906, p113.

أنظر كذلك. دلندة الأرقش و آخرون: المغرب العربي...، المرجع السابق، ص ص 362-364.

- يتعهد الطرفان باحترام امتيازات التحالف، والمعاهدات المبرمة بين سلاطين الدولة العثمانية وملوك فرنسا؛
- تتم التحية بين السفن الفرنسية والتونسية عند التقائها في البحر بطلقة مدفعية واحدة، كما يمنع تفتيش السفن من كلا الجانبين؛
- يتم استقبال السفن التونسية أحسن استقبال في الموانئ الفرنسية، وفي حالة حدوث العكس فإنه يقع تلافي الضرر بالعدل والإنصاف؛
- لا يمكن للإيالة التونسية أن تأوي إليها سفن قامت بأسر رعايا فرنسيين سواءا كانت من الجزائر أو من دول أخرى، وفي حالة إرسائها بالإيالة يجب على هذه الأخيرة احتجاز ما بها من غنائم و إرجاعها إلى أصحابها الفرنسين؛

و لم تكد تمض أربع سنوات على تاريخ إبرام هذه المعاهدة أي في سنة 1609م، حتى قام أحد النبلاء الفرنسيين يدعى "بوليو" بمساعدة بعض القراصنة الإسبان، في الهجوم على ميناء حلق الواد حيث كانت ترسو به اثنان وعشرون سفينة من سفن القرصنة، وتمكن من إشعال النار بها [1].

وقد حاول الملك هنري الرابع مراسلة السلطان العثماني من أجل تجديد الإمتيازات، لكن الأوضاع الحرجة التي كانت تعيشها العلاقات الفرنسية الجزائرية والتي تسببت فيها مجموعة من الأحداث –حادثة تدمير الحصن الفرنسي بالباستيون، وحادثة سرقة المدفعين الجزائرين من قبل سيمون دونصا[2]– أججت الموقف، و عززت القطيعة رغم المحاولات العديدة من قبل فرنسا لإحلال السلم دون نجاح[3].

وقد نشطت القرصنة التونسية في هذه الفترة حيث تمكن قراصنة تونس بين 1611م و 1613م من حجز ستة(06) سفن حرب، و أربعة(04) قوارب (barques) فرنسية، حيث

---

(1) ألفونص روسو: المرجع السابق، ص 115. أنظر أيضا:
Clarin de la Rive Abel: Histoire générale de la Tunisie depuis l'an 1590 avant j-c jusqu'en 1883, Demoflys-libraire, Tunis 1883, p310.

(2) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص 248- 249.

(3) Paul Masson: Histoire des établissements…op, cit, pp 19-21.

فاقت هذه الغنائم تلك التي سلبها الجزائريون في نفس الفترة، كما استطاعوا بعد ثمانية أشهر من التاريخ السابق أن يستولوا على ثمانية(08) سفن أخرى وتفاقم الوضع سنة 1614م، وكرد فعل على هذا الوضع قام "دومونتان" (De Mantin) بالامتثال أمام ميناء حلق الواد على رأس أسطول صغير، من أجل الانتقام من الداي الذي يحتجز الفرنسيين كرهائن، لكن الصراع ما لبث أن اندلع، وانتهى الأمر بانسحاب القائد الفرنسي[1].

3-حملة دوفانشوجير[2]:

تمكن قراصنة تونس سنة 1616م من سلب أكثر من مليوني فرنك فرنسي من التجار المارسيليين[3]. وكرد فعل على ذلك قامت السلطات المارسيلية بتسليح سبع(07) سفن حربية وزورقين بقيادة "دوفانشوجير" على حسابها الخاص[4]. وقد ضمت هذه الحملة حوالي ألف و خمس مائة(1500)جندي، إذ انطلقت في الخامس (05) مارس من نفس السنة، ورجعت في الرابع(04) من سبتمبر[5].وقد أبدى يوسف داي استعدادا لقبول السلم، خصوصا فيما يتعلق منه بإرجاع الغنائم، وتحرير الأسرى.

4-سفارة بابا درويش:

وكدليل قوي عل الميول السلمية، استجاب يوسف داي لرغبة الملك الفرنسي في إيفاد مبعوث تونسي لرعاية وإقرار ما اتفق عليه الطرفين، حيث أوفد مبعوثه "بابا درويش" إلى جانب دوفانشوجير، لإقرار اتفاقية الصلح بين الطرفين، و تحرير الأسرى التونسيين في مارسيليا، و قد ترك هذا الأخير ابنه[6]كرهينة لدى السلطات التونسية وذلك لضمان عملية تبادل

---

(1) Paul Masson: Histoire du commerce..., op, cit, pp 36-37.

(2)جاك دوفانشوجير قائد إحدى وحدات الأسطول الملكي ، من عائلة عريقة في المناصب العسكرية، أحد فرسان القديس يوحنا. أنظر: Eugène Plantet: op, cit, T1, p11.

(3) ألفونص روسو: المرجع السابق، ص 118.

(4) Louis Antoine de Ruffi: Histoire de la ville de Marseille, Henri Martin -Imprimeur libraire, Marseille 1696, T1, p 458.

(5) E. Pellissier: Exploration sientifique de l'Algérie pendant les années 1840, 1841, 1842(Mémoires historiques et géographiques sur l'Algerie), Imprimerie Royale, Paris 1844, T6, p248.

(6) فيلاندر دوفانشوجير، من جماعة فرسان مالطا ،أصبح قائدا لأسطول الملك سنة 1644م ثم شغل منصب المسير المالي للأسطول سنة 1651م، توفي سنة 1656م. أنظر: Eugène Plantet: op, cit, T1, p11.

الأسرى، حيث أقرت المعاهدة في السابع عشر(17) أوت 1617م بإمضاء المبعوث التونسي بابا درويش و "الكونت دوجوانيي" باسم الملك، حيث اتفقا على تحرير واحد وثلاثين (31) أسيرا مسلما [1].

ومن أجل تفادي القطيعة، قام الملك لويس الثالث عشر بمراسلة يوسف داي، لإبلاغه بأنه قد أوفد إليه قائد أسطوله مرفقا بالأسرى الأتراك، وقد استقبلت الإيالة في هذه الفترة عدة ممثلين مارسيليين أمثال: "مونيي"، "بيرونجيي"، "كالفان"، "دورامزان"، "بوريلي" تباعا في مهمات متتالية من أجل ضمان حرية و أمن تجارها بالإيالة، وقد استطاعوا في العديد من الأحيان تحرير بعض الأسرى، لكنهم لم يتمكنوا من التحرير الكلي للأسرى الفرنسيين بالإيالة[2].

وقد كان للإيالة الجزائرية الأثر الكبير على علاقة سلطات تونس بفرنسا، حيث كانت تبدي استعدادا أكثر للسلم حينما تكون الجزائر في حالة سلم مع فرنسا، بينما تبدي العداء في الحالة العكسية، فقبل معاهدة 1619م مع الجزائر، تضمنت رسائل داي تونس إلى حكام وممثلي مارسيليا في مناسبات عديدة ألفاظ الوعيد والتهديد؛كما تضامن قراصنة بترت و بورتوفرينا مع قراصنة الجزائر في فترة القطيعة مع فرنسا، ونظموا أعمالا مشتركة استهدفت تجار البروفونص، حيث أحصى الأب دان خسائرهم بعشرين (20) مليون فرنك فرنسي[3].

وفي نفس الفترة، شاعت الأخبار في مارسيليا أن يوسف داي قام بترقية "حسن آغا" أحد قراصنة الإيالة إلى منصب باي بعد استيلائه على مركب مارسيلي[4]. كما أمر الداي سفنه الخمسة بسلب كل ما يصادفها بحرا، إذ تمكنوا خلال بضعة أيام من الإستيلاء على سفينتين مارسيليتين وأرسلوهما إلى ميناء حلق الواد، كما غنموا سنة 1620م حمولة فرنسية قادمة من ميناء الإسكندرية بلغت قيمتها ثمان مائة (800) ألف فرنك فرنسي[5].

---

(1) Eugène Plantet: op, cit, T1, p12.
(2) Op, cit, T1,(Introduction) p,IX.
(3) P. Dan (le Père): Histoire de la barbarie et ses corsaires, Pierre Rocollet libraire, Paris 1637, p282.
(4) Op, cit, T1, pp 40-43.
(5) Paul Masson: Histoire du commerce..., op, cit, p37.

وشهدت المراسلات القنصلية تجاه البلاط الفرنسي في هذه الفترة، تكرر الشكايات من أعمال السلب والأسر، التي يقوم بها قراصنة تونس، وتقاعس الدايات عن ردعهم بحجة أنه لا سلطة له عليهم في البحر[1]. ونتيجة لهذا الوضع قام لويس الثالث عشر، بحظر التجارة مع الإيالات المغاربية العثمانية عموما، كما جهز وحدة بحرية ضد القراصنة، و أصدر قانونا جديدا للبحار[2].

ولعلنا نتساءل عن سبب عودة النشاط القرصني من الجانب التونسي في كل مرة، رغم موافقة الطرفين على شروط السلم التي تمنع هذا النشاط، حيث يمكننا القول أن فرنسا لم تنتهج سياسة صريحة ضد الإيالات المغاربية عموما والإيالة التونسية بالخصوص، حيث كانت تلجأ إلى التحايل؛ إذ مارس الفرنسيون القرصنة على غرار التونسيين ولكن تحت رايات أجنبية خاصة منها الراية المالطية التي كانت تبادر بالإعتداء دوما، و لم يكن البلاط الفرنسي الملكي يتخذ أي إجراءات ردعية تجاههم، بل بالعكس فكثيرا ما استعان هذا الأخير بفرسان مالطا من أجل شن الحملات على المغاربة، وهذا ما ستثبته الأحداث القادمة. وقد كان هذا الوضع يثير حفيظة قراصنة الإيالات العثمانية، الذين كانوا يرون ممارستهم لنشاط القرصنة رد فعل منطقي على تلك الأعمال العدوانية.

و قد اشتدت في هذه الفترة المنافسة الأوربية على ربط العلاقات مع تونس، على غرار الفرنسيين، حيث استطاعت هولندا إبرام معاهدة مع تونس سنة 1622م، وتأسيس قنصلية بها سنة 1625م [3].

كانت القوات البحرية الفرنسية في هذه الفترة، عاجزة عن فرض الإرادة الفرنسية على قراصنة الإيالة التونسية، حيث عبر ريشيليو عن ذلك بقوله"...لا يمكن للكاردينال أن يصلح أخطاء قرن كامل..."، و أضاف كذلك بأن البحرية التي يمكنها تطهير البحار من القراصنة،

---

(1) Eugène Plantet: op, cit, T1, pp 40-43.
(2) Op, cit, T1, (Introduction), p X.
(3) L. Péchot: histoire de l'Afrique du Nord avant 1830, 3T, Gojosso-Imprimeur éditeur, Alger 1914, T3, p163.

و رفع سمعة الملك لا يمكن تأسيسها في ظرف وجيز، لكنها مشروع جدير بالتحقيق، و نتيجة لهذا الوضع، إضطر ريشيليو إلى انتهاج أسلوب المفاوضات[1].

5- مهمة صانصون نابولون"Sanson Nappolan"[2] :

حاول الملك لويس الثالث عشر التوسط لدى الباب العالي من جديد، من أجل حمل الإيالة التونسية على توقيع الصلح، حيث كلف سفيره "دوسيزي" خليفة دوبراف بهذه المهمة، وقد سعى هذا الأخير من أجل الحصول على ضمانات أكيدة من السلطان، ففوض الأمر إلى صانصون نابولون في 17 جوان 1624م، الذي نجح بعد ثلاثة(03) أشهر من المفاوضات في تحرير مئة وخمسين(150) أسيرا. وقد استطاع نابولون أن يكسب ود السلطات التونسية عن طريق أسلوب الليونة والهدايا، حيث كلفته هذه المهمة ما يقارب عشرين(20) ألف فرنك فرنسي[3]. وفي نفس السنة قام دوسيزي بإيفاد المبعوث " فينيريي" مرفقا بكابيجي من السلطان العثماني لتأكيد السلم، الذي توصل إليه نابولون، حيث نجح هذا الأخير في مهمته خصوصا بعدما أبلغ السلطات التونسية قرار السلطان العثماني، بأن يعلنهم ثوارا متمردين في حال لم يمتثلوا لأوامره، وتم على إثر ذلك تحرير سبعة وثلاثين(37) أسير فرنسي واسترجاع بعض الغنائم[4].

لكن هذا السلم لم يدم طويلا، فقد أصدر البلاط الفرنسي قرارا سنة 1631م، بقتل قرصان تونسي من توابع يوسف داي يدعى شعبان آغا، و أسر طاقمه، وقد جلب موت القرصان نقمة الأتراك على الرعايا الفرنسيين بالإيالة، حيث اضطر القنصل "لانج مارتان" إلى إيوائهم في مقر إقامته، وقد تسببت هذه الحادثة في إحداث القطيعة بين الطرفين، و كرد فعل على ذلك أمر يوسف داي بترخيص بيع الأسرى الفرنسيين في سوق العبيد، كما شهدت هذه

---

(1) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص 272.

(2) كورسيكي الأصل، شغل منصب قنصل في حلب سنة 1615، كلف سنة 1623 بالتفاوض مع الباب العالي من أجل تسوية النزاعات القائمة بين فرنسا و الإيالات المغاربية العثمانية، تمكن سنة 1624 من الحصول على قرارات من السلطان العثماني بإلزام الإيالة التونسية بتنفيذ المعاهدات المبرمة بين فرنسا والدولة العثمانية، وتحرير الأسرى الفرنسيين بها.
أنظر: Eugène Plantet: op, cit, T1, p70.

(3) Alfred Spont :« les français à Tunis de 1600 à 1789», in, R.Q.H, T23, N34, Paris 1900, p92.

(4) Eugène Plantet: op, cit, T1, PXI .

الفترة نشاطا هائلا لقراصنة الإيالة، حيث وصلوا إلى حدود السواحل البروفونصية، وجزر هيريس[1].ومن جهته أصدر لويس الثالث في الثامن من أكتوبر 1631م قرارا بمنع التجار الفرنسيين من ارتياد الموانئ المغربية، بحجة انعدام الأمن بها ، وتوترت العلاقات بين الطرفين، كما تضررت التجارة المارسيلية على وجه الخصوص من تبعات هذا القرار[2].

شهدت عمليات الأسر تزايدا ملحوظا، فقد أحصى الأب دان حين أتى لتحرير الأسرى برفقة "صانصون لوباج" (Sanson Lepage)الذي كلّف بمتابعة مهام نابولون سنة 1633م، وتحرير الأسرى الفرنسيين في الإيالة، أنه يوجد في تونس تسعة (09) سجون، في كل سجن كنيسة، و سبعة آلاف (7000) أسير، و كذلك أربعة آلاف(4000) علج[3].

دفع هذا الوضع ريشيليو، إلى تبني مشروع تقوية البحرية الفرنسية، حيث عزز جهوده من أجل تطوير السفن، وزيادة عددها ، ولم تكن دوافع ريشيليو تنحصر في الحد من نشاط القراصنة المغاربة فحسب، بل كان النهوض البحري الإنجليزي في هذه الفترة ، والذي شكل خطرا كبيرا عليه خصوصا في حربه الأخيرة مع الهيجونوت دافعا رئيسيا له حين اتخذ هذا القرار حيث تمكن سنة 1636م من إنشاء أسطول خاص بمطاردة البحارة المغاربة[4].فنظّم عدة حملات صغيرة ضد الإيالة التونسية بهدف فرض السلم، واسترجاع الأسرى والغنائم، واستعادة الإمتيازات التجارية، كحملة "دو سيجيران"(De Seguiran) سنة 1633م، وحملة "دوسوردي" عام 1636م، وكذلك حملة "دومونميلان"(De Montmeilain)، كما عهد سنة 1640م إلى "لوكو"(Lequeux) بمهمة تحرير الأسرى، وقد تلقى هؤلاء المبعوثون تعليمات صارمة بالتحلي بالصبر، والصرامة من أجل إنجاح هذه العملية. لكن هذه المهمة باءت بالفشل، واقتصرت النتائج على تحرير بعض الأسرى ، إذ لم تكن تهديدات دوسوردي كافية لفرض

---

(1) Paul Masson: Histoire des établissements..., op, cit, P47 .
(2) Eugène Plantet: op, cit, T1, p 104, 114.
(3) P. Dan: op, cit, pp 418-422.

أنظر أيضا:

Henri Delmas de Grammont : Relations entre la France et la Régence d'Alger au XVIIe siècle(la mission de Sanson Lepage), Adolphe Jourdan libraire-éditeur, Alger1880, p10.

(4) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص ص 282-289.

السلم، و لم يصمد البلاط الفرنسي الذي كان يعاني انقسامات داخلية عديدة في مواصلة هذه السياسة[1].

6-السلم المؤقت:

لم يكن احترام المارسيليين للمعاهدات في السابق هو أيضا كبير،إذ لم تلق المراسلات التي أرسلها الداي إلى ملك فرنسا عن طريق القناصل ردودا إيجابية في أحيان كثيرة، حيث طالب الداي مرارا باسترجاع الأسرى التونسيين بفرنسا، والغنائم المسلوبة، وكثيرا ما كانوا يفضلون سياسة الحملات العسكرية تجاه الإيالات المغاربية، بل و يشاركون في تموينها، حيث كان القناصل يلقون باللوم على قراصنة طولون.

وعلى حد تعبير جون.ب.وولف، فقد كانت هذه المسألة قضية القرن كله، فضباط السفن الفرنسية كانوا غير مستعدين للتخلي عن مجموعة الأسرى الأتراك، التي اعتادت على مهمة التجديف في سفنهم، حيث كانوا أفضل الرجال في نظرهم، وعندما كان الديوان يلح في طلبهم ، كان الضباط الفرنسيون لا يطلقون سوى العجزة و الطاعنين في السن[2].

لكن خلال الثمانية عشرة سنة التي تلت صلح نابولون، اضطر المارسيليون إلى اتباع سياسة حكيمة اتسمت بالمرونة والصبر، وقد فرضت هذه السياسة نفسها على المارسيليين نتيجة عدة عوامل أهمها:

- الواقع السياسي الذي يتمثل في حرب الثلاثين سنة؛
- الواقع الإقتصادي المتجلي في حالة العجز الذي عانت منه التجارة المارسيلية نتيجة أوضاع الحرب وتضررها من القرصنة؛
- الرغبة في جني أرباح التجارة مع تونس.

حيث اكتفوا في هذه الفترة بوساطة القناصل أو بعض المبعوثين، في تسوية مسائل الأسرى والغنائم ، وفي حالة وجود القراصنة أمام السواحل الفرنسية، نجد هؤلاء يرسلون سفنا صغيرة تحمل ممثلين للتفاوض وتذكير القراصنة بمعاهدات السلم، وفي الحالات القصوى

---

(1) Eugène Plantet: op, cit, T1, p XIV.

(2) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص 285.

يضطرون لشراء السلم بواسطة بعض الهدايا، و لم تكن هذه الهدايا ذات قيمة كبيرة فهي تحتوي على: ساعات، قمصان، الفواكه الجافة، عملة...، إلا أنها كانت تؤدي الغرض المطلوب، وقد يضطر المارسيليون إلى تقديم الهدايا عدة مرات في السنة، حيث كانت الهدية الأكبر قيمة عند التونسيين هي الأسرى الأتراك، الذين يشتريهم المارسيليون، وقد أبدى يوسف داي سياسة ودية تجاه فرنسا نتيجة مساعدة الملك الفرنسي في نقل مسلمي الأندلس الفارين من إسبانيا[1].

لم يكن التونسيون يعارضون السلم حينما يبدي الطرف الآخر رغبة إليه، فقد قام يوسف داي بتحرير أغلب الأسرى الموجودين بالإيالة، كما زار بنفسه مارسيليا رفقة 03 سفن، وذلك من أجل تسهيل عملية السلم لصانصون نابولون مع الجزائريين، وفي السنوات التي أعقبت ذلك قام الداي بتحرير أكثر من ثلاثمئة وخمسين أسيرا (350) فرنسيا[2].

لقد كان أسلوب الهدايا الذي اتبعه المارسيليون، أسلوبا ناجحا في فرض نوع من الهدوء لفترة مؤقتة، فبالرغم من أنها كانت تكلفهم أموالا معتبرة، إلا أنها لا تقارن بالخسائر التي يتطلبها تسليح السفن من أجل القيام بحملة عسكرية ما.

و لم يكن للقناصل الفرنسيين دور بارز في هذه الفترة، وتدهورت أمور التجارة، حيث كان الشغل الشاغل للفرنسيين آنذاك هو تحرير الأسرى، وقد أوفدوا لهذه المهمة الأب "سان فانسون دوبول" (Saint-Vincent de Paul)، حيث قام هذا الأخير بين سنتي 1645م و 1647م بإرسال عدة آباء من أجل عملية تحرير الأسرى، والتكفل بهم، وقد اكتسب الأب "جان لوفاشي" (Jean le Vacher)، سمعة طيبة لدى الرعايا الفرنسيين بالإيالة، لدرجة أنهم اقترحوه قنصلا سنة 1648م[3].

امتاز عهد مراد باي هو الآخر بالهدوء، حيث تمتع الفرنسيون بقدر أكبر من الحرية، والأمن إذ سمح باستقرار مجموعة معتبرة من الآباء الكبوشيين في تونس حيث كانت مهمتهم التكفل النفسي والمادي بالأسرى المسيحيين في تونس، وقد أسسوا نواة الكنيسة الكاثوليكية بها[4].

---

(1) Paul Masson: Histoire des établissements..., op, cit, P39.
(2) Op, cit, p 40.
(3) Alfred Spont: op, cit, p95
(4) R.P. Anslème des arc: mémoire pour servir à l'histoire de la mission des capucins dans la régence de Tunis(1624-1865), R.P.Appolinaire de Valence éditeur, Rome 1898, p10.

7- فترة القناصل اللعازاريين (les consuls lazaristes):

بعد وفاة كل من ريشيليو، ولويس الثالث عشر سنة 1642م، واجهت الملكة آن النمساوية، حرب ضارية مع إسبانيا، و قد ورث وزيرها مازاران مشاكل داخلية نجمت عن فترة الوصاية الضعيفة ، وقد انشغل مازاران بالأوضاع الداخلية، التي تجسدت في ثورات الفروند، إذ لم يكن له الوقت الكافي للتصدي لقراصنة الإيالات المغاربية العثمانية، حيث أوكل للآباء اللعازاريين مهمة تسيير كل من قنصليتي الجزائر وتونس(1).

ففي سنة 1650م قامت دوقة أكيون بإيحاء من الأب "سان فانسون دو بول" بشراء كل من قنصليتي الجزائر وتونس، وبموافقة الملك تركت للآباء اللعازاريين متابعة وتسيير القنصليتين، وقد سمح مجلس "البروباجاندا فيدي" لسان فانسون دو بول بأداء مهام القنصل شريطة أن تنحصر مهامه في الإفتداء، والتكفل المعنوي والمادي بالأسرى المسيحيين، وشددت على عدم ممارسته للتجارة. وقد تولى اللعازاريون أمور القنصليات كرد فعل عن تصرفات بعض القناصل العلمانيين، الذين كان جل همهم ينحصر في جمع الثروة، حيث اتصف الكثير منهم بالأنانية، مما جعلهم لا يقومون بواجبهم على أكمل وجه(2).

وقد أصبحت مهمة القنصل الأولى هي خدمة الأسرى الفقراء، حيث يمارس مهاما دينية روحية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى الأمور السياسية كونه ممثل الملك، وفي حالة وجود ضغط عليه في العمل، يستفيد من عون دنيوي لكن القرار الأخير يكون للقنصل ، أما العون الدنيوي فهو مجرد تابع له.وقد استفاد الرعايا الفرنسيون في هذه الفترة من عدة امتيازات ، حيث تمكنوا خلال قنصلية "جان لوفاشي" من إنشاء فنادق خاصة بهم، وتم تحرير العديد من الأسرى، إلا أن الوضع لم يرق للعديد من التجار المارسيليين، الذين كانوا يهدفون إلى الربح السريع ولو على حساب رعاياهم من الأسرى(3).فقد كان هؤلاء الآباء يمنعون بيع أي نوع من المواد الحربية إلى

---

(1) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص295.

(2) Yvan Debbash: op, cit, pp161-163.

أنظر كذلك:

Guy Turbet-Delof : Saint Vincent de Paul et la Barbarie en 1657-1658. in, R.O.M.M, N°3, 1967, pp. 153-165.

(3) Yvan Debbash: op, cit, pp164-168.

الكفار، والمقصود بهم مسلمو الإيالات العثمانية، بينما كان القناصل الدنيويون ينظرون إلى الموضوع من الجانب النفعي[1].

لكن هذا الوضع الإستثنائي لم يمنع قراصنة الإيالة من ممارسة نشاطهم ، فقد مثل البحر المتوسط في السنوات بين 1649م و 1653م على حد تعبير "بوشو"(Péchot) جنة القراصنة المغاربة[2]. فباستثناء فرسان مالطا لم يكن هناك من يتصدى للقراصنة المغاربة في البحر المتوسط،حيث كانت فرنسا منشغلة بحروبها في أوربا خاصة مع إسبانيا[3].

8-سفارة سيدي رمضان:

في سنة 1660م أبدى الداي "مصطفى قارة قوز" رغبة في التقرب إلى لويس الرابع عشر، فأوفد مبعوثه "سيدي رمضان" في شهر مارس مرفقا بهدايا ثمينة[4]. وقد كلف هذا المبعوث بتسوية قضايا عديدة يتعلق معظمها بالأسرى والغنائم، وتوطيد أواصر الصداقة بين البلدين[5]. و أثناء عودة رمضان باشا محملا بالوعود، كلف "بلاز دوبريكار" (Blaise De Bricard) وهو من أعيان مارسيليا من طرف "الدوق دو ماركور"(Duc De Mercoeur) بمرافقته إلى تونس للتفاوض من أجل عملية تبادل وتحرير الأسرى الفرنسيين، لكن هذه المهمة لم تلق نجاحا بارزا حيث ألحت فرنسا على استعادة جميع أسراها المحتجزين في تونس تحت أي ظرف عن طريق التبادل، بينما امتنعت الإيالة عن تحرير أولئك الذين احتُجِزوا تحت راية أجنبية غير فرنسية إلا عن طريق عملية الإفتداء، ومما زاد الوضع تعقيدا ورود أنباء مفادها أن فرنسا كانت قد أرسلت سفنها الحربية باتجاه المشرق بهدف مساعدة البنادقة في حربهم ضد السلطان العثماني، حيث فشلت كل أساليب الدبلوماسية بين الدولتين في هذه الفترة[6].

ومجمل القول فإن الطابع الذي ميز العلاقات السياسية بين الإيالة التونسية وفرنس خلال الفترة الممتدة من 1605م إلى 1660م هو التناقض والغموض، إذ لم تنتهج فرنسا سياسة

---

(1) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص 297.

(2) L. Péchot: op, cit, p167.

(3) Paul Masson: Histoire des établissements..., op, cit, p54.

(4) ألفونص روسو: المرجع السابق، ص 122.

(5) L. Péchot: op, cit, p167

(6) Eugène Plantet: op, cit, T1, p152 .

صريحة وواضحة تجاه الإيالة، و لا يمكن فهم هذه السياسة دون ربطها بالأوضاع التي كانت تعيشها كلا الدولتين، وفرنسا بالخصوص، فقد تعاملت هذه الأخيرة مع تونس ككيان مرتبط ومستقل عن الدولة العثمانية في آن واحد، فكثيرا ما لجأت إلى وساطة الباب العالي لتسوية الخلافات العالقة بينها وبين الإيالة التونسية، ونتيجة لمعارضة هذه الأخيرة تضطر إلى التفاوض المباشر مع ممثليها، فتارة نجدها تتبع سياسة الليونة، كالبعثات الدبلوماسية المتعددة، وتارة نجدها تعتمد أسلوب القوة كالحملات المنظمة، إلا أن معظم أحداث هذه العلاقات كانت تدور حول مواضيع متكررة تمثلت في ضرورة الالتزام ببنود المعاهدات المبرمة بين الطرفين، والتي تحوم حول قضايا التجارة، و الأسرى، واسترجاع الغنائم.

المبحث الثاني

مرحلة التوتر والصراع(1661م-1685م)

بعد تسوية نزاعاته مع الإسبان، وجه لويس الرابع عشر أنظاره نحو الإيالات العثمانية بالمغرب، فلطالما شكل هؤلاء حجر عثرة في وجه مصالح الدولة الفرنسية بالمنطقة، وقد كان لفكر الوزير كولبير وتطور البحرية الفرنسية في عهده، الأثر المباشر على سياسة القوة والتهديد التي انتهجها لويس الرابع عشر تجاه الإيالات المغاربية، خلال معظم النصف الثاني من القرن السابع عشر. وعلى حد قول كابوت-ري، فإن لويس الرابع عشر لم يعلن الحرب على البرابرة عندما أراد، بل عندما استطاع.فمنذ أن تولى كولبير توجيه سياسة الدولة تجاه الإيالات المغاربية، تغير بها النظام الفرنسي القائم على المظهر الديني، الذي أقره الأب فانسان دوبول، وجماعة القناصل اللعازاريين، إلى نظام عسكري قائم على سياسة الإرهاب، فقد كان كولبير على غرار ملكه يكن الحقد الكبير للمغاربة، الذين طالما وصفهم بالأوباش والأوغاد.

1- مهمة الفارس بول(Le chenalier Paul)[1]:

اقترح الفارس بول على البلاط الفرنسي تنظيم حملة ضد الإيالة التونسية في نفس سنة سفارة سيدي رمضان، وقد قدم لذلك خطتين:

- الأولى بمطاردة سفنهم الحربية.
- الثانية بتدمير موانئهم(حلق الواد، وبورتوفرينا).

كما قدم خطة كاملة ضمنها جميع اللوازم والإحتياطات، ونصح الملك بضرورة سحب رعاياه من الإيالة قبل تنفيذ المشروع، ونتيجة لذلك كلف البلاط الفرنسي الفارس "دوكلارفيل"(De Clerville) باستطلاع الوضع على السواحل المغاربية، وعهدت المهمة إلى

---

(1) الفارس بول من فرسان مالطا، أدت انتصاراته العديدة على القراصنة المغاربة بريشيليو إلى ضمه للبحرية الفرنسية سنة 1638، تحصل على منصب ضابط في البحرية سنة 1644، ثم رئيسا للأسطول سنة 1649، عين نائب أميرال بحار الشرق سنة 1654، وكلف بقيادة حملة ضد المغاربة سنة 1660. أنظر:

Eugène Plantet: op, cit, T1, p158.

"الفارس بول"، حيث ابتدأها بحملة صغيرة من ستة (06) مراكب حربية، لكنه استدعي سنة 1663 م لمساعدة البنادقة المحاصرين في جزيرة "كاندي"، وبعد عودته من كاندي واصل الفارس بول مهمته لكن هذه الحملة لم تكن ذات قوة بارزة، حيث اكتفى بتجديد السلم، و سمح لبلاز بتحرير سبعة وعشرين(27) أسيرا[1].

و وعدت الإيالة التونسية باستكمال عملية تحرير الأسرى المتبقين، شريطة أن تقوم فرنسا بالمقابل بإطلاق جميع الأسرى الأتراك والتونسيين المحتجزين في الأراضي الفرنسية، لكنها بقيت متمسكة بموقفها بخصوص الفرنسيين المحتجزين تحت راية أجنبية، وقد وعد بلاز من جهته هو أيضا بإبلاغ الملك الفرنسي بقرارات الإيالة، و أن يعمل على تنفيذ الإتفاق بشأن تبادل الأسرى في غضون أربعة(04) أشهر[2].

وقد حرص القنصل "جان لوفاشي" على متابعة مهمة بلاز التي لم تكن ناجحة في نظره، كما تثبت مراسلاته للوزير كولبير حيث أورد قائلا:"...آمل سيدي أن يكون بليز في مهمته القادمة مرفقا بأكبر عدد من السفن الحربية الممكنة، وذلك لإبراز مدى قوة جلالته أمام هؤلاء البرابرة، و إرغامهم على الإذعان لمطالبه..."[3].

لقد اتخذ الصراع في هذه المرحلة طابعا دينيا، حيث شارك الباباوات في أوربا ، والرهبان اللعازاريين في تونس في تغذية الروح الصليبية للويس الرابع عشر الذي اعتبر نفسه الملك المسيحي جدا، ويبدو أن هذا الأخير كان يهدف من وراء تلك الحملات الصغيرة إلى جس نبض قراصنة هذه الإيالات ، وتقييم قوة أساطيلها، حيث كان ينوي ضرب الإيالات المغاربية، وهذا ما ستثبته السنوات المقبلة.

---

(1) Capot-rey: la politique française dans le maghreb mediterranéen(1643-1685), société historique algérienne, Alger 1935, p94. Eugène Plantet: op, cit, T1, p146
(2) Eugène Plantet: op, cit, T1, p157.
(3) Op, cit, T1, p157.

2-حملة الدوق دوبوفور[1] (Duc de Beaufort)، ومعاهدة 1665م:

كرد فعل انتقامي على فشله في حملة جيجل بالجزائر سنة 1665م، توجه الدوق دوبوفور إلى السواحل التونسية، في جوان من نفس السنة، حيث قام بقيادة أربعة وثلاثين مركبا حربيا باتجاه حلق الواد[2]. التقى بعمارة تونسية أمام حلق الواد فقام بتشتيتها وحرق ثلاث(03)سفن منها، وفي الخامس والعشرين(25) نوفمبر من نفس السنة أرغم الإيالة على إبرام معاهدة سلم بين الدولتين، وقد نصت هذه المعاهدة على مجموعة من البنود الهامة[3]:

-التحرير الفوري لجميع الأسرى المسيحيين المحتجزين بالإيالة؛

- اعتبار القنصل الفرنسي الممثل الطبيعي لجميع الدول التي تمارس التجارة مع الإيالة، باستثناء الإنجليز و الهولنديين، الذين تمكنوا من إنشاء قنصليات خاصة بهم، حيث يجب على تجار هذه الدول دفع رسوم القنصلية للقنصل الفرنسي؛

- عدم أسر الفرنسيين حتى في حالة الإبحار مع سفن أجنبية؛

-يمنع بيع الأسرى والسفن الفرنسية، التي يحضرها قراصنة الدول الأجنبية إلى الإيالة التونسية.

وقد عقد الطرفان اتفاقية سرية بخصوص افتداء الأسرى، الذين لم تتم مبادلتهم رأسا برأس، حيث تم افتداء مئتين و تسعين(290) أسيرا بمجموع ثلاث مائة و خمسة وسبعين(375) ألف فرنك فرنسي[4]إذ قدر ثمن إفتداء الأسير الواحد بمائة وخمسة وسبعين(175) بياستر[5].

ومن أجل إقرار المعاهدة، وضمان عملية تبادل الأسرى، اختار البلاط أحد النبلاء الفرنسيين المدعو"جاك ديمولان"(Jaques Dumolin)، و أرفق هذا الأخير بالفارس دارفيو (Le Chevalier D'Arvieux) كمترجم، وكذلك بالأب(P.Audoire) لتسهيل مهمة افتداء

---

(1) فرانسوا دو فوندوم، الإبن الثاني لسيزار دو فوندوم حفيد هنري الرابع، ولد في باريس سنة 1616م، حمل لقب دوق دوبوفور سنة1636م. أنظر:

L. G. Michaud et autres: Biographie universelle ancienne et mo derne ou histoire par ordre, C.Desplaces-éditeur, Paris 1854, T8, p563.

(3) ألفونص روسو: المرجع السابق، ص123. أنظر كذلك :

Eugène Plantet: op, cit, T1, p182.

(4) Alfred Spont: op, cit, p97

(5) Eugène Plantet: op, cit,T1, p191.

الأسرى. وقد تلقى ديمولان تعليمات بالتحلي بالصبر، والحكمة وبالإستعلام عن أوضاع التجارة والقوى العسكرية بالإيالة، لكن ديمولان لم يتحلى بالحكمة المطلوبة، حيث شدد في خطابه مع سلطات الإيالة، مما أثار حفيظتهم وجعلهم يعرقلون عملية تبادل الأسرى، ولم يتمكن دارفيو من استدراك الموقف إلا بشق الأنفس حيث اضطر للإستدانة من التجار المقيمين بالإيالة، من أجل استيفاء مبلغ الإفتداء الذي اشترطته سلطات الإيالة(1).

كما كلف ديمولان من طرف كولبير بتنحية القناصل اللعازاريين من مهامهم، حيث أورد في رسالة له قائلا"...الهدف الرئيسي يتمثل في تعيين قنصل ماهر، والأب "لوفاشي" الخبير في الأمور الروحانية ليست لديه موهبة التجارة..."، كما تمكن ديمولان بإبرام معاهدة سلم وتجارة بخصوص الرأس الأسود في 02 أوت 1666 م(2).

تمثل معاهدة 1665م معلما زمنيا واضحا في تاريخ العلاقات التونسية الفرنسية، حيث بينت بشدة على سياسة التهديد الفرنسي الواضح والعداء الصريح تجاه الإيالة، كما سجلت تقدما كبيرا و حضورا أكبر للتأثير الفرنسي في تونس ، وقد أضحت مرجعا لجل المعاهدات التي عقدت بين الدولتين خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر.

لكن ما لبث السلم أن يتحقق، حتى قام الداي بإيقاف السفن المارسيلية ، وذلك لإجبارها على دفع مستحقات إصلاح قطع انجليزية راسية في حلق الواد، حيث قام ديمولان بتدميرها تحت عذر أن بلده في حرب معهم، لكن سرعان ما سوي الخلاف وعادت العلاقات إلى السلم من جديد، وقد تبادل الطرفان في هذه الفترة اتهامات عديدة، وكان كل طرف يلقي بالمسؤولية على الآخر ، إلا أن الطرف التونسي أبدى خلال الفترة التي تلت الحادثة استعدادا أكثر للسلم(3).

لكن سياسة كولبير الرامية إلى استعمال القوة ، كانت قد قطعت أوصال السلم، حيث انقاد كولبير إلى رغبات التجار المقيمين بالمنطقة، والذين كانوا يشجعون دوما الحل العسكري من أجل تحقيق أطماعهم الإقتصادية ، كما سمح بتعاطي القرصنة رغم البنود التي تمنع ذلك في

(1) Eugène Plantet: op, cit, T1, p191.
(2) Alfred Spont, op, cit, p98.
(3) Capot-rey: op, cit, p94.

المعاهدات، وذلك من أجل ضمان توفر المجدفين الأتراك للسفن الفرنسية، ونتيجة لهذه السياسة تصاعدت وتيرة القرصنة، بين الطرفين[1].

3-حملة الماركيز دومارتل(De Martel) 1672م:

حرص لويس الرابع عشر على عدم إطفاء نار الحرب ضد الإيالات المغاربية العثمانية، حيث أعطى تعليمات صارمة بإرغام هذه الأخيرة على طلب السلم، عن طريق محاصرة موانئها، وتوفير القدر الأكبر من الإمتيازات والضمانات للرعايا والتجار الفرنسيين بها، حيث كلف دومارتل بعد انتهائه من قصف الجزائر سنة 1668م، بالإمتثال أمام الإيالة التونسية في الشهور الأولى من سنة 1670م ، وذلك بحجة وضع حد للإهانات، التي كانت تتعرض لها التجارة الفرنسية في المتوسط منذ معاهدة 1665م، لكنه فشل في ذلك؛ حيث اكتفى بقنبلة ميناء حلق الواد [2]. وفي خضم هذه الأوضاع كلف دو مارتل الفارس "دو بيون"(De Buon)، بحراسة كل من مينائي بورتوفرينا وحلق الواد، حتى يتمكن من تدعيمه بأسطول قوي يضمن نجاح المهمة، وذلك لمنع قراصنة هذه الإيالة من ممارسة نشاطهم؛ و لأجل خول الملك الفرنسي لدومارتل كل الصلاحيات الكاملة من أجل إجبار سلطات الإيالة على تحرير كل الأسرى الفرنسيين، و إرجاع الغنائم المسلوبة منذ تاريخ المعاهدة السابقة[3].

رجع دو مارتل بعد عامين من التاريخ السابق، و أرغم الداي "محمد منتشالي" على تجديد معاهدة السلم سنة 1672م حيث حاصر موانئ الإيالة، لمدة سبعة شهور، قام خلالها بقصف كل من موانئ حلق الواد، بترت، بورتوفرينا، كما تمكن من تحرير مجموعة من الأسرى الفرنسين المحتجزين بالإيالة [4]. وقد جاءت هذه المعاهدة في تسعة وعشرين(29) بندا أكدت على ما جاء في معاهدة 1665م، واحتوت بنودا أخرى جديدة، من أهمها[5]:

- فيما يخص حق تفتيش السفن الفرنسية من طرف سفن الإيالة التونسية، يكفي إظهار جواز سفر فرنسي يمنح لها من طرف وزير البحرية الفرنسي، حيث يتم تجديده كل سنة وفي حالة ضياعه يجب تسوية وضعيتهم لدى القنصل الفرنسي في تونس، أو في فرنسا(البند الثالث)؛

---

(1) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص368.

(2) Pierre Grandchamp : op, cit, T7, PI.
(3) Eugène Plantet: op, cit, T1, p267.
(4) Paul Masson: Histoire des établissements..., op, cit, P 159.
(5) Eugène Plantet: op, cit, T1, pp269-273.

- يسمح لتجار الإيالة التونسية باستئجار السفن الفرنسية التي تأتي من للتجارة في الموانئ التونسية(البند الحادي عشر)؛
- لا يسمح ببيع السفن الفرنسية، التي أحضرها قراصنة الجزائر، أو طرابلس، أو سلا، أو أي دولة أخرى في الموانئ التونسية، كما لا يسمح ببيع أي بحار أو مسافر تم أسره في هذه السفن، ويسمح ببيع البضائع التي كانت بها(البند الثاني عشر)؛
- يجب على كل التجار الأوربيين، باستثناء الإنجليز واليونانيين الذين هم رعايا السلطان العثماني، يجب عليهم دفع حقوق القنصلية(البند الثامن عشر)؛
- في حالة وفاة أحد التجار الفرنسيين ، الذين يتمتعون بحماية القنصل الفرنسي على الأراضي التونسية، تعود أملاكه إلى الشخص الذي أوصى له بها، وفي حالة العكس تكون على القنصل الفرنسي مهمة حجز، وضبط هذه الأملاك من أجل تقديمها لورثته، وفي حالة وجود ديون على هذا التاجر تقتطع قيمتها من تلك الأموال وتوجه إلى مستحقيها(البند الرابع و العشرون)؛
- ابتداءا من تاريخ هذه المعاهدة، وفي حالة حدوث أي عملية أسر لفرنسيين، أو الإستيلاء على مراكبهم، تتم عملية الإسترجاع لمالكيهم دون دفع أي نقود(البند السابع والعشرون)؛
- ابتداءا من هذا التاريخ، يجي تسوية كل القضايا والمسائل السابقة العالقة بين الدولتين، والمتعلقة بالأسرى والغنائم، والوصول إلى الترضية التامة للطرفين، وذلك لتفادي حدوث أي عمل من هذا النوع في المستقبل(البند الثامن و العشرون).

عاشت الإيالة التونسية، في الفترة التي تلت هذه المعاهدة أوضاعا مضطربة نتيجة صراع مراد باي الثاني مع الدايات، ثم الحرب الأهلية بين الإخوة محمد وعلي باي، إذ استمرت قرابة العشر سنوات، وفي سنة 1678م تعرض الرعايا الفرنسيون و الإنجليز إلى أخطار عديدة، ونتيجة لهذا الوضع طلب الداي محمد ساقزلي من القنصلين الفرنسي و الإنجليزي دفع مبلغ مالي مقابل الحفاظ على حياة وممتلكات رعاياه، حيث قام التجار الفرنسيون ببيع البضائع، والسلع المخزنة، في متاجرهم بالمدينة ، و قامت الغرفة التجارية في مارسيليا بتعويضهم سنة 1680م [1].

(1) ألفونص روسو: المرجع السابق، ص131. أنظر أيضا:

L. Péchot: op, cit, T3, p172.

انعكست هذه الأوضاع الخطيرة بالسلب على الوضعين السياسي و الإقتصادي للإيالة في هذه الفترة، حيث أثرت جليا على سياستها الخارجية، و انقسم النظام السياسي على إثرها بين البايات المنشغلين بفرض سيطرتهم على القبائل المتمردة من جهة، و الدايات الذين تراجع نفوذهم بالإيالة إذ اضطر الكثير منهم إلى الهجرة، و لم يبق إلا القليل، وقد أدى هذا الوضع إلى هشاشة النظام السياسي، حيث اضطرت سلطات الإيالة للرضوخ أمام الضغوط الفرنسية المستمرة، إذ لم تكن الأساطيل الفرنسية تفارق البحر المتوسط، متربصة كل فرصة من أجل كسب أكبر قدر من الإمتيازات على أراضي الإيالة التونسية[1].

ومنذ هذا التاريخ أخذت الإيالة التونسية في التراجع على المستوى السياسي، فبالإضافة إلى الإضطرابات الداخلية، عانت هذه الأخيرة من الخطر الجزائري[2] ، و لم يكن باستطاعة الداي قطع العلاقات مع فرنسا، التي كانت تشهد فترة هدوء نسبي بين معاهدة نيماق، وحرب عصبة أوغسبرغ ، حيث لجأ لويس الرابع عشر من جديد إلى سياسة التهديد والتخويف[3].

4-سفارة بابا رمضان الثانية:

وقد سعت الإيالة التونسية في هذه الفترة إلى انتهاج المسلك الدبلوماسي، حيث حرص الداي "محمد طاباق" إلى إبداء حسن النية، وأظهر استعدادات كبيرة لإحلال السلم بين الطرفين، فقام بإيفاد المبعوث "بابا رمضان" من قبله إلى البلاط الفرنسي، وقد أرفق الداي مبعوثه بتاجر فرنسي يدعى"بيار لوبار"(Pierre Lebar)، اختير كمترجم، حيث طالبه الداي بإرجاع سفينة تونسية كان قد استولى عليها أحد القراصنة الطولونيين المدعو"كولان"(Colin)،مع كل حمولتها و طاقمها، وذلك حسب مبدأ المعاملة بالمثل الذي تقره بنود جميع المعاهدات التي أبرمت بين الدولتين، وأورد الداي في رسالته بأنه لا يوجد على أراضي الإيالة التونسية ولا أسير واحد، كدليل إلى ميل الإيالة للسلم[4]. إلا أنه أبدى انزعاجه من القوات الفرنسية المرابطة على موانئه ، والتي كانت بحجة قدومها للإستراحة في المنطقة، تقوم بنقل و تحرير العبيد من غير الفرنسيين العاملين بالمناطق الزراعية على سواحل الإيالة، لكن

(1) L. Péchot: op, cit T1, p310.

(2) ابن أبي الضياف: مصدر سابق، ص 61.

(3) Capot-rey: op, cit, p92.

(4) Eugène Plantet: op, cit, T1, pp 300-301.

هذا المبعوث لم ينجح في مهمته؛ حيث اضطر للبقاء لمدة أكثر من عامين بفرنسا نتيجة التماطل الفرنسي المتعمد، ولقد طالبت السلطات التونسية مرارا بعودة مبعوثها رفقة الأسرى والغنائم المطلوب تحريرها، لكن إجابات البلاط كانت تسويفية، حيث برر الفرنسيون هذا التماطل برغبتهم في حصول المبعوث على أكبر قدر من الترضية، ولم يتمكن "بابا رمضان" سوى من تحرير خمسة وخمسين(55) أسيرا تركيا[1].

5- مهمة دوكين(Duquesne)[2] 1683م:

في الخامس عشر من شهر مارس 1683م كلّف الماركيز "دوكين" و"تورفيل" بتجديد معاهدة السلم المبرمة بين الإيالتين سنة 1672م بناءا على طلب الداي أحمد شلبي، حيث دفع التهديد الفرنسي المستمر على السواحل التونسية بسلطاتها إلى طلب السلم، إذ قامت هذه الأخيرة باقتراح مشروع معاهدة سلم، وقد جاء مشروع المعاهدة في اثنين وعشرين(22) بندا، حيث أظهر الداي رغبة قصوى في السلم، كما قام بدفع مبلغ قدره ألف(1000) بياستر للفرنسيين كتعويض عن الخسائر التي لحقت بالقنصل الفرنسي والتجار في الأحداث الأخيرة[3].

لكن هذه المعاهدة لم تقنع لويس الرابع عشر، الذي كان يبحث عن المزيد من الإمتيازات في كل مرة، حيث لم تعد كونها تجديدا لمعاهدة 1672م.

6-مهمة دستري(D'Estrée)[4] ومعاهدة 1685م: بعدما عم السلم أوربا بفضل معاهدة نيماق، وعقد معاهدة السلم مع الجزائر في الثامن والعشرين(28) أفريل 1684م، أعلن لويس

---

(1)Eugène Plantet: op, cit, T1, pp 300-301.

(2) أبراهام دوكين، ماركيز دوبوشي، شغل منصب قائد إحدى وحدات الأسطول الفرنسي سنة 1637، ثم قائدا الأسطول الفرنسي سنة 1650، وملازم عام للقوات البحرية للملك سنة 1667.أنظر:

Eugène Plantet: op, cit, T1, p318.

(3) Op, cit, T1, P319.

(4) جان كونت دستري، ابن فرانصوا أنيبال، ولد سنة 1624، قام بحملته الأولى سنة 1644م، رقي لمرتبة كولونيل في مقاطعة نافار سنة 1648م، نائب أميرال سنة 1668م، عين قائدا للأسطول سنة 1669م خلال الحرب مع المغاربة، تلقى منصب نائب أميرال سنة 1670، شارك في حروب لويس الرابع عشر مع هولندا، افتك جزيرة "تاباكو"(Tabago) منهم، حصل على رتبة الماريشال سنة 1681م .أنظر:

M.M.Arage, A.Barante et autres: Biographie universelle ancienne et moderne ou dictionnaire critique de tous les hommes, De Célébreté Belge, Bruxelles 183-1847, T7, p 128.

الرابع عشر عن رغبته في تجديد السلم، الذي أبرمه مع الإيالة سنة 1672م بحجة أن بنود هذه المعاهدة لم تحترم بسبب حالة الإضطراب التي عاشتها الإيالة، و كلف الماريشال دستري بهذه المهمة[1].

وقد انطلق دستري على رأس اثنتي عشر (12) سفينة حربية، و أربع(04) غليوطات حاملة للقنابل، حيث توجه أولا إلى طرابلس أين قام بقنبلة المدينة وإرغام حكامها بقوة السلاح على إبرام السلم مع فرنسا، وفرض عليهم تعويض قدره خمس مائة ألف (500000) فرنك فرنسي[2]، وبعد تمكنه من تحقيق الترضية المناسبة قفل راجعا إلى تونس حاملا أوامر الملك لويس الرابع عشر، بتحقيق ثلاثة مطالب هي[3]:

- تعويض الخسائر التي تعرض لها الرعايا الفرنسيون بسبب أعمال القرصنة التونسية والتي قدرت بثلاثين ألف(30000) أوقية ذهبية؛
- التفاوض من أجل استرجاع امتياز استغلال الرأس الأسود بعد استيلاء الإنجليز عليه؛
- تجديد معاهدة السلم السابقة سنة 1672م.

وقد طالب دستري سلطات الإيالة التونسية بتعويضات عن الخسائر التي لحقت التجارة البحرية الفرنسية من طرف قراصنة الإيالة، واعتبر ذلك خرقا لنصوص المعاهدة السابقة المبرمة بين الدولتين، و لم تكن تونس في وضع يسمح لها بالمعارضة، حيث لم تفكر حتى في ذلك، وسارعت إلى التوقيع على معاهدة السلم في 30 أوت من نفس السنة [4].

وقّعت هذه المعاهدة على ظهر سفينة في ميناء حلق الواد،حيث نصت على تحقيق السلم لمدة مئة عام وسميت بمعاهدة السلم المئوي، كما نصت على بنود أخرى هامة كان أهمها[5]:

---

(1) Eugène Plantet: op, cit, p318.

(2) شارل فيرو: الحوليات الليبية، تع محمد عبد الكريم الوافي، ط3، منشورات قار يونس، بنغازي 1994، ص 211.

(3)Nicolas Béranger: la régence de Tunis à la fin du XVIIème siècle(mémoire pour servir à l'histoire de Tunis depuis l'année 1684), l'Haemattan, Paris1993, p40.

أنظر أيضا : Eugène Plantet: op, cit, T1, pp 333-335.

(4) ألفونص روسو: المرجع السابق، ص ص 136-137.

(5) Eugène Plantet: op, cit, T1, pp349-359.

-إن المعاهدة المبرمة بين إمبراطور فرنسا والسلطان العثماني و أتباعه، أو التي ستبرم مستقبلا من طرف سفير فرنسا المبعوث الخاص لدى الباب العالي من أجل سلم وراحة ممالكهما ستحترم وتراعى بدقة و إخلاص بدون الإخلال بها من أي طرف من الطرفين(البند الأول)؛

-كل الأموال المسلوبة بطريقة شرعية، من رعايا الإمبراطور الفرنسي، أو المبالغ المالية التي فرضت عليهم بالقوة، والتي قدرت بستين(60) ألف أوقية، بحيث يتم إرجاع مبلغ إثنين وخمسين(52) ألف أوقية مباشرة عند إمضاء هذه المعاهدة، من طرف داي وديوان تونس، ويكون الدفع نقدا، أو بوعود للتجار الفرنسيين قابلة للتسديد في الآجال التي يتفقون معهم عليها، أما بخصوص الباقي فقد نبه دايات وديوان تونس أنهم في حرب مفتوحة مع المذكور محمد باي ، و أنه ليس من العدل دفع الثمانية آلاف(8000) أوقية، التي طالب رعايا الإمبراطور بدفعها، و على الفرنسيين إلزام كل من "محمد باي" و"علي باي" بدفع المبلغ ، و تتم عملية التعويض من المدن الواقعة تحت حكمهم(البند الثاني)؛

- ولأن الباي والديوان، قد منحوا للسيد غوتيي وشركائه، حق استغلال الرأس الأسود كضمان لإعارته إياهم مبلغ اثنين وخمسين ألف(52) ألف أوقية المطلوب للتعويض، .بموجب معاهدة أبرمت بينهم، فإن هذه المعاهدة الأخيرة تحمل نفس صلاحية وتأثير المعاهدة الحالية في كل النقاط والبنود(البند الثالث)؛

- ومن أجل منع أي خروقات للسلم، فإن الداي والديوان يتعهدون .بمعاقبة المسمى باراصولي(Parasoly) لأجل ارتكابه أعمالا اعتداء في حق سفينتين من دانكر ، في 27 سبتمبر 1682م(البند الر ابع)؛

- عندما تلتقي السفن المجهزة للحرب سواءا أكانت خرجت من ميناء تونس، أو من الموانئ الأخرى للإيالة، بسفن مبحرة تحت راية فرنسية، ومزودة بجوازات سفر مستخرجة من الأميرالية وفقا للنموذج الذي سيلحق في آخر المعاهدة، سوف يترك لها حرية متابعة سفرها دون أية عرقلة، ومساعدتها عند الحاجة، مع الملاحظة أنه لا يرسل للمراكب لزيارتها سوى شخصين وطاقم القارب الذي يحملهما، ولا يدخل أحد غيرهما إلا بإذن صريح من قائد المركب، وتتبع السفن الفرنسية نفس الإجراءات مع مراكب الخواص التابعة للإيالة التونسية،

التي ستزود بجوازات يمنحها القنصل الفرنسي المقيم بمدينة تونس، والذي سيلحق نموذجا لها في آخر هذه المعاهدة(البند الخامس)؛

- يتم تحرير كل الأسرى الفرنسيين الذين تم احتجازهم تحت أي ظرف في عموم الإيالة التونسية دون دفع أي فدية(البند التاسع)؛

- كل التجار الفرنسيين الذين يرسون في موانئ أو على شواطئ الإيالة التونسية، يستطيعون إنزال سلعهم والقيام بالبيع والشراء بكل حرية، ولن يدفعوا من الرسوم والضرائب سوى نسبة ثلاثة بالمائة (03٪) كضريبة دخول، وخروج حيث يدفع هؤلاء التجار نفس هذه القيمة في موانئ القسطنطينية، وكاندي، و إزمير، ويحظى التجار التونسيون بنفس هذه المعاملة في الموانئ التابعة لإمبراطور فرنسا، وفي حالة ما إذا أودع التجار بضائعهم و لم يبيعوها فإنهم يستطيعون شحنها دون دفع أية رسوم(البند الثالث عشر).

لم تعر هذه المعاهدة أهمية كبرى للأسرى، حيث جاء ذكرهم في خمس بنود فقط من أصل ثلاثة وثلاثين بندا، وقد سعت هذه المعاهدة إلى تنظيم قانون البحر بين الدولتين، كما أنها أعطت أولوية قصوى للمصالح التجارية الفرنسية بالإيالة ، بينما تعلقت البنود الأخرى بالقنصل وسلطته القضائية، وقد ضمنت هذه المعاهدة تفوق فرنسا على غيرها من الدول في علاقتها مع الإيالة، حيث حظيت سفن الملك بأكبر عدد من الطلقات المدفعية بخصوص التحية[1].

(1) Alfred Spont: op, cit, p105.

المبحث الثالث

مرحلة بناء السلم(1686م-1705م)

خلال مدة عشرين(20)سنة تقريبا لم تحصد فرنسا أي نتيجة واقعية لبنود معاهدة 1666م، فقد كان الإقتصاد التونسي يعاني تدهورا كبيرا نتيجة حالة الحرب الدائمة التي ألحقت أضرارا كبيرة بقوافل الحجاج وقوافل التجار الآتية من الجريد، كما وقع مركز الرأس الأسود في يد الإنجليز والهولنديين[1]. لكن بعد إبرام معاهدة السلم سنة 1685م، والتي أتبعت بمعاهدة الرأس الأسود حرص البلاط على تنفيذ اتفاقية تخلي الإنجليز عن الرأس الأسود لصالح الفرنسيين في 01 ماي 1686م، فقام بإرسال الماركيز "دومورتمار"(Marquise de Mortemart)، على رأس أسطول حربي، حيث شدد على القنصل سورهاند بضرورة الإسراع في إرسال محصول القمح المخزن لصالح الفرنسيين، في الإيالة خوفا من أن يستولي عليه القراصنة، وقد عمد الملك إلى انتهاج أسلوب استعراض القوة العسكرية أمام سواحل الإيالة في كل مرة يطلب فيها كميات كبيرة من القمح التونسي، حيث عرف إقليم البروفونص الفرنسي في هذه الفترة مجاعات مهلكة[2].

وقد نجحت الأساطيل الفرنسية المترددة على سواحل الإيالة في هذه الفترة في التضييق على السلطات التونسية، التي التزمت نتيجة لذلك بتطبيق بنود المعاهدة السابقة بشكل شبه كامل، في حين صدرت بعض الخروقات والمماطلات من الجانب الفرنسي الذي تقاعس في تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل من موقع قوة ، وهذا ما أثبتته العديد من الرسائل التونسية المطالبة بإرجاع الأسرى الذين تم الإتفاق على مبادلتهم في معاهدة 1685م.

كل شيئ كان يوحي بمرحلة إزدهار في العلاقات بين البلدين، فالإنجليز الذين احتلوا مركز الرأس الأسود، تم إقصاؤهم، كما تحسنت وضعية القنصل الفرنسي، الذي طالما اشتكى من زهد راتبه، حيث ارتفع إلى ثلاثة آلاف(3000) بياستر، وقد أوى الفندق الفرنسي في هذه

---

(1) Alfred Spont: op, cit, p 103.
(2) Pierre Grandchamp : op, cit, T7, PXI.

الفترة العديد من التجار الأوربيين[1]. ولكن ما إن بدأت فرنسا تجني ثمار السلم و التجارة مع الإيالة، حتى دخلت حرب عصبة أوغسبرغ سنة 1688م ، حيث كانت سنة حرجة بالنسبة لفرنسا ؛ ونتيجة لذلك عاشت أوقاتا عصيبة [2]. وقد شهدت أوربا عموما في هذه الفترة مجاعات قاسية، حيث صارت أسواق الحبوب في الإيالات المغاربية عاملا مهما في استمرار الحرب القائمة، وقد اعترف القنصل الإنجليزي في الجزائر بأن تدفق القمح المغاربي، خصوصا منه التونسي كان له الأثر الكبير على جهود الحرب الفرنسية، وفي نفس الوقت اعترف بونشارتران بأن الإيالة التونسية أصبحت مصدرا حيويا للحبوب بالنسبة لجنوب فرنسا، وقد أفرز هذا الوضع جبهة فرنسية أكثر استعدادا للتفاهم[3].

1-سفارة علي شاوش ومحمد بولكباشي سنة 1689م:

خلال هذه الأوضاع، قامت السلطات التونسية بإيفاد المبعوثين علي شاوش ومحمد بولكباشي إلى لويس الرابع عشر سنة 1689م في مهمة إثبات النوايا الحسنة للإيالة تجاه الدولة الفرنسية، والمطالبة بتسوية عدد من القضايا العالقة بين الدولتين بعد معاهدة 1685م، وقد تلخصت هذه المهمة في مناقشة مطلبين[4]:

- تحرير ثمانية أسرى متبقين من خمسة وعشرين (25) أسير تونسي تم الإتفاق على تحريرهم في معاهدة 1685م.
- المطالبة باسترجاع ممتلكات"ابن شكر" كاهية محمد باي، التي استولت عليها سفينة مايورقية تحت الراية الفرنسية وهو في طريقه إلى الحج، حيث كان مرفوقا بشاوش من الباب العالي.
- تسديد ديون تاجر فرنسي مقيم بتونس يدعى" جيرو"(Guiraud)، لصالح جمارك الجلود.

لقيت هذه المطالب ردا إيجابيا من طرف لويس الرابع عشر، حيث قام بتحقيق مطالب المبعوثين، ووعد من جهته بعدم تعرض السفن الفرنسية، أو السفن المبحرة تحت الراية الفرنسية لسفن الإيالة التونسية، كتأكيد على الرغبة في استمرار السلم بين البلدين[5].

---

(1) Alfred Spont: op, cit, p 105.
(2) Paul Masson: Histoire des établissements..., op, cit, p239.
(3) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص369.
(4) Eugène Plantet: op, cit, T1, p427.
(5) Op, cit, p 430.

فخلال فترة حرب أوغسبرغ بأكملها والتي دامت حتى سنة 1697م ، حرص لويس الرابع عشر على مهادنة المغاربة، كما اتسمت سياسة القناصل باللين والتحلي بالصبر، و لم يكن القناصل البونشارتريون يبحثون سوى عن السلم، حيث بدت بوادر الإنهيار على حكم لويس الرابع عشر، فقد عملت الحروب الأخيرة على إفراغ خزينة الدولة، و على إضعاف البحرية الفرنسية مقارنة بالإنجليز والهولنديين، كل هذه الأوضاع جعلت كولبير وسينيلاي يتخلون عن مشاريع تدمير المغاربة[1].

وقد تزايد في هذه الفترة أعداء فرنسا، حيث فتح لويس الرابع عشر على نفسه جبهات عديدة للحرب، وكان السلم مع المغاربة شبه مستحيل، لذا فقد غير الملك الفرنسي كل استعداداته من أجل ضمان هذا السلم ، حيث كلف القناصل بالتغاضي عن المخالفات العديدة التي يقوم بها قراصنة هذه الإيالات، بخصوص المعاهدات، أو طلب الترضية مع عدم التشدد أو الإكتفاء بنصف التسوية، كما حرصت فرنسا على اتباع أسلوب الهدايا، الذي طالما كان ناجعا في كسب ود المغاربة، بحيث يتم توزيعها بصفة متكررة ودورية[2].

وقد بلغت المنافسة الإنجليزية والهولندية للفرنسيين تجاه الإيالة التونسية مداها في هذه الفترة، وحوصرت فرنسا اقتصاديا من طرف قراصنة هاتين الدولتين، إذ لم تستطع الحكومة الفرنسية شراء الحياد الإنجليزي والهولندي.

2- معاهدة 1698م:

جددت معاهدة السلم السابقة سنة 1698م بين تونس وفرنسا، بعد نهاية حرب عصبة أوغسبرغ، بصلح ريتشفيك، حيث وقع هذه المعاهدة القنصل أوجيه سورهاند عن فرنسا، وكل من رمضان باي، عبد القادر باشا، محمد خوجة داي، محمد آغا العسكر عن الإيالة التونسية[3].

نصت هذه المعاهدة على نفس بنود المعاهدة السابقة، لكنها وسعت البند الخامس عشر الذي يقضي بأن يدفع التجار الفرنسيون كضريبة دخول نسبة ثلاثة في المائة(3٪) ، حيث شمل

(1) Paul Masson: Histoire des établissements..., op, cit, p239.
(2) Op, cit, p 240.
(3) ألفونص روسو: المرجع السابق، ص 146.

هذا البند كل التجار الذين يعملون لحساب الفرنسيين من ليفورن، أو من الموانئ الإيطالية الأخرى، وبلدان أخرى، كما قمت بتغريم التجار الفرنسيين الذين يمنحون أسماءهم لتجار يهود بدفع ضريبة نسبتها أربعة عشر في المائة(14٪) من قيمة البضائع التي يحملونها[1]. وبعد تولي الباي مراد الثالث المرادي، جددت نفس المعاهدة سنة 1699م[2].

ومجمل القول فإن لويس الرابع عشر قد اختار في نهاية الأمر الإمتيازات التجارية التي توفرها الإيالة التونسية على حساب النزعة الصليبية العسكرية.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن العلاقات السياسية بين تونس وفرنسا مرت بأطوار مختلفة، فقد تميزت خلال النصف الأول من القرن بالتذبذب، إذ لم تكن ذات منحى واضح فقد سعت فرنسا إلى التعامل مع الإيالة التونسية عن طريق الدولة العثمانية، كونها إحدى الإيالات التابعة لها، لكنها لم تنجح في ذلك فاضطرت إلى التفاوض المباشر مع سلطات الإيالة ورغم المعاهدة التي عقدت بين الطرفين سنة 1605م، والتي تقضي بمنع القرصنة بين الطرفين، إلا أن هذا النشاط ظل يمارس من قراصنة كلا الدولتين، حيث تسبب هؤلاء في قطع السلم في العديد من المرات، وذلك لما يترتب عنها من عمليات أسر و سلب ونهب.

بينما غلب عليها طابع الصراع والتوتر خلال الربع الأول من النصف الثاني من القرن، ويفسر ذلك بظهور فرنسا كقوة بحرية على يد كولبير الذي عرف بتوجهه المركانتيلي، حيث لجأ في العديد من الأحيان إلى استعمال القوة.

في حين مالت إلى السلم و التقارب في الربع الأخير من القرن، وهذا ما فرضته الأوضاع السائدة في أوربا آنذاك، حيث حرص لويس الرابع عشر الذي كان في خضم حروبه مع الإنجليز والهولنديين إلى تأمين جانب المغاربة، ورعاية المصالح التجارية في الإيالة التونسية.

فقد كانت فرنسا توجه ضرباتها إلى الإيالة التونسية كلما أحست الخطر على مصالحها الإقتصادية، حيث ارتبطت سياسة الدبلوماسية، أو الحملات الحربية بأوضاعها داخل أوربا، حيث كان لويس الرابع عشر يعادي المغاربة كلما فرغ من حروبه داخل أوربا، ويضطر إلى مهادنتهم عندما تشتد الضغوط عليه.

---

(1) Eugène Plantet: op, cit, T1, pp 569-570.
(2) Op, cit, T1, pp 599-600.

وكنتيجة أخيرة فقد سعت فرنسا طيلة القرن السابع عشر، سواءا عن طريق الأسلوب الدبلوماسي، أو العسكري إلى كسب أكبر قدر من الإمتيازات التجارية على الأراضي التونسية ضمنت لها التفوق على كل الأمم الأوربية، و أهّلها لأن تمارس تأثيرا اقتصاديا هاما داخل الإيالة على مستوى القرن الثامن عشر مستقبلا.

الفصل الثالث

العلاقات التجارية بين تونس وفرنسا خلال القرن السابع عشر(1605م-1705م)

- **المبحث الأول**: المؤسسات التجارية الفرنسية في تونس خلال القرن السابع عشر
- **المبحث الثاني**: المبادلات التجارية .
- **المبحث الثالث**: التجار، العملات و المكاييل المستعملة .

الفصل الثالث

العلاقات التجارية بين تونس وفرنسا خلال القرن السابع عشر(1605م-1705م):

شكلت العلاقات التجارية بين تونس، وفرنسا محور العملية السياسية بينهما خلال القرن السابع عشر، إذ على ضوئها تحدد حالة السلم أو الحرب، وكثيرا ما تغاضت فرنسا عن المسائل المتعلقة بالقرصنة، أو بالرعايا لضمان مصلحة تجارية ما، ونستطيع القول أن الوضع السياسي بين الدولتين كانت تحكمه المصلحة الإقتصادية البحتة بالدرجة الأولى، فقد عملت فرنسا على الإستفادة من كل الظروف السياسية لتنمية نشاطاتها التجارية في تونس، وقد قطعت في ذلك أشواطا عديدة طيلة القرن السابع عشر، من أجل امتلاك موطئ قدم قارة على التراب التونسي.

المبحث الأوّل

المؤسسات التجارية الفرنسية في تونس خلال القرن السابع عشر:

.بموجب معاهدة الامتيازات بين الدولة العثمانية وفرنسا سنة 1535م، حصلت هذه الأخيرة على حق إنشاء مؤسسات ومراكز تجارية على الأراضي التابعة للدولة العثمانية، إلا أن جذور و تاريخ إنشاء هذه المؤسسات على الأراضي التونسية ظل غامضا، فقد أعطى المؤرخون الفرنسيون آراءا مختلفة حول الموضوع، فمنهم من يرى أن وجود هذه الشركات قد سبق إمتياز سنة 1535، ومنهم من يرى أن التأسيس الحقيقي جاء بعد هذه المعاهدة .

يرجع ليون بورغيس أصل هذه الشركات إلى منتصف القرن الخامس عشر، وبالضبط في سنة 1450م، حيث تمكنت شركات فرنسية من شراء مساحات واسعة من الشواطئ التونسية تحت اسم(les concessions d'Afrique)[1].بينما يورد "بلانتي"، أن مجموعة من البحارة البروفنصيين، استطاعت تأسيس شركة لصيد المرجان في منطقة الرأس الأسود سنة 1478م[2].

(1) Paul Masson: Histoire des établissements..., op, cit, p3.
(2) Eugène Plantet: op, cit, T1, p117.

أما "دو ماس لاتري" ، فقد نشر رسالة من "لويس الحادي عشر" إلى الملوك الحفصيين في كل من تونس وعنابة وبجاية مؤرخة سنة 1482م، يعبر فيها هذا الأخير عن رغبته في تنمية العلاقات التجارية بين هاته الدويلات و دوقية البروفونص، غير أنه لم توجد فيها إي إشارة لصيد المرجان[1].

كما ساد رأي آخر مفاده أنه أثناء استيلاء خير الدين بربروس على كل من عنابة، وقسنطينة سنة 1520م استغل بعض الفرنسيين الفرصة للتفاوض مع القبائل المحلية حول إمكانية صيد المرجان من طبرقة بتونس حتى عنابة بشرق الجزائر[2]. ويؤكد شارل فيرو مؤرخ القالة، على وجود شركة فرنسية بمنطقة الرأس الأسود سنة في نفس التاريخ السابق، تتألف من ثلاثة تجار: باريسي، نورمندي، و بريتوني، حيث تعاطت هذه الشركة نشاط صيد المرجان، والتجارة مع سكان القبائل المحلية، وقد كان مقر هذه الشركة يقع في ميناء الهافر بفرنسا [3]. إلا أن أغلب الآراء تتفق حول وجود شركات مارسيلية في تونس أواخر القرن السادس عشر.

1-جهود المرسيليين:

تذكر المصادر أن "أنطوان لانش" (Antoine Lenche) قد استفاد من صداقة أخيه "طوماس لانش" (Thomas Lenche)- أول من تحصل على امتياز استغلال الباستيون في الجزائر- مع العلج علي في الجزائر ، وتمكن من افتكاك حق تأسيس شركات صيد المرجان بالبلاد التونسية، حيث أراد أن يستحوذ على الساحل التونسي كتكملة للساحل الجزائري، وقد شاركه في ذلك "جان بوراتا" (Jean Porrata)، و "أورصو صانتو سبريانو"، (Orso Santo) Cipriano، بيد أن تاريخ تأسيس هذه الشركة ظل غامضا فهي لم تؤسس في 1576 م تاريخ تأسيس الباستيون[4].

---

(1) M.L de Mas Latrie: Traités de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des chrétiens avec les arabes de l'Afrique septentrionale au moyen age, Henri-Plon éditeur, Paris 1866, p 317.
(2) Paul Masson: Histoire des établissements..., op, cit, p3.
(3) Charles Féraud: Histoire des villes de la province de Constantine(la Calle et document pour servir à l'histoires des anciennes concessions françaises d'Afrique, V-Aillaud éditeur, Alger 1877, p92.
(4) Paul Masson: les compagnies du corail "étude historique sur le commerce de Marseille au XVIe siècle et les origines de la colonisation française en Algérie –Tunisie", Fontemoing-éditeur, Paris 1908, pp157-158.

لكن هذه الشركة تعرضت للمضايقات الجنوية، وفي سنة 1581م استغل الملك الفرنسي "هنري الرابع" حضور مبعوثي السلطان العثماني في باريس(حسن آغا، وعلي باي) للتفاوض معهما حول الموضوع، حيث سافر أحدهما على متن مركب فرنسي إلى الشواطئ المغاربية متوجها إلى العلج علي ، وذلك من أجل مساعدة الفرنسيين في استعادة امتياز صيد المرجان في كل من موقعي الرأس الأسود و الفيومارا صلاتا[1]، وإبعاد الجنويين منها[2].

وقد شهدت هذه الفترة تنافس العديد من التجار المارسيليين الراغبين في تأسيس شركات صيد المرجان المتواجدة بتونس، حيث تعرض أنطوان لانش إلى منافسة المارسيلي "جان بابتيست دونيكول"، (Jean Baptiste de Nicole) الذي سرعان ما انضم إليه، وفي سنة 1584م انضم إليها كذلك "جاك دو سان جان"،(Jacques de Saint-Jehan)، و كونوا شركة جديدة، إذ لم تكتف الشركة بصيد المرجان فحسب بل مارست التجارة بكل أنواعها، لكن هذه الشراكة حلت بتفرق الخصمين لانش ودو نيكول، حيث انفرد هذا الأخير بإدارة الشركة، وانتهى الأمر باقتسامها. وبعد موت هنري الثالث استولى على المركزين منافسون آخرون، وأنشئت شركة جديدة سنة 1591، كان على رأسها "لويس داكس" (Louis d'Aix)، و"كازولكس" (Casaulx)، ولكن هذه الشركة لم تدم سوى ثلاثة سنوات، حيث لم تضم أسماءا لامعة كشركة لانش السابقة. وقد تأسست عدة شركات أخرى في نفس الفترة وساد بينها تنافس رهيب[3].

وتورد المصادر كذلك أنه بين سنتي 1592م و 1600م كانت لا تزال توجد بتونس شركات لصيد المرجان، إلا أنها عرقلت بالتنافس الجنوي المعهود، وحتى محاولات صفاري دوبراف سنة 1604م، لم تكن مثمرة، و لم تحقق وجود أي شركة فرنسية ثابتة في تونس[4].

وقد شهدت السنوات التي تلت موت هنري الرابع سنة 1610م، ركودا مؤقتا للمشروع وذلك بسبب الحرب المفتوحة بين الجزائر وفرنسا، وانعكاسها بالتوتر على العلاقة بين البلدين، لكن المشروع عاد من جديد سنة 1631م على يد مارسيلي يدعى"جان

---

(1) نهر مالح، يمتد إلى البحر ويبعد عن بترت ب 60 ميلا.

(2) Paul Masson: les compagnies du corail… ,op, cit, p159.

(3) Op, cit, pp159-160 .

(4) G. Hardy et autres: Histoire des colonies françaises et de l'expansion de la France dans le monde, plon-libraire, Paris1931, p365.

إستيل"(Jean Estelle)؛ حيث نجح هذا الأخير نتيجة علاقة المصاهرة التي تربطه بالعلج رجب باي في تونس، في الحصول على تصريح بتأسيس تجارة في منطقة الرأس الأسود سنة 1632م، و قد ألقى الباي بمسؤولية إدارة الشركة إلى المدعو إستيل، الذي عاد إلى باريس ليكون مؤسسة شراكة مع أصدقائه[1].

2- صانصون نابولون وتأسيس شركة الرأس الأسود:

مثلت هذه الخطوة تقدما ملحوظا للمشروع الفرنسي القديم، وقد تزامنت هذه الشركة مع محاولات الكاردينال ريشيليو لاحتكار استغلال الرأس الأسود، فمنذ 1627 وعقب المحاولات التي أديرت من طرف "الدوق دوجيز" حاكم مقاطعة البروفونص، نجح هذا الأخير في حمل السفير الفرنسي لدى الباب العالي "الكونت دوسيزي" على الحصول على أوامر من السلطان العثماني موجهة إلى باشا تونس تأمره بمنع القراصنة التونسيين من نهب السفن الفرنسية، وبتحرير الأسرى الفرنسيين في تونس، وكذلك بالسماح للفرنسيين بتعاطي صيد المرجان في المواقع التالية: "الرأس الأسود"(Cap Nègre)، "فيومارا صلاتا" (La Fumaire salade)، و"كاب روكس"(Cap Roux)، كما دعي الملك الفرنسي من جهته إلى الترحيب بكل التجار المغاربة واستقبالهم أحسن استقبال، وقد كلف "صانصون نابولون" بالمهمة[2].

وفي سنة 1631م وعد نابولون الكاردينال ريشيليو بالتفاوض مع يوسف داي من أجل السماح للفرنسيين بتأسيس تجارة في بعض الجزر أو الموانئ في تونس، وفي 1632م اقترح مشاريع بناء في الرأس الأسود تحت تسمية (Saint-Louis) و (La fleur de lys)[3].

و لم يكن من مصلحة إستيل أن يقف في وجه الكاردينال، إذ اكتفى بكونه عضوا في شركته، لكن الوفاق لم يحصل بين الطرفين، حيث سعى نابولون لإبعاده نهائيا عن منطقة الرأس الأسود، ويذكر ماصون، أنه وبعد موت رجب باي إستغل نابولون الفرصة للتفاوض مع أحد أبنائه حول امتلاك الموقع؛ إذ عرض عليه سعرا أكبر فيما يخص اللزمة السنوية ومهما يكن الأمر

(1) G. Hardy et autres: op, cit , p366..
(2) Op, cit , p366.
(3) Paul Masson: Histoire des établissements..., op, cit, p48.

فإن التأسيس الحقيقي لشركة الرأس الأسود كان في هذه الفترة، حيث زارها مبعوث الملك الفرنسي صانصون لوباج سنة 1634م[1].

و يبدو أن الجوار الجنوي في جزيرة طبرقة قد أزعج الفرنسيين مرة أخرى، حيث أمر ريشيليو نابولون باستعمال كل الطرق للتخلص منهم، وذلك من أجل احتكار التفوق التجاري الفرنسي على طول الساحل التونسي، ولقد ظل نابولون طيلة سبع(07) سنوات يحاول القضاء على الجنويين (1627م-1634م)، حتى نفذ صبره، مما جعله يتلقى أمرا من ريشيليو بضرورة تجهيز وحدة عسكرية بمساعدة القبائل المحلية ومهاجمة الموقع، و لم يرغب ريشيليو في إضفاء إسم الملك على هذه المهمة، لأنه كان ينوي أن يجني أرباح هذه الشركة لحسابه الخاص [2]. وقد حاول نابولون التواطؤ مع عامل جنوي في ميناء طبرقة لاحتلال المكان ، ولكنه لم يفلح في ذلك، حيث لقي حتفه سنة 1634م [3].

وتذكر المصادر أنه بالتزامن مع موت رجب باي ومخططات صانصون نابولون، عادت أسعار القمح للإرتفاع في إقليم البروفونص بفرنسا وعلى إثر ذلك نجح مارسيلي يدعى"فرانسيسكو" في احتلال موقع الرأس الأسود[4].حيث اتفق مع يوسف داي شخصيا على دفع لزمة سنوية تقدر بأربعة مائة(400)بياستر ذو الثمانية ريالات، مقابل السماح له باستغلال الموقع في زراعة قصب السكر وصيد المرجان. لكن هذا الأخير لم يهمل تجارة القمح حيث دامت شركته إلى غاية 1638م[5].

و لم تمض ثلاث سنوات عن اغتيال نابولون-سنة 1637م- و أثناء فترة القطيعة مع الجزائر حتى قام التونسيون بتدمير شركة الرأس الأسود، و أسر من بقي من البحارة، ويبدو أن السلم مع الجزائريين كان يعني للتونسيين أكثر من عائدات التجارة مع فرنسا. وتبقى الفترة التي تلت أعمال نابولون الأكثر غموضا في تاريخ المؤسسات الفرنسية بالإيالة التونسية، حيث يذكر ماصون أنه بين 1640م و1651م لم تكن توجد أية شركات فرنسية بالرأس الأسود، إذ لم تلق محاولات ريشيليو سنة1641م لاستعادة الامتيازات نجاحا، فقد فشل مفوضه

(1)Paul Masson: Histoire des établissements..., op, cit, p 47.
(2) Idem, p47.
(3) L. Poinssot: la mort de Sanson Nappolon, in ,R.A, 1927, N68, pp 254-255.
(4) Eugène Plantet: op, cit, T1, p131.
(5) Pierre Grandchamp: la France… op, cit, T3, pp50-51

(Montmeilain)، في تحقيق أهدافه، ويرجع ماصون ذلك إلى انشغال فرنسا في حروب الثلاثين سنة[1].

وقد تمكن الجنويون سنة1651م من احتلال المكان، حيث نجحوا في إبرام عقد مع الباشا يمنع استفادة التجار الآخرين من الموقع و بالخصوص الفرنسيين، ومع ذلك فإنه بواسطة القائد رجب الفرنسي الأصل و بالإشتراك مع أخيه "رينييه" (Rinier)، تحصل الفرنسيون سنة 1653م من الجنويين على استغلال الموقع لمدة سنة واحدة[2].

3-حملة الدوق دوبوفور ومعاهدة الرأس الأسود سنة 1666:

بالرغم من الصعوبات التي اعترضت سبيل الفرنسيين، إلا أنهم لم يتخلوا عن موقع الرأس الأسود، فقد استطاع "رينييه" على رأس مجموعة من الشركاء، أن يحقق صفقات ثمينة مع سلطات الإيالة، مما جلب غيرة ومنافسة العديد من التجار الذين قاموا بمراسلة الوزير من أجل توسعة الشراكة، و لم تبد السلطات التونسية أية اعتراض حيث أظهرت استعدادا ملحوظا تجاه فرنسا مقارنة بجارتها الجزائر، ورغم الاستعدادات الودية التي أبدتها الإيالة والرغبة الجامحة في السلم التي برهنت عليها سفارة سيدي رمضان إلى لويس الرابع عشر، إلا أن هذا الأخير قرر انتهاج سياسة عداء صريحة بحجة تأديب قراصنة الإيالة، وذلك ما تمثل في حملة 1665م، التي قادها الدوق دوبوفور ضد ميناء حلق الواد بالإيالة، حيث سجلت هذه المعاهدة تقدما كبيرا؛ إذ مهدت للفرنسيين الطريق لطرح كل مشاريع التجارة العالقة بين الإيالتين ، خاصة منه مشروع الرأس الأسود، و لم يتخيل كولبير التجارة الخارجية الفرنسية من دون أرباح وعائدات شركات الإحتكار[3]. وقد عهدت مهمة التفاوض لشخصين بارزين هما: السيد "دومولان" ، و"الفارس دارفيو" المعروف بتمرسه في المسائل المغاربية، وقد تمكن هذان الأخيران من استرجاع مركز الرأس الأسود بمقتضى معاهدة في 02 أوت 1666م، التي تمخض عنها التأسيس الفوري للشركة، مع الامتياز الحصري للتجارة في المناطق المجاورة للموقع [4].

(1) G. Hardy et autres: op, cit , p368.
(2) Pierre Grandchamp: la France… op, cit, T6, pp35-36.
(3) Op, cit , p368.
(4) G. Hardy et autres: op, cit , p368.

كما نصت المعاهدة على بنود هامة، أهمها[1]:

- كل تجارة أقيمت سابقا مع التجار الجنويين بطبرقة، ستحول بالكامل إلى شركة الرأس الأسود؛
- كل أعيان ورؤساء القبائل الذين اعتادوا بيع القمح والشعير، الحمص والفول ومحاصيل أخرى للجنويين في طبرقة، يجب عليهم بيعها في شركة الرأس الأسود بالسعر الجاري والمتداول، بدون أي زيادة أو نقصان؛
- في حال لم ينفذ السكان المحليون هذه المعاهدة، على البايات أن يفرضوا تطبيقها عليهم بالقوة؛
- لا تفرض رسوم على البضائع المشتراة في المناطق الواقعة تحت سلطة مركز طبرقة والرأس الأسود، بينما تفرض نسبة عشرة في المائة(10٪) على البضائع التي تبيعها شركة الرأس الأسود في تونس، أما البضائع المشتراة في تونس فلا يفرض عليها سوى نسبة خمسة في المائة(5٪) ؛
- تستطيع الشركة استعمال العدد الذي تراه ضروريا من السفن بدون تحديد لكميات صيد المرجان.
- تستفيد الشركة من بناء سور، ومخازن، وكنيسة، و أيضا بعض اللوازم الضرورية لحماية الشركة من السرقة،ولكن بدون أي معالم تجعله يبدو كهيئة الحصن؛
- تلتزم الشركة بدفع لزمة سنوية قدرها خمسة وثلاثون ألف(35000)بياستر لكل من محمد، ومراد باي؛ بحيث تقسم كالتالي: اثنا عشر ألف(12000) بياستر للباشا لضمان سلم الإنكشارية، ألفين(2000) بياستر للداي، و خمسة عشر ألف(15000)بياستر للجنود الإنكشارية وذلك من أجل حماية الشركة والمراكز التابعة لها، و أخيرا ثلاثة آلاف(3000)بياستر لأعيان القبائل.

---

(1) De card: op, cit, pp 126-129.

أنظر أيضا: Eugène Plantet: op, cit, T1, p233.

اعتبرت هذه المعاهدة صالحة لمدة عشرين(20) سنة قابلة للتجديد، حيث أسندت إدارتها إلى تاجر مارسيلي يدعى "ايمانويل بايان" (Emmanuel Bayen) وذلك تلبية لطلب التونسيين، الذين ألفوه بالإضافة إلى أنه يفقه عادات ولغة أهل البلد، حيث تتعهد الشركة بإعطاءه مبلغ ألف (1000) بياستر وذلك من أجل حمايته [1]. لكن التوتر الذي ميز علاقة البلدين في السنوات الموالية لتأسيس الشركة أثر سلبا على الوضع الإقتصادي وتعسرت أمور التجارة حيث اضطر المارسيليون إلى ترك موقع الرأس الأسود عند تجديد معاهدة السلام إثر حملة دومارتل سنة 1672م[2].

أثناء هذه الفترة نجح الجنويون من جديد في استعادة الموقع، وقد كانت رئاسة الشركة تؤول في مرات عديدة إلى أفراد من عائلة "دوريا"، لكن ما لبثت هذه الشركة أن أفلست بين سنتي 1678م و1680م بسبب الحرب الأهلية[3]. إذن نستطيع القول أنه بداية من النصف الثاني للقرن السابع عشر شهد مركز الرأس الأسود سيطرة جنوية دامت أكثر من خمسة عشرة عاما (15) عاما بصفة متقطعة، بينما لم يتجسد احتلال الفرنسيين له إلا بإبرام معاهدة 1666م.

4-الإنجليز والمنافسة الثلاثية على الرأس الأسود:

اغتنم الإنجليز فرصة فشل الجنويين، والعلاقات السيئة بين فرنسا وكل من الإيالات المغاربية الثلاث:الجزائر، تونس و طرابلس، ليستحوذوا على الرأس الأسود عامي 1681م و 1682م كمقابل لما قدموه من بارود للباي في حربه الأخيرة، حيث احتكروا تجارة القمح بين سنتي 1683م و 1685م[4]. وقد استعاد سكان طبرقة الموقع سنة 1683م إلا أن ذلك لم يدم سوى بضعة شهور حيث هاجم الموقع قراصنة طرابلسيون، و ألحقوا به أضرارا كبيرة. وفي السنة الموالية أدار المركز حاكم تركي مكلف من الباي، إلى أن استرجعه الإنجليز سنة 1685م[5].

(1) Paul Masson: Histoire des établissements..., op, cit, p 128.
(2) Boubaker Sadok: op, cit, p178.
(3) Pierre Grandchamp: la France… op, cit, T7, p298.
(4) J.P.Vittu: un document sur la barbarie en 1680 et 1681, la relation de voyage du sieur Dancour, in, C.T, T25, N99-100, Tunis 1977, p295.
(5) Boubaker Sadok: op, cit, p178.

لكن سرعان ما نجح المارشال "دستري" سنة 1685م في فرض السلم من جديد مستغلا حالة الحرب الأهلية التي تعيشها البلاد، إذ لم تكن سلطة كلا الأخوين محمد وعلي باي تتعدى المناطق التي يتواجدون فيها ، فكانت فرصة سانحة لاستعادة الموقع من جديد وإتاحة المجال لشركة فرنسية جديدة[1].

5-شركة غوتييه :

لم يضيع المارسيليون فرصة وجود الماريشال دستري على أبواب الإيالة سنة 1685م، من أجل استعادة الرأس الأسود، و إبعاد الإنجليز منه، حيث استغل السيد جان غوتييه صاحب دار مارسيلية للتجارة، فرصة عجز داي تونس عن دفع التعويض الذي فرضته معاهدة السلم مع دستري والتي قدرت بستين ألف(60000) أوقية، ليعرض عليه مبلغ اثنين وخمسين ألف(52000)أوقية، مقابل استرجاع مركز الرأس الأسود، حيث بارك الوزير سينيلاي هذه الخطوة، وقد أبدى الداي في البداية مقاومة، إلا أنه ما لبث أن رضخ للأمر الواقع خصوصا وأن دستري كان لا يزال في مكانه مقابل الشواطئ التونسية، مما اضطره للتوقيع على معاهدة بخصوص الرأس الأسود في 28 أوت 1685، حيث ضمنت هذه الأخيرة لغوتييه استغلال الموقع لمدة ست (06) سنوات، دون دفع أي رسوم، وقد جددت الشركة بعد انقضاء المدة المحددة من طرف "بايل"، كما احتكرت صيد المرجان على طول الساحل التونسي[2].

نصت هذه المعاهدة على ستة عشر(16) بندا، كان أهمها[3]:

- يسمح للشركة بشراء القمح من بترت، أومن إحدى المناطق التابعة للشركة في تونس، في حالة المجاعة، أو توتر العلاقة مع السكان المحليين؛
- تعفى الشركة من ضرائب الدخول والخروج؛
- يسمح للسيد غوتييه باستعمال عمارتين من أجل التنقل من تونس إلى فرنسا، و يتم العكس بالنسبة صحيح، وفي حالة الاستيلاء عليهما من طرف قراصنة إياليتي الجزائر أو طرابلس، يتعهد الداي بالدفاع عنهما واسترجاعهما كما لو كانا ملكا لرعاياه؛

(1) G. Hardy et autres: op, cit , pp370-371.
(2) Op, cit, p372.
(3) De card: op, cit, pp 137-141.

- وفي حالة القطيعة مع فرنسا، لا تكون شركة الرأس الأسود معنية بذلك، ويشترط مواصلة نشاطها(البند الرابع عشر)؛

أما البنود الأكثر أهمية فكانت تلك المتعلقة بالتعاملات المالية؛ حيث خفضت اللزمة السنوية المفروضة من خمسة وثلاثين ألف(35000) بياستر سنة 1666م إلى ثمان مائة وثلاثة وثلاثين(8333)بياستر، بالإضافة إلى التزام كل من بايات تونس وسوسة بدفع مبالغ تعويض عن الأضرار الناجمة عن القرصنة، وقد سُمِحَ لباي تونس بتعويض المبلغ من منتوج الزيت، كما استفادت السفن الفرنسية من تخفيضات هائلة فيما يخص الرسوم الجمركية، إذ لا تدفع هذه الأخيرة سوى نسبة ثلاثة في المائة (3٪) في الموانئ التونسية، و خمسة وعشرين(25)بياستر كضريبة الإرساء، في حين أعفيت سفن الرأس الأسود من كل الرسوم الجمركية في أرض محيط الموقع[1].

وبهذه الامتيازات الهامة، اكتسبت شركة الرأس الأسود بقيادة غوتييه نفوذا هائلا، حيث استفادت من دعم مساهمين أغنياء، كما عمل سينيلاي على دعمها بكل الطرق، إلا أنه وبالرغم من كل الاستعدادات التي أبداها الداي تجاه أصحاب الشركة، لم تجن هذه الأخيرة أرباحا معتبرة، حيث اصطدمت فور تأسيسها باندلاع الحرب بين تونس والجزائر، وانتشار وباء الطاعون بالإضافة إلى المضايقات الجنوية والإنجليزية، مما دفعها إلى ترك نشاطها لبعض الوقت.

وقد عرف نشاط صيد المرجان في هذه الفترة مردودية قليلة، مما دفع بالشركة إلى الإهتمام بتجارة القمح فقط[2]. وقد شهدت الشركة سنة 1691م انتعاشة نوعية بفضل بونشارتران، فقد دفعها إلى شراء أكبر قدر من القمح، ووضع تحت تصرفها كل البحارة والجنود[3]. كما شهدت هذه المرحلة طلبا قويا على القمح التونسي من طرف فرنسا، بسبب نوبة الجفاف في إقليم البروفونص والمحاصيل الرديئة في كل من"دوفيني" و "وادي رون"، كل هذا سمح للشركة بالإستمرار والإزدهار[4].

(1) De card: op, cit, pp 137-141.
(2) Alfred Spont: op, cit, p108.
(3) G. Hardy et autres: op, cit , pp 372-373
(4) Boubaker Sadok: op, cit, p181.

لكنها انتكست من جديد سنة 1694م، إذ عرفت أزمة جديدة نتيجة حرب عصبة أوغسبرغ التي تسببت في إضعاف البحرية الفرنسية على مستوى الحوض الغربي للمتوسط[1]. كما تعرضت من جديد للمنافسة الجنوية في طبرقة، حيث أن الجنويين الذين أحسنوا ربط علاقاتهم مع القبائل المحلية تمكنوا من جمع أكثر من أربعين(40) ألف حمولة قمح أي ما يعادل أربع ملايين، وثمان مائة ألف(4800000)كغ من السوق التونسية للقمح في ميادين محيطة بالرأس الأسود[2]. كما اغتنموا فرصة التجاء محمد باي إليهم بعد أن كان مطاردا من قبل كاهيته ابن شكر، حتى تحصلوا منه على حق إنشاء مخازن جديدة بين الرأس الأسود و طبرقة، وذلك من أجل جمع محاصيل القمح، لكن رد الفعل الفرنسي في هذه الحالة كان سريعا، حيث أنذر بونشارتران الباي بالعدول عن قراره مما جعله يصد قرارا في فيفري 1696م بهدم المخازن التي بناها الجنويون سنة 1695م، كما أجبرهم على التجارة في جزيرت طبرقة فحسب ، ومنعت القبائل المجاورة للموقع من إحضار قمحها إلى المخازن المدمرة[3].

ومن أجل قطع آمال الإنجليز والجنويين في المنطقة، كان بونشارتران يحلم باستغلال دائم لموقع الرأس الأسود أي مدى الحياة، على غرار ماحدث في شركة الباستيون بالجزائر، ومن أجل ذلك فاوض القنصل مدة ثلاثة (03) سنوات دون نتائج ملموسة، حيث رفض أعيان البلاد فكرة الإستغلال الدائم إذ اعتبروه كنوع من الاحتلال. لكن وفي سنة 1699م، وبعد اعتلاء مراد باي للعرش، وبدون أخذ رأي الباشا و لا أعضاء الديوان، منح للفرنسيين حق الاستغلال الدائم لشركة الرأس الأسود[4].

لكن الإنجليز الذين كانوا يطمعون في الرأس الأسود، كانوا يعولون على رغبة السلطات التونسية في رفع عائدات الرأس الأسود، وكذلك رفع قيمة اللزمة السنوية، كما اقترح الإنجليز تغيير قوانين الشركة لإدراج الباي ضمن المستفيدين من أرباح الشركة، وقد رعى القنصل الإنجليزي بنفسه هذا المشروع ، حيث كان تاجرا ماهرا يعمل ضمن مجموعة شركاء لحسابهم الخاص أي مستقلة عن التاج الإنجليزي، وقد استغل بعض التجار الإنجليز فرصة نشوب الحرب

(1) G. Hardy et autres: op, cit , p373.
(2) Paul Masson: Histoire des établissements..., op, cit, pp 147-148.
(3) Eugène Plantet: op, cit, T1, pp 533-536.
(4) G. Hardy et autres: op, cit , p373

بين فرنسا وانجلترا، فتناوبوا على إنهاك أسطول الحبوب الفرنسي، ففي 09 جويلية 1696م أعلن القنصل سورهاند أن الإنجليز استولوا على خمسة(05)سفن فرنسية قرب الرأس الأسود، كما اشترى القنصل الإنجليزي كميات كبيرة من القمح في تونس وبأثمان عالية وذلك من أجل التقرب من مراد باي على حساب الفرنسيين، و ظل يزوده بالأسلحة و الذخيرة خاصة منها المدافع وقطع غيار السفن، حتى أنهم في سنة 1699م أرسلوا مبعوث التاج الإنجليزي نائب الأميرال "ألايمرز" (Alimers)، الذي جاء لتجديد معاهدة السلام لأجل أن يطلب الرأس الأسود للرعايا الإنجليز بالإيالة، لكن مراد باي رفض طرد الفرنسيين منه[1].

6-الأخوان بورغيت (Bourguet)**وشركة غوتييه:**

بالرغم من الإمتياز النوعي الذي حصل عليه الفرنسيون من مراد باي، إلا أن هذا الوفاق لم يدم طويلا؛ حيث اشترط عليهم هذا الأخير شراء القمح التونسي بأثمان باهظة، وأرغمهم على التنقل لعين المكان من أجل تنفيذ عمليات الشراء، أين اضطروا للسكن في مخازن السلع، و لم يملك مدير الشركة أي حق للإعتراض، ولا حتى القنصل "سورهاند" الذي اكتفى بتهدئة الوضع[2].

و لم تمض فترة وجيزة حتى تمكن فرنسيان بروتستانتيان يتمتعان بحماية القنصل الإنجليزي من الإستفادة من شراء القمح الذي ينتجه التونسيون في منطقة الرأس الأسود، حيث أعلم مراد باي الملك و بونشارتران بأنه قرر وهب التاجرين البروتستانتيين مركز الرأس الأسود، وفور هذا الخبر سارع الوزير بونشارتران بإرسال أسطول عسكري بقيادة "دو نيسموند" (De Nesmond)، وذلك من أجل تطبيق معاهدتي 1685م و 1689م، فتمكن هذا الأخير من تجديد المعاهدة سنة 1702م، لكن بالمقابل قام الأخوان بورغيت مع ثلاثة من التجار المارسيليين بإعلان الولاء للملك الفرنسي، وقد اتصف هذان الأخوان بالدهاء والحكمة حيث بادرا بالإرتداد عن البروتستانتية في نفس السنة، وقاما بصرف النظر عن مركز الرأس الأسود ليصوبا أنظارهما نحو "القليبية"، الذي يجاور "رأس بون" في مدخل خليج الحمامات، و تمكنا من إقناع الباي بالتخلي لهما عن هذا الموقع لمدى الحياة، كما امتلكا تصريحا ببناء مخازن بالموقع مع

(1) Boubaker Sadok: op, cit, pp182-183.
(2) G. Hardy et autres: op, cit , p373.

الإلتزام بدفع لزمة سنوية قدرت بسبعة آلاف(7000)بياستر، وقد سمح لهما بشراء كل أنواع البضائع ونقلها على طول الساحل التونسي من رأس بون إلى صفاقس،وقد ضمن الباي للأخوين تأمين تجارتهما في حالة الحرب، كما سمح لهما باحتكار التجارة في الساحل الشرقي للإيالة، بينما استحوذت شركة الرأس الأسود على الجزء الشمالي من الساحل، ويمكن اعتبار هذه الفترة بفترة التأثير الصارخ للفرنسيين في تونس[1].

من جهة أخرى أثرت حالة الحرب بين الجزائر وتونس على نشاط شركة غوتييه، التي عانت في الآونة الأخيرة من سلسلة إنتاج رديء النوعية، كما شهدت هذه الفترة نشاطا للقراصنة الهولنديين والإنجليز ضد سفن فرنسا التي كانت في خضم حرب الوراثة الإسبانية، وقد أدى هذا الوضع بالشركة إلى وقف نشاطها نتيجة العجز سنة 1705م. [2].

ومما تقدم يمكن القول أن الجالية الفرنسية في تونس حظيت على نقيض غيرها بامتيازات تجارية خاصة، لكنها كثيرا ما كانت تحرم منها نتيجة السلوكات المشينة لبعض المساهمين فيها، حيث وصف أحد المؤرخين الفرنسيين التجار المارسليين بأنهم يضيعون أحسن الصفقات في العالم بسبب سوء تصرفهم، وخلافاتهم العديدة، فقد عمل التجار الخواص بالإضافة إلى الشركات على استنزاف طاقات البلاد الإنتاجية، خصوصا منها محصول القمح، و لم تعر في كثير من الأحيان اعتبارا للأوضاع العصيبة التي كانت تعيشها البلاد أوقات الحروب والمجاعات بل بالعكس فقد كانت هذه الأوقات تمثل فرصة ذهبية لمساومة السلطات التونسية في الحصول على المزيد من الإمتيازات، كما لم تكن هذه الشركات دوما مرتبطة بالولاء لفرنسا، فكثيرا ما كانت تصدر القمح لموانئ أوربية أخرى خاصة منها الإيطالية لضمان فرص الربح السريع، وقد لعبت المنافسة الجنوية والإنجليزية دورها جليا في عرقلة نشاط هذه الأخيرة طيلة القرن السابع عشر، حيث استفادت من الأوضاع التي مرت بها علاقة هذه الأخيرة مع فرنسا، و أوضاع البلاد الداخلية لتجريدها من الإمتيازات التي تحصلت عليها أو أن تحل محلها في فترة القطيعة.

(1) G. Hardy et autres: op, cit , pp374-375.
(2) Op, cit , p 375.

المبحث الثاني

المبادلات التجارية بين تونس وفرنسا خلال القرن السابع عشر:

شارك كل من التجار التونسيين ونظرائهم الفرنسيين في تنظيم تبادلا ت تجارية متنوعة طيلة القرن السابع عشر، فما هي طبيعة هذه التبادلات يا ترى؟

1-الصادرات التونسية تجاه فرنسا:

لا تحتوي كمية المواد المصدرة من تونس نحو فرنسا على مواد مصنعة، بل تقتصر في مجملها على مواد أولية، و أخرى غذائية.

أولا- المواد الغذائية:

أ-القمح: هو أهم الصادرات التونسية نحو فرنسا، إذ يعتبر المحرك الأول لتجارة الإيالة التونسية مع أوربا بصفة عامة ومع فرنسا بصفة خاصة طيلة القرن السابع عشر، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تغادر إحدى السفن الفرنسية إيالة تونس، دون شحن كميات ولو قليلة من القمح.

وترتبط عملية تصدير القمح بالكمية المجنية خلال السنة، إذ على ضوئها تسمح السلطات التونسية أو تمنع تصدير القمح إلى الموانئ الفرنسية، إلا أنه نادرا ما تشهد حظرا لتصدير القمح [1]؛ حيث شهدت فترة حكم يوسف داي على سبيل المثال والتي امتدت على مدى ثلاثة عقود رخاءا اقتصاديا ملموسا[2].وقد اقترن ازدهار تجارة القمح في الإيالة التونسية بالأزمات الحادة التي عرفتها فرنسا، حيث شكلت منطقة البروفنص بجنوب فرنسا سوقا رائجة للقمح التونسي، إذ شهدت مجاعات متعددة على مدى القرن السابع عشر، وهذا نتيجة للجفاف الذي أصابها خلال السنوات التالية:1630م،1631م،1671م،1681م، وكذلك في السنوات التي تلت سنة 1685م، و مجاعات التسعينات من القرن السابع عشر، حيث أدى بها الوضع إلى حد منع نقل القمح خارج حدود المملكة الفرنسية [3].

---

(1) Boubaker Sadok: op, cit, p111.

(2)ابن أبي دينار: المصدر السابق، ص210.

(3) A.C.C.M.H101. Blés et grains,1577-1793, déclaration du roi portant défense de transporter aucun blés hors du royaume..114 نقلا عن. غطاس عائشة: المرجع السابق، ص

كما عرفت أوقات الحروب الفرنسية طلبا متزايدا على القمح إذ يكلف الملك التجار بشراء أكبر قدر من القمح يمكن تخزينه، مثلما حدث أثناء حروب عصبة أوغسبرغ[1].وتجدر الإشارة إلى أن السماح بتصدير الحبوب إلى فرنسا لم يوقع إلا في معاهدة 1684م، إلا أن هذا لم يمنع الشركات الفرنسية من نقل كميات هائلة من القمح إلى فرنسا طيلة القرن السابع عشر، إذ طالما نجح مسؤولو الشركات في كسب ود الهيئات الحاكمة التونسية من دايات و بايات بمختلف الأساليب كالهدايا مثلا، للحصول على رخص تصدير القمح التي عرفت بالتذاكر[2].

وتشتهر كل من مدن باجة، ماطر، وجبال الرأس الأسود بإنتاج القمح[3].حيث تستطيع مدينة باجة التي تبعد عن منطقة الرأس الأسود بيومين ونصف لوحدها توفير عشرين ألف(20000)حمولة قمح تكفي لخمسين ألف(50000) مترل باريسي[4].

وكثيرا ما يضطر التجار الفرنسيون إلى شراء القمح بأثمان مرتفعة، خصوصا عند زيادة عدد التجار الأوربيين الذين يطلبون القمح، كما تثبته رواية التاجر الفرنسي"نيكولا بيرونجي"، الذي اشتكى سنة 1698م من ارتفاع ثمن القمح بسبب كثرة التجار الأوربيين الراغبين في شراء القمح، حيث ارتفع ثمن الكافي الواحد من تسعة(09) بياستر إلى عشرة(10) بياستر ثم إلى عشرة بياستر ونصف، مما أثار سخط وغضب التجار الأوربيين ، لكن الإيالة ردت بعدم بيعه بأقل من إحدى عشرة(11) بياستر للكافي [5].ونظرا لأهمية القمح في الواردات الفرنسية، نجد هذه الأخيرة تستثنيه من قانون منع التجارة مع الإيالة التونسية في حالة القطيعة[6].

وقد استقبلت الموانئ الفرنسية بين سنتي 1692م و 1699م كميات معتبرة من القمح، إذ اشترت مارسيليا لوحدها ما معدله (793.162)كغ في العام، أي بمجموع (6.345.296) كغ، أما مدينة طولون فقد استقبلت بين سنتي 1692م و 1704م ما معدله (810.081) كغ في العام، ولا تمثل هذه الأرقام إلا الحد الأدنى لتجارة القمح بين الدولتين.

---

(1) E. levasseur: Histoire du commerce français avant 1789, 2T, Arthur Rousseau-, Editeur, paris 1911 , T1, p399.

(2) Paul Masson :Histoire des établissements..., op, cit, p 526.

(3) Pierre Grandchamp: Etude d'histoire tunisienne,(XVII-XX siècle), Presses universitaires de France, tunis1966,p 101.

(4) G. Hardy et autres: op, cit, p365

(5) Boubaker Sadok: op, cit, p111.

(6) غطاس: مرجع سابق، ص 114.

جدول يمثل كمية القمح المصدرة من الإيالة التونسية تجاه مارسيليا وطولون بين (1692م-1700م) (كغ) [1]

	مارسيليا	طولون	المجموع
1692	82875	1564560	1647435
1693	33600	666750	7000356
1694	1050	632610	633660
1695	1026912.8	1393500	2420412.8
1696	174205.2	40500	214705.2
1697	2375799.2	492120	2867919.2
1698	1876553.8	764610	2641163.8
1699	774300	2139690	2913990
1700	/	1079610	1079610

ب–الشعير:

يعتبر الشعير بديلا للقمح بامتياز، لكنه لا يكون مطلوبا بكثرة إلا في حالات المجاعة الحادة، إذ يمثل نسبة تتراوح بين 1 ٪ إلى 37.5٪ من كميات القمح المستوردة في مارسيليا[2]. وقد بلغ ثمن الكافي الواحد من الشعير سنة 1666م، 01 بياستر و 26 أسبر[3].

ج–الفول:

يحتل الفول المركز الثاني في الصادرات التونسية إلى فرنسا حسب الكمية، وفي بعض الأحيان تفوق كمية الفول المصدر كمية القمح مثلما حدث في سنوات 1693م،1694م،1696م. وبالإضافة إلى الشعير و الفول، تصدر تونس مجموعة من البقوليات كالحمص و العدس [4].

---

(1) Boubaker Sadok: op,cit, p111.
(2) Op, cit, p112.
(3) Eugène Plantet: T1, op, cit, 230.
(4) Boubaker Sadok: op, cit, p112.

د- التمر:

يمثل التمر منتوجا ثمينا في الإيالة التونسية إذ يتركز في جنوب الإيالة فقط، وهو محل تنافس بين يهود الإيالة و التجار الفرنسيين، ويشتغل يهود الإيالة بالبحث عن الأنواع الجيدة منه، ويشترونه من السكان المحليين بأثمان مرتفعة، وذلك لأن الربح فيه مضمون وقد يصل في بعض الأحيان إل مائة في المائة(100٪) ، ويجتهد الفرنسيون في محاولة الاستئثار بقوافل التمر على سواحل القيروان، حيث لاقوا نجاحا كبيرا في ذلك ولفترة معتبرة من الزمن.

وعرفت منطقة البروفنص باستيرادها للتمر الذي يأتي من الجريد، وقد بلغ ثمن القنطار من التمر سنة 1666م ثلاثة(03) بياستر و ستة وعشرين(26) أسبر[1].وتشتهر موانئ كل من سوسة، و صفاقس بتصدير التمر نحو الموانئ الأوربية، لكن يبقى ميناء تونس متصدرا لتلك الموانئ، ويمثل موسم وصول قوافل التمر الآتية من الجريد عبر القيروان من المواسم التي تشهد فيها حركة التبادل التجاري نشاطا هائلا، حيث يتواجد التجار الأوربيون بكثرة[2].

هـــ-زيت الزيتون:

يتحدث نيكولا بيرونجي عن أهمية زيت الزيتون: " **لكي تنتعش تجارتنا مع تونس، لا ينقصنا سوى محصول جيد من القمح والزيت، هما المدخلان الأساسيان الذين يمكناننا من إصلاح وضع تجارتنا مع هذا البلد**"[3]. وقد احتل زيت الزيتون المركز الثاني في الصادرات التونسية بعد الحبوب، إذ تمكن بيرونجي سنة 1699م من إرسال ثلاثة وعشرين ألف(23) ميرول من الزيت في سفرة واحدة، (حوالي 1288000كغ)، ويشتري مركز الرأس الأسود وحده من أربعة آلاف(4000) إلى خمسة آلاف(5000) ميرول في العام(حوالي280000كغ)[4].وقد ارتبط الاستيراد الواسع للزيت من طرف الفرنسيين بتزايد المصنوعات التي تستعمل الزيت كمادة أولية، كصناعة الصابون، أو بعض المصنوعات النسيجية كصناعة الشاشية[5].

---

(1) Eugène Plantet: T1, op, cit, pp230-389.
(2) Boubaker Sadok: op ,cit, p114.
(3) Pierre Grandchamp: la France…,T10, op, cit, p253.
(4) Boubaker Sadok: op ,cit, p116.
(5) Lucette Valensi: fellahs tunisiens: l'économie rurale et la vie des campagnes aux XVIIe et XIXe siècles, Mouton- éditions, Paris, 1977, pp 510-515.

ونظرا لأهمية زيت الزيتون في التجارة التونسية، فإن كل شحنة زيت موجهة نحو التصدير تتطلب الحصول على رخصة خروج، وقد امتهن هذه التجارة كبار الشخصيات من البايات، إذ شكلت مصدرا لجلب العملة على مدى القرن السابع عشر[1].

و– مواد غذائية مختلفة:

وتصدر الإيالة مجموعة أخرى من المواد الغذائية المحضرة محليا كالكسكس، واللحم المقدد، والبرغل، ودقيق القمح، والزيتون المملح....الخ. وقد كان الطلب الفرنسي لهذه المواد على أشده، وخاصة ميناء مارسيليا، وقد يفسر هذا الطلب المتزايد بوجود جاليات يهودية و موريسكية تبنت عادات الضفتين الغذائية[2].

ثانيا–المواد الأولية:

أ–الصوف:

يكثر إنتاج الصوف في تونس في المناطق ذات الطابع الزراعي والرعوي، وبالرغم من أن الصناعات الحرفية في تونس، وصناعة الأقمشة والمنسوجات تتطلب كميات كبيرة من الصوف، إلا أن معظم الصوف المحلي موجه للتصدير، فهو ذو نوعية متوسطة مقارنة بالصوف الإسباني المشهور بجودته، والمطلوب بكثرة في تونس. وتختلف نوعية الصوف من منطقة لأخرى بحيث نجد أن صوف المناطق الساحلية الوسطى والجنوبية، مفضل عن صوف المناطق الجبلية في الشمال الغربي[3]. ونميز نوعين من الصوف: الصوف المنقى، والصوف الخام.أما الصوف المنقى فتتطلب تهيئته تعليمات خاصة، كما يودع الطلب عليه بعدة شهور، وقد وصل ثمن القنطار منه سنة 1700م مثلا إلى خمسة(05) بياستر، أما الصوف الخام فبلغ ثمن القنطار منه أربعة(04)بياستر في نفس السنة[4].

وتتبنى الدولة مسؤولية تصدير الصوف المنقى، إذ غالبا ما يحتكر الباي سوق الصوف ويتولى شراءه من المنتجين المحليين بين شهري ماي وديسمبر، ويتم بيعه إلى التجار المارسيليين، و البروفنصيين سواءا كانوا خواص أو تابعين لشركات معينة[5]. لكن هذا لم يمنع من وجود

(1) Eugène Plantet: T1, op, cit, p339.
(2) Boubaker Sadok: op, cit, p118.
(3) Op, cit, p119.
(4) Ibid.
(5) Pierre Grandchamp: la France…,T9, op, cit, p210.

صفقات مباشرة بين المنتجين المحليين والتجار الأوربيين، فقد اشترى التاجر الفرنسي "سيمون ميرلي" (575) قنطارا من الصوف القيرواني من الحاج محمد كيمون، و شهدت السنوات بين 1690م و 1695م تهافتا فرنسيا على الصوف التونسي ، وذلك لازدهار الصناعات النسيجية وصناعة الأقمشة ، خاصة في مارسيليا، حيث شجع هذا الوضع السكان المحليين على الاهتمام أكثر بتربية المواشي، ويمثل كل من مينائي صفاقس و سوسة، أهم الموانئ المصدرة للصوف نحو أوربا[1].

ب–الجلود:

تجارة الجلود ذات تاريخ قديم في تونس، وقد سيطر يهود القورنة على هذه التجارة منذ عشرينيات القرن، كما اهتم بها التجار الفرنسيون أيضا، وقد جرت العادة أن يبيع الجمارك الجلود الكبيرة لليهود، بينما تباع الجلود الصغيرة بالتساوي للتجار الفرنسيين يوما بيوم، ويضطر هؤلاء في العديد من المرات إلى شراء الكميات الكبيرة من الجلود من يهود القورنة، ففي سنة 1688 استقبل ميناء مارسيليا بين عشرة آلاف(10000) إلى اثنا عشر ألف(12000) قطعة جلد[2].

كمية الجلود المصدرة من تونس إلى مارسيليا بين 1693م و 1699(قطعة جلد)[3].

	1693	1694	1695	1696	1697	1698	1699
تونس	8186	10454	7415	8585	/	/	/
سوسة	805	1796	/	1626	494	/	/
بنزرت	/	/	/	/	305	/	14
بورتوفرينا	/	/	/	1381	/	/	/

ج–الشمع:

ارتبطت تجارة الشمع بالجلود بحيث احتكرت هي الأخرى من طرف يهود القورنة، إذ يستحوذون على ثلثي إنتاج البلد منه، بينما يبقى الثلث الآخر للتجار الفرنسيين، خاصة منهم البروفنصيون، ففي سنة 1666م، استقبلت مارسيليا لوحدها بين مائتين(200)إلى مائتين

(1) Boubaker Sadok: op, cit, p122.
(2) Op, cit, pp 123- 125.
(3) Idem, p125.

وخمسين(250) قنطار من الشمع، وازداد معدل تصدير الشمع مع نهاية القرن ففي سنة 1700 أرسلت تونس حمولة أربعة مائة(400) قنطار إلى مارسيليا موجهة إلى إقليم البروفونص[1].

د- المرجان:

ينتشر المرجان في السواحل الغربية للبلاد، وقد شهدت عملية صيد المرجان نشاطا كبيرا منذ القرن الخامس عشر، بحيث استثمرت فيه شركات مختلفة، وازدهر نشاطه على مدى القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، وقد كانت طبرقة تستحوذ على الكمية الكبرى من المرجان المصدر على حساب مؤسسة الرأس الأسود، بينما لا تتحصل تونس سوى على كميات ضئيلة منه؛ حيث يحتكر الجزء الأكبر الصائغون، و الوجهاء، و كذلك التجار الأوربيون[2].

إلى جانب المرجان، تصدر تونس مجموعة مختلفة من المواد الأولية ، كاللآلئ، والفضة الحرة، وريش النعام، وكذلك الإسفنج وبعض الأنسجة المحلية، والخيول، إلا أن إنتاجها لم يكن بكميات كبيرة مقارنة بإنتاج المرجان[3].

2-الواردات التونسية من فرنسا:

لم تكن الواردات التونسية بقيمة المنتجات التي تصدرها، فباستثناء مواد صناعة الشاشية تقتصر الواردات على مجموعة من المواد الكمالية .

أولا-المواد المصنوعة:

أ- مواد صناعة الشاشية:

عرفت صناعة الشاشية في تونس تحولات كبيرة على مدى القرن السابع عشر، إذ تعتبر من أهم الصناعات الحرفية المطلوبة في حوض المتوسط، ولقد حاول الأوربيون تقليد هذه الصناعة، لكن بقيت الشاشية التونسية هي المفضلة لدى المشارقة.

وقد ازدهرت هذه الصناعة في النصف الثاني من القرن السابع عشر، بحيث كثر الطلب عليها، وارتفعت كمية التصدير خصوصا نحو موانئ المشرق، وبدرجة ثانية إلى الموانئ الأوربية، وتعتمد صناعة الشاشية في تونس على الصوف الإسباني الرقيق، و الأصباغ التي تستوردها من

(1) Boubaker Sadok: op, cit, p126.
(2) Op, cit, p127.
(3) Paul Sebag: op, cit, p57.

مختلف بلدان أوربا، خصوصا الحمراء منها، فنجد مثلا مبعوث الداي رمضان بعد عودته من مارسيليا يحضر معه ثلاثة آلاف(3000) حزمة من الصوف الإسباني[1].

وقد تطورت هذه الصناعة في الثلث الأخير من القرن السابع عشر، حتى أضحت الحرفة الأولى لأصحاب البلاد ، وقد أحصى بيرونجي سنة 1694م بين مائة و خمسين(150) إلى مائتين(200)محترف صناعة شاشية[2]، بحيث تستهلك تونس سنويا حوالي ألف(1000) قنطار من الصوف الإسباني القادم من مدينتي سيكوفيا(Ségovye)، والبراسين(Albaracin)، إذ يصل ثمنه إلى مائة ألف(100000) بياستر، وقد بلغ ثمن القنطار من الصوف الإسباني في مارسيليا مائتين(200) فرنك بينما يتم بيعه في تونس، بثمن يتراوح بين خمسين(50) إلى خمسة وثمانين(85) بياستر، ولذلك شبه بيرونجي التجارة في مواد الشاشية و خصوصا الصوف الإسباني، بتجارة سبائك الذهب[3].

و في كثير من الأحيان يعاني التجار الفرنسيون من تسويق الأصباغ بسبب منافسة التجار الأجانب، حيث يفضل التونسيون شراء الأصباغ الجزائرية ذات الثمن الأرخص، إذ يبلغ ثمن الرطل الواحد(01)بياستر و ستة عشر(16) نصري، بينما يشترط البروفنصيون ثمن 02بياستر و 4/3، لكنهم نجحوا في أواخر الثمانينات من القرن من تشكيل كتلة واحدة مكنتهم من السيطرة على سوق الصوف الإسباني في الإيالة ، حيث احتكر التاجران (Porry)، و (Vincent) مهمة تزويد الإيالة به، بحيث ارتفعت أثمانه في هذه الفترة[4].

ب- المنسوجات الفخمة:

ينافس الجوخ الفرنسي العديد من الأقمشة المحلية التونسية، ويشتري هذا النوع فئة مميزة من أغنياء البلاد، كالدايات، والبايات وتوابعهم، وتعتبر مناسبات الأفراح والمهرجانات الرسمية أحسن وقت ملائم لترويج هذا النوع من الأنسجة، وكذلك في أوقات انطلاق المحلة، وذلك لحاجة الجنود لها، لكن هذه التجارة شهدت ركودا فظيعا مع نهاية القرن، وذلك بسبب هجرة

(1) Boubaker Sadok: op, cit, p134.
(2) Pierre Grandchamp: la France…,op, cit, T9, pp121-122.
(3) Boubaker Sadok: op, cit, p135.
(4) Op, cit, p136.

المشترين الأتراك نتيجة الحرب الأهلية، و تتغير حدة الطلب بحسب نوع الجوخ الفرنسي، فالنوع المفضل في تونس هو الآتي من منطقة اللانغدوك[1].

ج- مواد مختلفة:

تستورد الإيالة التونسية كذلك من فرنسا مواد أخرى مختلفة كالورق، والحرير[2]. ولا يمكن إغفال المواد الحربية من قائمة الواردات، وإن كانت بصفة غير شرعية، فرغم حظر الملك الفرنسي لتصدير السلاح، و الذخائر الحربية، إلا أنها ظلت تصدر في شكل مواد مهربة، إلى الإيالة التونسية[3].

ثانيا-المواد الغذائية:

أ-الخمر[4]:

يطلب الخمر كمادة أساسية في السجون التي تحوي مجموعة معتبرة من الأسرى المسيحيين، حيث يسمح للخمارين ببيعه هناك، وتتغير وتيرة الطلب عليه بحسب كمية منتوج العنب في تونس خلال السنة[5].

ب- التبغ:

انتشر استهلاك التبغ في تونس مع بداية القرن السابع عشر، إذ أصبح مطلوبا في المقاهي العمومية، و تشترك تجارة التبغ مع الخمر في كونها تدر أرباحا وفيرة على متعاطيها، حيث بلغ ثمن القنطار الواحد سنة 1687م في مارسيليا ثمانية(08)بياستر و نصف، بينما وصل ثمن بيعه في تونس إلى ثمانية عشر(18) و تسعة عشر(19) بياستر. ويشتهر كل من ج.بوايي و ج.إزنار في مارسيليا في تصدير التبغ نحو الإيالة التونسية، إذ تزدهر عملية البيع بين شهري ماي و جويلية من كل سنة[6]. ويحتكر التجار اليهود المقيمون بالإيالة عملية شراء التبغ، و هذا ما تبرره سيطرتهم على ديوان الجمارك[7].

---

(1) Boubaker Sadok: op, cit, pp132-133.
(2) Pierre Grandchamp: étude …,op, cit, p106.
(3) Paul Sebag: op, cit, p57.
(4) Masson: Histoire des établissements..., op, cit, pp130-131.
(5) Pierre Grandchamp: étude ...,op, cit, p107.
(6) Boubaker Sadok: Op, cit, p132
(7) Pierre Grandchamp: la France…,T10, op, cit, p279.

3-حركة النقل وموانئ التبادل التجاري:

أولا- الموانئ:

تمثل الموانئ القنوات الأساسية التي تتم عبرها المبادلات التجارية، وقد اختلف النشاط التجاري في الموانئ بحسب المنتوجات التي تنتجها كل مدينة، كما اشتركت كل من موانئ الساحل التونسي والجنوب الفرنسي بالخصوص في تنظيم تبادلات تجارية هامة على مدى القرن السابع عشر.

أ- موانئ الإيالة التونسية: وصف دارفيو الموانئ التونسية قائلا:" موانئ تونس مفتوحة في وجه جميع الشعوب، خاصة منها التي تأتي لغرض التجارة، حتى المالطيين أعداء الإيالة يحظون بالإستقبال عندما يأتون لغرض التجارة..."(1).

ويحتكر نشاط الموانئ في الإيالة التونسية فئتان من المجتمع وهما: القراصنة، و تجار القمح، إذ تتميز البنية المينائية بكونها جد متواضعة ، لكننا نستطيع تمييز نوعين من الموانئ؛ موانئ مجهزة للقرصنة، و التجارة بأنواعها، وأخرى مخصصة لتصدير القمح.

- الموانئ المجهزة للقرصنة :

كانت هذه الموانئ تجمع بين نشاطات القرصنة و التجارة، و من أبرزها:

- حلق الواد:

ظل ميناء حلق الواد من الموانئ الرئيسية للبلاد، نظرا لأهميته التجارية، خاصة فيما يتعلق بالتجارة الحرة غير المشروعة، لكن بعد الهجوم الإسباني الفرنسي المشترك عليه سنة 1609م، لم يعد ذلك الملجأ الآمن الذي تبحث عنه سفن القراصنة، حيث أصبح سيئ التجهيز، ضعيفا في مواجهة الأخطار، وقد وصفه أحد المسافرين مر بالميناء سنة 1700م قائلا:" الميناء في حالة سيئة جدا، وهو عبارة عن نصف حصن، وبدون خندق، يحتوي على ثمانية(8) أو عشرة(10) مدافع، يمكن الاستيلاء عليه بسهولة..." (2). إلا أنه ظل يمارس مهمة تموين العاصمة والسوق الكبير للإيالة(3).

---

(1) Ch. d'Arvieux: Mémoire de chevalier d'Arvieux 6T، Charles-Jean-Baptiste Delespine Libraire، Paris1725, T6, p57.

(2) A.N.P, Marine BIII 110, pp 166-168.

نقلا عن: Boubaker Sadok: op,cit, p83.

(3) Op, cit, p83.

– سوسة:

هو الميناء الرئيسي في الساحل الشرقي للإيالة، ومعظم مبادلاته التجارية متجهة نحو المشرق، و مالطا، وجنوب إيطاليا ، وبدرجة أقل إلى غرب أوربا، وبالرغم من موقعه السيئ تجاه الرياح، إلا أنه يتمتع بحوض عميق، وحماية أمنية تتمثل في مدافع قلعة المدينة، ويذكر بينيون أنه في نهاية القرن السادس عشر، كان ميناء سوسة يستطيع استقبال 30 غاليرة، وقد استطاع الحفاظ على هذا المستوى حتى في القرن السابع عشر، وذلك لأن التجارة غير المشروعة فيه كانت في نمو دائم[1].

– بترت:اشتهر ميناؤها بغاليرات القرصنة منذ نهاية القرن السادس عشر، وهو عبارة عن قلعة منيعة، وتتمتع المدينة والميناء معا بحامية تركية تفوق أربع مائة(400) جندي انكشاري وهذا في فصل الشتاء، أما في الصيف فتبلغ مئتين(200)جندي، مدعمين بعشرة(10) مدافع، و مواقع الرسو فيه محكومة بقناة مائية تفصلها عن البحر،كما يستطيع هذا الميناء استقبال وحدات من الحجم الكبير، كحاملات الأطنان[2]. لكن هذا الميناء تحول في نهاية القرن السابع عشر من ميناء للقرصنة إلى ميناء لتجارة الحبوب، وذلك بحكم موقعه القريب من موقع الرأس الأسود، بحيث شكل بحق مصدر ثروة مهم لمدينة بترت.

– بورتوفرينا(غار الملح):

لم يكن في بداية القرن السابع عشر سوى ميناء صغير تلتجأ إليه السفن المسيحية أو المسلمة التي تعرضت لتقلبات الجو، وهو قريب من بترت، أنشأه أسطى مراد بعد انتخابه دايا سنة1637م، حيث أوكل مهندسا إسمه موسى ببناء مدينة حول الموقع، وتشجيع الناس للإستيطان بها بالمال والمساعدة[3]، وذلك لمنع المسيحيين من اللجوء إلى هذا الميناء، وقد سكنها الأندلسيون بأعداد كبيرة[4].

---

(1) Jean Pignon: Un document inédit sur la tunisie au XVIIe siècle, in, C.T, 1961, N0 33-35, p 181.

(2) Pierre Grandchamp: la France…,T3, op, cit, p 290.

(3) ابن أبي دينار: مرجع سابق، ص 210.

(4) Paul Cézilly: Notice sur Porto Farina, Tunisie port corsaire et arsenal des beys, Person frères imprimerie, Paris 1912, P3.

يقع ميناء بورتوفرينا شمال بحيرة غار الملح، يبعد عن العاصمة التونسية بسبعة وخمسين(57) كيلومترا شمالا، وبأربعة و أربعين(44) كيلومتر شمال شرق بترت، إذ تبلغ مساحة البحيرة ثلاثين(30)كم، بحيث تأتيها المياه من واد مجردة، وتصب في البحر عبر قناة طولها خمس مائة(500) متر[1].

يتمتع الميناء بموقع ملائم لخروج السفن، و دخولها بواسطة دفع الرياح، كما يمثل سوقا رائجا لسهول القمح بباجة و الماضور، وتشهد تجارة المواد المهربة فيه نشاطا هائلا، خصوصا في نهاية القرن السابع عشر، و قد ساعد ذلك على استقرار فئة معتبرة من التجار الأوربيين بقرية الميناء، وتتميز اليد العاملة في الميناء بكون معظمها من الأسرى[2]. و قد شكل هذا الميناء طيلة القرن السابع عشر، مصدرا رئيسيا لصنع الجزء الأكبر من سفن القرصنة المتوسطة منها والكبيرة، بحيث يأتي الخشب المخصص لذلك من طبرقة، وكذلك من بعض البلدان الأوربية[3]. لكن المظهر العام للميناء يبدي عيبا خطيرا وهو تراكم الرمل المتسارع في الميناء، مما أدى بالإيالة إلى توسعته عام 1689م، ثم نزع الرمل منه سنة 1689م[4]، وللتسيير الجيد لنشاطاته الضرورية، فرض الباي ضريبة على السفن المسيحية، التي تتردد على الميناء قدرها عشرة(10) قروش على كل رحلة[5].ونظرا لأهميته الإستراتيجية، ظل ميناء بورتوفرينا هدفا منشودا من طرف أعداء الإيالة، الذين يرغبون إما بتدميره، أو بالاستيلاء على السفن التي تأوي إليه، حيث تعرض لهجوم انجليزي سنة 1655م، وآخر جزائري سنة 1694م، مما أدى إلى حدوث أضرار كبيرة به مع نهاية القرن[6].

– صفاقس:

مثّل ميناء صفاقس طيلة القرن السابع عشر، الشريك التجاري الأول والمفضل لموانئ الشرق، ويتميز الميناء باحتوائه على أوحال رملية تشكل عائقا في وجه سفن الأعداء، بحيث لا تستطيع هذه الأخيرة الاقتراب دون أن تترك أثرا، وتكشف عن موقعها[7].

---

(1) Paul Cézilly: op, cit, P9.
(2) Eugène Plantet: T1, op, cit, p604.
(3) Boubaker Sadok: op ,cit, p90.
(4) Jean Pignon: op, cit, pp 176-177.
(5) Boubaker Sadok: op ,cit, p91.
(6) Eugène Plantet: T1, op, cit, p523.
(7) Boubaker Sadok: op ,cit, p91.

وباستثناء هذه الموانئ الخمسة المجهزة، لا تملك الإيالة لاستقبال السفن سوى بعض الشواطئ المحصنة بحصون صغيرة، وهي : الحمامات-القليبية-المنستير-جربة. بينما تسمح لنا تجارة القمح بمعاينة موقعين مينائيين بارزين يشتركان في نشاط واحد، هما: طبرقة، والرأس الأسود.

- موانئ تجارة القمح:

- طبرقة:

وصفها أحد المعاصرين كالتالي:"توجد طبرقة في جزيرة قريبة من كثيب رملي عالي جدا، يفصله عن الأرض المجاورة نهر صغير يصب في البحر. بين كثبان الرمل، و طبرقة يوجد معبر تمر منه الدواب الحاملة للسلع، وعندما تقترب من هذا المعبر نجد ميناء جيد بالنسبة للمراكب، من الجهة الأخرى للكثيب يوجد ميناء كبير ترسو فيه السفن الكبيرة، وفي أسفل الموقع بنيت متاجر جميلة وكبيرة، حصن الميناء في مكان منخفض، وهو مزود بستة وثلاثين(36)مدفع، بالإضافة إلى وجود برج محمي بإثنين وعشرين(22) مدفعا"[1].

- الرأس الأسود:

يقع على قمة أحد الرؤوس البحرية المتقدمة من الساحل الشمالي للإيالة، ويبدو الميناء من الوهلة الأولى، جيد التحصين، مزودا بكل المرافق واللوازم الضرورية للتجارة، إذ يحتوي على مخازن، ومستودعات قادرة على احتواء ما يقرب من أربعين ألف(40000)ألف حمولة قمح، وأنواع عديدة أخرى من البضائع، ترسو فيه السفن الكبيرة القادمة من عدة وجهات باستثناء الشمال الشرقي، لكن هذا النقص لا يكاد يكون معيبا نظرا للسرعة الفائقة التي يتم بها شحن السفن، بحيث تستفيد سفينة تحمل أربعة آلاف(4000) قنطار من الشحن والإبحار في نفس اليوم[2].

دور هذين المينائين يختلف عن موانئ القرصنة ، فهما مركزان دون جمارك، ودون مراقبة، محميان بحامية تركية ضد القبائل المجاورة، ويشرف عليهما مسيرون أجانب يعملون على تصدير أكبر قدر من القمح في أقل وقت ممكن، وذلك للاستفادة من تقلبات السوق الأوربية،

(1) Boubaker Sadok: op ,cit, p91.
(2) Idem, p91.

وكذلك لتفادي أخطار التلف الناتج عن الرسو الطويل للسفن، خصوصا في موقع الرأس الأسود أين تهب الرياح بقوة هائلة، وترتفع نسبة الغرق، وقد وصف أحد البحارة سنة 1700 حادثة من هذا النوع قائلا:" رياح قوية، وبحر عظيم من جهة غرب-شمال-غرب تسببت في تلف (4975) مكيال قمح، سفينة من شركة الرأس الأسود...كل هذه السفن اصطدمت بالصخور وتعرضت للتحطم والكسر."[1].

ب- موانئ فرنسا:

تنحصر الموانئ الفرنسية التي تعنى بالتبادل التجاري مع الموانئ التونسية في منطقة الجنوب الفرنسي، حيث نميز منها أربعة موانئ[2]:

- مارسيليا:

هي أقرب منطقة لموانئ تونس وذلك بحكم موقعها الجغرافي، وقد مارس ميناء مارسيليا دورا رئيسيا في التجارة في البحر المتوسط منذ مطلع القرن السادس عشر، و نستطيع القول بأنه أصبح في النصف الثاني من القرن السابع عشر المحتكر الأول للتجارة مع بلاد المغرب عموما، ومع الإيالة التونسية بالخصوص.

-طولون (Toulon):

هو المنافس الأول لميناء مارسيليا، وكثيرا ما تعرضت السفن المارسيلية إلى مضايقات القراصنة الطولونيين الذين يعتبرونها المحتكر الأول للتجارة مع الإيالات العثمانية في شمال إفريقيا، وقد تميز ميناء طولون في هذه الفترة بنشاط هائل و ذلك نتيجة لحركة التصنيع التي كانت تشهدها المدينة .

-كاسيس (Cassis): تميز هذا الميناء بكونه أقل أهمية من الموانئ السابقة، حيث كانت مشاركته في المبادلات التجارية ضعيفة.

4- سيوتات (Ciotat):

عرف هذا الميناء بتصنيعه للسفن، حيث يتم استئجارها في معظم المبادلات التجارية، من طرف الفرنسيين، وكذلك التونسيين.

---

(1) Boubaker Sadok: op ,cit, p91.

.

(2) غطاس:مرجع سابق، ص 104.

تعتبر هذه الموانئ الأكثر تعاملا مع الإيالة التونسية، أما بقية الموانئ الأخرى، فتكاد تكون مشاركتها شبه منعدمة.

ثانيا– حركة النقل التجاري:

لم تكن الإيالة التونسية تملك بحرية تجارية بالمعنى الحقيقي، أو مشابهة لتلك التي تمتلكها الدول الأوربية، فباستثناء سفن القرصنة، كانت السفن المخصصة للتجارة في تونس تستأجر من الموانئ الفرنسية غالبا، خصوصا من "ميناء سيوتات"، لكن هذا لم يمنع من امتلاك بعض التجار من فئة الأعيان لسفنهم الخاصة في النصف الأول من القرن السابع عشر، أمثال التاجر "محمد سيالا"، والتاجر "محمد رايس الصفاقسي"، وقد ساهمت عدة أسباب في عدم وجود بحرية تجارية محلية بتونس خلال القرن السابع عشر، من بينها[1]:

- الخوف من القرصنة الأوربية؛

-عدم الاستقبال الجيد للتجار المسلمين من طرف الموانئ المسيحية؛

- التعطيلات الإدارية التي كان يتلقاها التجار الذين يتمكنون من الوصول إلى الموانئ الفرنسية، كالمقاطعة الجماعية من طرف التجار الفرنسيين، بالإضافة إلى عدم معرفة التجار التونسيين لتقلبات السوق الأوربية.

و يمكن إرجاع بساطة تركيبة السفن التجارية التونسية خصوصا في الربع الأخير من القرن السابع عشر، إلى تناقص نشاط القرصنة في هذه الفترة؛ فمعظم السفن التي كانت تستعمل للتجارة كانت من غنائم القرصنة.

و لم تلبي ورشات صناعة السفن في بورتو فرينا العدد الكافي لتكوين بحري تجارية بالمعنى الحقيقي، حيث كانت تعاني من نقص المواد الخاصة لهذه الصناعة، مثل: الخشب بأنواعه، الحبال، الأشرعة...الخ، بالإضافة إلى أن الإستيراد المباشر من أوربا كان ممنوعا إلا عن طريق التهريب[2]. و بذلك فإنه في ظل هذه الظروف كان اللجوء إلى وسائل النقل الأوربية أكثر

---

(1) Boubaker Sadok: op, cit, pp 98 -99.

أنظر أيضا:

Jean Mathiex: Trafic et prix de l'homme en Méditerranée aux XVIIe et XVIIIe siècles, in, A. E.S.C, 1954, N02, pp163-164.

(2) Paul Sebag: op, cit, p179.

فائدة بالنسبة للتونسيين، ونتيجة لهذا الوضع سيطرت الرايات الأوربية خاصة منها الفرنسية والإنجليزية على مسار السفن التجارية بين الدولتين؛ حيث هيمنت سفن ومراكب البروفونص، و اللانغدوك على المحور(تونس –مارسيليا) [1].

4-الجمارك:

تعتبر الوظيفة الأولى لديوان الجمارك مراقبة التجارة الخارجية للبلاد، كما يمثل موردا لعائدات هامة، وقد شكل بصفة دائمة مصدرا من مصادر الثروة لأصحاب النفوذ من الأتراك العثمانيين.

أولا- تنظيم الجمارك:

يحكم ديوان الجمارك مراقبته لكل المواقع التي تتم فيها عمليات التبادل التجاري بين الأوربيين وسكان الإيالة التونسية، إذ تحصل السفن المعنية بعملية التبادل على رخصة من طرف الديوان تسمح لها بمزاولة النشاط التجاري، كما يفرض الديوان عقوبات صارمة على كل شخص يمارس التجارة بدون رخصة ؛ إذ لا يمكنه الإستفادة من حماية القنصل، وفي كثير من الحالات تتم مصادرة أملاكه[2].

يقوم قائد الجمارك بتفريغ السفن القادمة إلى الميناء فور وصولها، كما يحدد الرسوم اللازمة على كل سلعة، إما نقدا أو عينا، وبعد ذلك يتم إرسال الحمولة إلى مستلميها. ويتم نقل السلع من السفن إلى ديوان الجمارك إجباريا عبر سفن صغيرة(les sandals)، يمتلكها الباشا، وفي بعض الأحيان تكون ملكا للتجار الخواص[3]. ويستفيد أعوان الجمارك من الكاتب إلى المخازني إلى المسؤول عن القياس، من جزء معتبر من الرسوم والضرائب المفروضة على السلع[4].

وقد تنازل الباشا مع بداية القرن السابع عشر عن مهمة تسيير الجمارك للباي، الذي بدوره تركها للراغبين في ذلك من أصحاب النفوذ، لكن بعد تولي البايات زمام الأمور وفرضهم السيطرة على البلاد، أصبح الباي وكاهيته المالكينن الفعليين لديوان الجمارك، وقد

---

(1) Boubaker Sadok: op, cit, pp 98 -99.
(2) Pierre Grandchamp: la France…,op, cit, T3, pp1-2.
(3) Boubaker Sadok: op, cit, p 62.
(4) Idem, p 62.

اشتهر الأعلاج بالخدمة في ديوان الجمارك، بينما بقي حضور العنصر المحلي محتشما، باستثناء بعض الأعيان[1].

وقسّم ديوان الجمارك حسب نوعية البضائع، إذ تنفرد بعض المنتجات كالجلود والشمع بأقسام خاصة مما يدل على ضخامة حجم تصديرها،كما تختلف الرسوم والضرائب المفروضة بحسب نوع السلع أيضا، وكذلك حسب مصدرها إما من الدول المسيحية، أو من الولايات التابعة للدولة العثمانية، وقد جرت العادة أن تدفع الأولى نسبة عشرة في المائة(10٪) من حمولتها عند الدخول، ونسبة خمسة في المائة(5٪) عند الخروج، بينما تدفع الثانية نسبة ثلاثة في المائة(3٪) ضريبة دخول، و أربعة في المائة(4٪) عند الخروج[2].

وترتبط الرسوم المفروضة على الرسو، بمصدر السفن وحجمها، ففي سنة 1610م قدرت قيمتها بمائة(100)أوقية ذهبية اسبانية، أما في سنة 1626م فارتفعت إلى مائة وثمانية عشرة(118) أوقية و أربعة وستين(64) نصري[3]. وحددت من جديد سنة 1666م بنسبة عشرة في المائة(10٪) من حمولة السفينة ضريبة على الخروج، و خمسة عشرة في المائة(15٪) ضريبة على الدخول، حيث بلغت مائة و سبعة و أربعين(147) بياستر تقريبا[4]. وتفرض على الحبوب أعلى قيمة جمركية، إذ يشترط على الكافي الواحد الموجه للتصدير قيمة 02 بياستر و ربع، لكن هذه القيم ليست دائما ثابتة فقد تغيرت على مدى القرن، فمثلا كانت الضريبة المفروضة على طن من الخمر تقدر بتسعة عشرة(19) بياستر و خمسة وثلاثين(35)نصري سنة 1638م، بينما بلغت ثلاثة وعشرين(23) بياستر سنة 1666م[5].وتلغى أحيانا هذه الرسوم، أو تخفض حسب شروط المعاهدات التي تربط الدولتين، كما حدث سنة 1665م التي اعتبرها المؤرخون بداية لسلسلة المعاهدات غير الشرعية مع تونس، بحيث اتخذت هذه المعاهدة مرجعا لكل المعاهدات التي عقدت بين الدولتين خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، ففي سنة 1685م مثلا خفضت هذه القيمة إلى ثلاثين(30) بياستر[6].

---

(1) Paul Sebag: op, cit, p180.
(2) Boubaker Sadok: op , cit, pp 64-66.
(3) Pierre Grandchamp: la France…,op, cit, T3, p191.
(4) Boubaker Sadok,:op , cit, P65.
(5) Op, cit, pp 66-67.
(6) Op, cit , p 67.

ويمكننا القول بأنه في النصف الثاني من القرن السابع عشر، أصبحت القيم الجمركية تفرض بالقوة على الإيالة من طرف الفرنسيين، ولقد استاء العديد من البايات في أواخر القرن من انخفاض نسبة الرسوم الجمركية على السفن الفرنسية، مما دفعهم للإعتراض في كثير من المناسبات، لكن الأساطيل الفرنسية كانت تحسم الأمر في كل مرة.

ومم تقدم ذكره، نستنتج أن المبادلات التجارية بين تونس وفرنسا شهدت أوضاعا متذبذبة في النصف الأول من القرن السابع عشر، لكن بحلول النصف الثاني عرفت هذه الأخيرة انتعاشة نوعية وذلك بسبب استقرار العديد من التجار الفرنسيين بالمنطقة نتيجة البنود المشجعة لمعاهدة 1665م، إلا أنه يظهر جليا أن كفة المبادلات كانت راجحة دوما لحركة التصدير، حيث كانت تونس بلدا مصدرا بالدرجة الأولى ، بينما لم تقتصر وارداتها سوى على بعض السلع الكمالية أو الذخائر الحربية.

المبحث الثالث

التجار والعملات المستعملة:

1-التجار الفرنسيون:

إلى جانب الشركات التجارية الفرنسية في تونس، عرفت الإيالة تركيبة متنوعة من التجار الفرنسيين الخواص على مدى قرون عديدة، ففي القرن السادس عشر شهد حي باب البحر حركة تجارية أوربية نشيطة، مصدرها ميناء حلق الواد، لكن هذه الحركة عرفت تراجعا كبيرا مع نهاية العهد الحفصي، متأثرة بالإضطرابات السياسية و العسكرية التي عاشتها البلاد، لكن مع تأسيس القنصلية الفرنسية في تونس سنة 1577م توافد العديد من التجار الخواص ضمن شركات صيد المرجان على السواحل التونسية[1].

وقد اصطدم معظم التجار بادئ الأمر بمشكل المأوى، حيث اضطروا إلى السكن في مخازن ديوان الجمارك، لكن مع النصف الثاني من القرن السابع عشر تمكن التجار من افتكاك حق تأسيس فنادق خاصة بهم[2]، إذ تم إحصاء ثلاثة فنادق سنة 1655م يمتلك الفرنسيون واحدا منها، بينما يقتسم الانجليز والهولنديين فندقا آخر مناصفة، و خصص الفندق الثالث لليهود[3].

وقد كان فندق الفرنسيين أحسن الفنادق و أوسعها، كون قنصلهم الممثل الأول لمختلف الجنسيات الأوربية باستثناء الإنجليز والهولنديين[4]. وقد تطور الوضع في نهاية القرن، حتى شكل الفندق و القنصلية نواة لحي فرنسي كبير، مندمج وسط المتاجر المحلية للعاصمة و الورشات[5].

---

(1) Boubaker Sadok:op , cit, p140.
(2) Pierre Grandchamp: la France…,op, cit, T6, p186.
(3) Boubaker Sadok: op, cit, p 141.
(4) شارل أندري جوليان: تاريخ افريقيا الشمالية، 3 أجزاء، تع محمد مزالي والبشير بن سلامة، ط3، الدار التونسية للنشر تونس 1985، ج2ص 361.
(5) Boubaker Sadok: op, cit, p 141.

جدول لعدد التجار الفرنسيين المقيمين بتونس بين 1603 م و1699م[1].

1603	1604	1607	1613	1617	1646	1648	1658	1661	1671
06	07	06	10	09	11	07	09	10	10
1689	**1691**	**1692**	**1693**	**1694**	**1695**	**1696**	**1697**	**1698**	**1699**
05	06	07	12	12	10	10	09	07	15

وبالرغم من قلة عدد التجار الفرنسيين المقيمين بتونس، إلا أن مدة إقامتهم قد تدوم لسنوات طويلة، كما هو الحال بالنسبة للتاجرين هيركول تمانيي(1607م-1617م)، و سيمون ميرلي(1692م-1732م)[2]، وكذلك لويس صابان(1678م-1710م)،ونيكولا بيرونجي(1684م-1706م)[3].

أولا–علاقة التجار الفرنسيين بالإيالة التونسية:

تعتمد علاقة التجار بالسلطات التونسية على الوزن الذي يحتله هؤلاء في عملية المبادلات، وقد امتاز الفرنسيون عن غيرهم من الأوربيين بالطموح الواسع وحب المغامرة؛ إذ استطاعوا أن يحتكروا عمليات النقل والتوزيع لأغلب المبادلات التجارية بين الإيالة التونسية و مختلف الموانئ الأوربية، والمشرقية.

وقد شهدت علاقة التجار الفرنسيين بالسلطات التونسية أطوارا مختلفة، كانت نتاجا للأوضاع السياسية و الإقتصادية التي مرت بها البلاد، إلا أننا نستطيع الإقرار بأن الوضع العام كان مقبولا، والدليل على ذلك طول مدة إقامة الكثيرين من التجار، ورغم حالة الإضطراب السياسي الذي ميز الإيالة خلال القرن السابع عشر، لم يتوقف النشاط التجاري عن النمو، وفي أقصى الحالات يضطر هؤلاء لشراء الأمن، دون أن يكون هناك خطر على حياتهم ، كما حدث سنة 1677م،حيث طلب الباي من كلا القنصلين الفرنسي و الإنجليزي دفع مبلغ من المال مقابل حمايتهم ورعاياهم أثناء الحرب، وكثيرا ما يكتفي التجار بالمراقبة عن كثب، وانتظار عودة الهدوء دون أن يضطروا للهجرة[4].

(1) Boubaker Sadok: op, cit, p142.
(2) Yvan Debbasch: la nation …, op, cit, pp 64-68.
(3) Boubaker Sadok: op ,cit, p141.
(4) Idem, p 141.

وقد شهد النصف الثاني من القرن السابع عشر اتساعا في مجال المبادلات التجارية بين البلدين، وذلك بعد استقرار عدد هائل من التجار في مدن مختلفة بالإيالة كسوسة والمنستير، و صفاقس وجربة، وبترت، وذلك إثر تعيين فرنسا لنواب القنصل بها، حيث لاقت تجارتهم أرباحا مضاعفة عما كان عليه الوضع في العاصمة التونسية[1].

وقد ربطت هؤلاء التجار علاقات صداقة مع أصحاب الديوان، فنجد البعض منهم يعفون من الرسوم المفروضة على البضائع المستوردة، أو ضريبتي الدخول والخروج، نتيجة علاقاتهم الطيبة مع الباي و أعوانه[2].

كما جسدت تونس في القرن السابع عشر، مثالا للتسامح الديني، والتعايش بين مختلف الأمم والديانات، حيث حظي الفرنسيون عموما، وعلى رأسهم التجار بحق ممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية، سواءا في الفنادق، أو في السجون، وقد دلّ على ذلك تعدد الكنائس المسيحية على الأراضي التونسية، ففي العاصمة تونس وحدها، كانت توجد ثماني(08) كنائس، وقد مارس البروتستانت منهم كذلك شعائرهم الدينية بكل أريحية إلى جانب القنصل الإنجليزي، على عكس ما لاقوه في فرنسا على يد لويس الرابع عشر[3]. كما تمتع اليهود كذلك ببيعهم في حاراتهم المخصصة[4].

وقد مثلت فترة القناصل اللعازاريين أحسن مثال عن سياسة التسامح الديني التي أبدتها تونس إزاء الأمم المسيحية عامة، والأمة الفرنسية خاصة[5].

ثانيا –المنافسة الإنجليزية:

عانت التجارة الفرنسية على مدى القرن السابع عشر من منافسة نظيرتها الإنجليزية، و قد اشتهر الإنجليز بالتجارة في كل أنواع البضائع، حيث عملوا على الإستفادة من تقلبات العلاقة بين الإيالة التونسية ونظيرتها الفرنسية، ليحتلوا ولو مؤقتا الدور الذي يقوم به التجار الفرنسيون في الإيالة التونسية، كما اهتموا طيلة القرن بمراقبة السوق الأوربية، إذ ترتبط نوعية

---

(1) Pierre Grandchamp: la France…,op, cit, T8, p56.
(2) Boubaker Sadok: op ,cit, p141.
(3) Pierre Grandchamp: la France…,op, cit, T9, p625.
(4) Boubaker Sadok: op ,cit, p145.
(5) Pierre Grandchamp: la France…,op, cit, T9, pp152-153.

بضائعهم المستوردة من تونس بحسب حاجة السوق الأوربية إليها، كما لا يتوانون في الإستفادة من أي صفقة مربحة حتى التجارة في مواد القرصنة، وكانوا يقتنصون أوقات المجاعات والحروب لتكثيف نشاطاتهم التجارية. وقد امتاز القناصل الإنجليز بكونهم من أبرع التجار حيث تعاطوا التجارة في المواد المهربة، خصوصا منها المواد الحربية، كالذخائر وعتاد السفن، ففي سنوات الحرب الأهلية في تونس مثلا، تمكنوا سنة 1683م من بيع خمس مائة (500) برميل من البارود، وفي 1699 م قايض القنصل الإنجليزي ألف(1000) كافي من القمح بقطع من المدفعية، وبعض لوازم السفن، وكثيرا ما يعتمدون في تسويق سلعهم على التجار البنادقة[1].

2-التجار التونسيون:

لم يكتف التجار التونسيون بدور الوسيط بين الأوربيين والسوق المحلية التونسية، بل تعدوا ذلك إلى مساهمين في تجارة أوربا المتوسطية، إذ يمكننا تمييز فئتين من التجار:

أولا-الأرستقراطية التجارية:

تميزت هذه الفئة بقوتها، ونفوذها، وبمواردها المالية المعتبرة التي كونتها من القرصنة و الإحتكارات التجارية، حيث جمعت هذه الفئة بين كل من النشاط التجاري، والسياسي، وقد امتد نشاط البعض منهم إلى الموانئ الكبرى لمنطقة البروفونص الفرنسية، وكذلك إلى موانئ جنوب إيطاليا، فقد مارس العديد من البايات والدايات التجارة، حيث نجح يوسف داي في عقد عدة صفقات مربحة منها بيعه لثمان مائة(800) كافي من القمح إلى تاجرين جنوي وفرنسي سنة 1619م، كما قام سنة 1626م ببيع كميات كبيرة من الصوف الإسباني إلى مجموعة تجار أوربيين، وقد اهتم يوسف داي بالتجارة في الأسرى وهياكل السفن، فقد جلبت له هذه التجارة سنة 1612م مثلا(3523)أوقية ذهبية، و(425) سوكان بندقي و(640) فرنك.ولا يمثل يوسف داي إلا نموذجا لأصحاب النفوذ السياسي، الذين يهتمون بالتجارة مع الموانئ الأوربية، فقد اشتهر بايات الإيالة في أواخر القرن بالتجارة في الحبوب والزيوت و الأصواف كذلك، بحيث يشترون هذه المواد بأثمان منخفضة، ويعيدون بيعها بأسعار تفوق الضعف للتجار الأوربيين[2].

---

(1) Boubaker Sadok: op, cit, pp158-159.
(2) Op, cit, p 168.

كما اشتهر الأعلاج من ذوي المناصب السامية في الدولة بالتجارة مع البلدان الأوربية، فرغم اعتناقهم الإسلام، إلا أنه ظلت تربطهم علاقات مع عائلاتهم و أصدقائهم في مواطنهم الأصلية، حيث ارتبطوا معهم بشراكات تجارية، ونميز من بين الأعلاج الذين اهتموا بالتجارة مع فرنسا "القايد رجب" أصيل بلدة سيوتات الفرنسية، حيث بوأه منصبه–قائد لديوان جمارك تونس و ديوان الجلود بجمارك صفاقس– لأن يراقب كل العمليات التجارية لموانئ تونس، بالإضافة إلى خبرته السابقة في تأمين السفن، مما سمح له بعقد شراكات عديدة مع تجار فرنسيين و ليفورنيين يهود، تكون فيها الأرباح مناصفة، لكن أكثر تعاملاته التجارة كانت مع موطنه الأصلي سيوتات إلا أنها كانت موجهة نحو ليفورن. وقدكانت أرباح تجارته تعود لحسابه الخاص، أو بالشراكة مع أخيه "رينييه". ولا يكتفي القائد رجب بالتجارة مع الموانئ الفرنسية والإيطالية بل تعدى ذلك إلى بلدان المشرق، إذ كون شراكات عديدة مع تجار أندلسين ، حيث يقوم باستئجار السفن من ميناء سيوتات، لإرسالها إلى مدن مشرقية عديدة كسالونيك مثلا، وقد كانت صفقاته في الإيالة ناجحة، خصوصا في صفاقس، أين مارس تجارة الزيوت والأصواف[1].

وقد احتل "مصطفى القردناس" رئيس جماعة الأندلسيين في عهد يوسف داي مكانة مرموقة، أهلته لممارسة التجارة مع الأوربيين،حيث كان يملك فرقة خاصة به من الجنود يقارب تعدادها الأربعة آلاف، واعتمد في تمويل تجارته على عائدات مستثمرته الزراعية "كرومباليا" (Grombalia)، التي تبعد عن تونس بثلاثين(30) كيلومتر، حيث اختص في تجارة الأسرى الذين كان يشتريهم من القراصنة، ويقوم بتحريرهم بعد دفع فديات معتبرة، كما كان يوجه جزءا منهم للعمل في مستثمرته الزراعية، وقد لعب القردناس دورا أساسيا في نقل الأسرى المحررين ذوي الأصول الإيبيرية، وبالإضافة إلى تجارة الأسرى مارس أيضا التجارة في هياكل السفن[2].

ونميز من أعيان الفئة المحلية، التاجر "محمد سيالة" أصيل مدينة صفاقس[3]، الذي استطاع تأسيس تجارة ناجحة مع عدة بلدان أوربية، كالدويلات الإيطالية، وبلدان المشرق،

(1) Pierre Grandchamp: la France…,op, cit, T5, op, cit, pp33-35
(2) Boubaker Sadok: op ,cit, p170.
(3) Pierre Grandchamp: la France…,op, cit, T3, pp 2-3-129-205-319

حيث كان يملك مجموعة من الوكلاء يقومون بإدارة أعماله في هذه البلدان، كما كانت له سفنه الخاصة، لكن هذا لم يمنعه من استئجار السفن الفرنسية لنقل بضائعه، بالإضافة إلى أنه مارس تجارة السفن الناجمة عن عائدات من القرصنة، كما مارس أيضا تجارة الأسرى[1].

ثانيا– التجار الصغار:

مارست فئة معتبرة من التجار التونسيين النشاط التجاري مع البلدان الأوربية، بعيدا عن الدائرة السياسية، وقد نجح العديد منهم في إدارة عملياتهم التجارية وهم مستقرون بالأراضي التونسية، بينما استقر آخرون في البلدان التي ارتبطوا معها بالتجارة.

أ–**الأندلسيون:**

اقتحم الأندلسيون في العشرين سنة الأولى من قدومهم فروعا عديدة في التجارة مع بلدان أوربا، حيث اهتموا في هذه الفترة بتجارة الجلود، كما أسسوا استثمارات ناجحة في صناعة الصابون، والبلاط بالشراكة مع تجار فرنسيين ويهود ليفورنيين، ومن بين العوامل التي أدت إلى نجاحهم معرفتهم باللغة الإسبانية، وخبرتهم في التعامل مع اليهود ذوي الأصول الإيبرية والمقيمين بالأراضي التونسية، بالإضافة إلى أنهم قد وظفوا جل أموالهم، التي قدموا بها من إسبانيا في الميدان التجاري. إلا أنه ومع النصف الثاني من القرن توجه معظم هؤلاء الأندلسيين إلى حرف أخرى أكثر استقرارا، حيث عملوا في ميدان الصياغة، وامتهنوا حرفا عديدة كان من أبرزها صناعة الشاشية، التي برعوا فيها ولاقت رواجا كبيرا على مستوى بلدان المشرق، وكذلك أوربا[2].

ب–التجار المحليون:

لا يتردد التجار المحليون ذوي المستويات المتواضعة كثيرا على الموانئ الأوربية، فمنذ مذبحة الوفد الجزائري في مارسيليا سنة 1620م ، قلّ عدد المترددين على الموانئ الفرنسية، إذ لم تكن المجتمعات الفرنسية عموما مشجعة لأن يقيم بينها تجار مسلمون؛ حيث لم يتوفر هؤلاء على أدنى شروط الإقامة العادية، و رغم نصوص المعاهدات التي نصت على مبدأ المعاملة بالمثل، إلا أننا نجد الجانب الفرنسي دوما هو المستفيد الأول بينما يبقى الطرف التونسي في تبعية دائمة.

---

(1) Boubaker Sadok: op ,cit, pp 170-171.
(2) Op ,cit, pp 172-173.

لكن هذا لم يمنع من وجود بعض التجار المحليين كانوا على علاقة غير مباشرة مع الموانئ الفرنسية، حيث مارسوا التجارة مع بعض الموانئ الإيطالية التي تتعامل مع عدة موانئ فرنسية، نذكر من بينهم "الحاج إبراهيم العصفوري"، الذي كان والده على علاقة مباشرة مع شركات المرجان مع مطلع القرن السابع عشر[1].

3- العملات والمكاييل:

أولا-العملات:

عرفت الإيالة التونسية خلال القرن السابع عشر، وضعية مالية صعبة دفعتها إلى الاستعاضة بالعملة الأجنبية الأوربية عن العملة المحلية، وهذا ما يفسره تنوع العملات المتداولة في هذا القرن، مثل: أوقية الذهب الإسبانية، أو الريال الفضي...إلا أنه يمكننا تصنيف هذه العملات حسب معدنها إلى ثلاثة أنواع : العملة الذهبية، العملة الفضية، و العملة النحاسية.

أ-العملة الذهبية:

احتلت "أوقية الذهب الاسبانية"(l'ecu d'or) مع بداية القرن السابع عشر، المركز الأول في التداولات المالية للإيالة مع مختلف بلدان أوربا، ثم يليها "السوكان البندقي"، لكن هذه العملات تراجعت في العشرينيات من هذا القرن ليحل محلها الريال الفضي(la piastre)، ويبقى "السلطاني" هو العملة الذهبية الوحيدة التي تسك في تونس، لكن استعمال هذه العملة كان محليا أكثر منه دوليا باستثناء المعاملات مع دول المشرق[2]، إذ تعادل عملة السلطاني ثمانين(80) نصري، وفي نهاية القرن أصبحت تعادل اثنين(02) بياستر[3] .

ب-العملة الفضية:

- **البياستر(الريال):**

انتشر الريال في بداية القرن السابع عشر، في المعاملات التجارية، ومنذ تاريخ 1630م أصبح هذا الأخير العملة الحقيقية للبلاد، حيث توغل في الأرياف، وقد ساهم الأندلسيون

---

(1) Boubaker Sadok: op ,cit, p174.
(2) Op ,cit, pp 78-79.
(3) Toufik Bachrouch: formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVIIe siècle, publication de l'université de Tunis, Tunis 1977, p111.

القادمون من إسبانيا بشكل مباشر في انتشار هذا النوع من العملة، كما ساهمت القرصنة في تداول العديد من العملات في تونس، وعلى رأسها الريال الإسباني، ففي سنة 1632م مثلا: استولى قراصنة تونس على غاليرتين إسبانيتين تحملان أربعة و أربعين(44) صندوقا نقديا[1]، كما تمكنوا سنة م1653 من حجز(1558) ريال[2].

لكن القرصنة لا تشكل سوى مصدر مؤقت، لجلب العملة إذ لا يمكنها توفيرها بصورة دورية ومنتظمة، بخلاف التجارة التي ظلت المصدر الأساسي لها، حيث اشتهرت الموانئ الأوربية المتعاملة تجاريا مع تونس على غرار مارسيليا، جنوا، ليفورن بتداول البياستر.

و قد جرت العادة أن تأتي السفن الفرنسية إلى تونس نصف محملة بالعملة، كما مثلت شركة الرأس الأسود مصدرا هاما لتزويد الإيالة بالبياستر الإشبيلي، وذلك نظرا لضخامة حجم تعاملاتها، خصوصا في تجارة القمح[3].

كما تعددت أنواع البياستر، و أحجامه في تونس على مدى القرن السابع عشر، حيث انتشر البياستر الإشبيلي، والمكسيكي، إذ يعادل كل من هذين الأخيرين قيمة اثنين وخمسين(52) نصري[4].

كما ظهر هناك نوع آخر منه ، و هو البياستر ذو الثمانية ريالات، الذي غزا الأسواق التونسية أواخر القرن السابع عشر، ريال صغير الحجم ، عرف بالريال المقطوع، وهو أقل جودة من الريال الذي انتشر في بدايات القرن، و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على الأزمة النقدية التي كانت تعيشها البلاد نتيجة أوضاع الحرب الدائمة[5].

-الأسبر(النصري):

جزء من البياستر، وهو عملة محلية الصنع تستعمل في المعاملات اليومية، ويساوي النصري52/1من البياستر الإشبيلي، وهو ذو شكل مربع أشبه بالدرهم الموحدي، يبلغ وزنه

---

(1) Eugène Plantet: T1, op, cit, pp116-117..
(2) Pierre Grandchamp: la France…,op, cit, T6, p154.
(3) قدور عبد المجيد: النشاط الإقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني، في، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر 2007، العدد28، ص 277.
(4) Toufik Bachrouch: op, cit, p111.
أنظر أيضا: Paul Sebag: op, cit, p168.
(5) Boubaker Sadok: op, cit, p80.

0.450غ ، وقد تلاشى استعمال هذه العملة مع نهاية القرن، حيث انتشرت أنواع رديئة منه، و عزف التجار عن تداوله[1].

ج–العملة النحاسية(المحلية):

–البورب(الفلس): هي أصغر وحدة في العملات المتداولة في تونس، وتعادل 12/1 نصري، و 624/1 بياستر، وتسك البوربة بأمر من السلطان العثماني، وتبقى هذه العملات محلية التداول، حيث منع استعمالها مع مطلع القرن الثامن عشر[2].

لقد ظل موضوع جلب العملة هدفا يتبناه كل باي على مدى القرن السابع عشر، وكنتيجة لهذا الوضع انتهجت السلطات التونسية سياسة الانفتاح التجاري على البلدان الأوربية، الأمر الذي ساقها للإندماج شيئا فشيئا في نسق الاقتصاد المركنتيلي، الذّي ساهم في استنـــزاف موارد البلاد، وذلك بالتوقيع على العديد من التنازلات قننت في شكل معاهدات، وانعكست بدورها سلبا على الإيالة.

ثانيا– المكاييل:

يعتبر **الكافي**(caffiz)، و**المطر**(mettar)، المكيالين الأكثر شيوعا واستعمالا في الإيالة خلال القرن السابع عشر، إذ ارتبط الكافي بأوزان الحبوب، بينما تعلق المطر بسعات الزيت[3]، وتختلف المكاييل بين الموانئ، و مختلف ربوع الإيالة، بحيث نجد المكاييل ذات الأحجام الكبيرة في المناطق التي تشتهر بالإنتاج، بينما نجد الأصغر حجما في المناطق ذات الطابع الاستهلاكي.

أ– الكافي:

اختلفت قيم الكافي، على مدى القرن السابع عشر، إذ يذكر"تاج العارفين البكري" سنة 1615م، أن قيمة الكافي تعادل ستة و أربعين(46) ويبة، إذ تعادل كل ويبة اثني عشر(12)

---

(1)Boubaker Sadok: op, cit, p80.
Paul Sebag: Les monnaies tunisiennes au XVIIe siècle, in, RE.M.M.M, 1990,N°55-56, p 270.
(2) Paul Sebag: la régence… op, cit, p169.
(3) R. Dusgate: Notice sur les poids, mesures, et monnaies de Tunis et sur leur rapports avec ceux de France et d'Angletrre, Barrois l'Ainé-libraire, Paris 1832, pp 29-32.
أنظر أيضا:
Horace Doursther: Dictionnaire universel des poids et mesures anciennes et modernes, M.Hayez-éditeur, Bruxelles 1840, p77.

صاعا؛ أي ما يقارب خمس مائة و اثني عشر(512) رطلا، بينما يورد "توماس داركوس"[1] (Thomas D'arcos) في إحدى رسائله خلال سنوات 1625م-1637م، أن الكافي يعادل ستة عشر(16)ويبة؛ أي ما يساوي ثلاث مائة (300)كغ[2].

وتختلف الشهادات حول قيم الكافي مقارنة بالأوزان المارسيلية، حيث يورد بلانتي، أن قيمة الكافي سنة 1623م تعادل ثلاث وزنات مارسيلية ونصف؛ أي ما يعادل خمس مائة وستين(560) لتر [3]. بينما يحدد القنصل سورهاند قيمته في نهاية القرن، وبالضبط سنة1691م بوزنتين مارسيليتين ونصف(deux charges et demi de marseille)[4]، و يحصي بيرونجي في أواخرالقرن السابع عشر، وبداية القرن الثامن عشر قيمة الكافي بثلاث مائة وعشرين(320)كغ، أي ما يعادل وزنتين مارسيليتين وثلث[5]. هذا التباين في القيم ، يدل على أن مكيال الكافي ظل في تناقص مستمر طيلة القرن السابع عشر.

ب- المطر:

تختلف قيم المطر حسب مدن الإيالة، فنجد مطر سوسة يعادل أربعين(40) رطل تونسي، بينما يعادل مطر بورتوفرينا اثنين وثلاثين (32) رطل، وهو الأصغر[6].

ومقارنة بالمكاييل المارسيلية ، نجد أن[7]:

- 01 مطر تونسي= 44 رطل مارسيلي(livre de marseille).
- 01 مطر من سوسة = 50 رطل مارسيلي.

---

(1) مستشرق فرنسي ، وقع في الأسر من قبل قرصان جزائري سنة 1625م، قرب ميناء طولون، وبيع في تونس، لكنه أخذ حريته بعد اعتناقه الإسلام طواعية سنة 1632م تحت إسم عصمان داركوس. أنظر:

Pierre Grandchamp: la France…,op, cit, T4, pXV.

(2) Boubaker Sadok: op, cit, p70.

(3) Eugène Plantet: op, cit, T1, p 60.

(4) Pierre Grandchamp: la France…,op, cit, T9, p350.

(5) Boubaker Sadok: op, cit, p72.

(6) Op, cit, p73.

(7) Eugène Plantet: op, cit, T1, p230.

جدول يبين الفروق بين قيم المطر بين موانئ الإيالة[1].

100 مطر			
المنستير	**سوسة**	**صفاقس**	**جربة**
=			
124 و 2/1	125	137 و 2/1	200
مطر تونسي			

و مجمل القول فإنه لا يمكننا مقارنة الحركة التجارية الفرنسية في البلاد التونسية بنظيرتها التونسية في فرنسا، فقد سعت عوامل عديدة إلى أن تلقى الفئة الأولى كل عوامل النجاح و الإستقرار في البلاد التونسية، كان أهمها وجود قنصل ممثل يرعى مصالحها التجارية، عن طريق معاهدات واتفاقيات قانونية؛ حيث تمكن التجار الفرنسيون خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، من احتكار التجارة مع تونس،كنتيجة للبنود المشجعة لمعاهدتي 1666م، 1685م، إذ اضطرت الإيالة إلى التوقيع على عدة تنازلات اقتصادية هامة، وذلك نتيجة للأوضاع السياسية المتدهورة التي عاشتها خلال معظم هذه الفترة، وقد سمح هذا الوضع بتزايد ونمو التأثير الفرنسي في الوضع الإقتصادي للإيالة، والذي بلغ ذروته مع نهاية القرن.

(1) Dusgate: notice sur les poids…, p33.

خاتمة

ومن خلال هذه الدراسة توصلت إلى مجموعة من الإستنتاجات يمكن إجمالها فيما يلي:

1- تأثرت العلاقات السياسية والتجارية بين تونس وفرنسا خلال القرن السابع عشر، بالأوضاع السياسية و الإقتصادية التي عاشتها كلا الدولتين، كما تحكمت فيها جملة من العوامل أهمها: التجارة، القرصنة، الأسرى، القناصل.

2- اعتمدت فرنسا على قناصلها في تتبع أحداث الإيالة التونسية، و الإستفادة من الظروف السياسية التي مرت بها ، وذلك لخدمة المصالح الفرنسية، حيث لم يمارس هؤلاء دورا تمثيليا فحسب بل لعبوا دورا أساسيا في الجوسسة، والتجارة .

3- تميزت العلاقات السياسية بين الإيالة التونسية وفرنسا خلال القرن السابع عشر، بطابع التناقض والغموض، حيث تأرجحت العلاقة بينهما في النصف الأول منه بين السلم والحرب، وتطورت خلال النصف الثاني إلى سياسة عداء صريح، لتميل نحو السلم في الثلث الأخير من نفس القرن .

4- لم ترضخ الإيالة التونسية إلى غاية سنة 1665م، لأي ضغوط تتعلق بوقف القرصنة، أو تخفيض الرسوم الجمركية على السلع، وقد سعت لتأكيد استقلاليتها عن الباب العالي باتباع سياسة الإنفتاح التجاري على الدول الأوربية، والتي كانت بالدرجة الأولى لصالح فرنسا، حيث كان القنصل الفرنسي الواسطة الوحيدة بين التجار الأوربيين والسلطات التونسية باستثناء الإنجليز والهولنديين الذين كانوا يتمتعون بقنصلياتهم الخاصة.

5- ابتداءا من النصف الثاني من القرن السابع عشر، شهدت فرنسا نموا لقوتها البحرية على يد الوزير ، فعملت على تغيير إستراتيجيتها تجاه البلاد التونسية، وبداية من حملة 1665م، أخذت فرنسا تفرض بالقوة، ما لم تستطع الحصول عليه في النصف الأول من القرن .

6- لم تكن الحملات العسكرية الفرنسية التي وجهت إلى الموانئ التونسية، تهدف إلى الحد من نشاط البحرية التونسية فحسب، فقد اعتمدت فرنسا، اللجوء إلى استعمال القوة كلما أحست بالخطر على مصالحها الاقتصادية، وقد لعب الطرف الانجليزي والهولندي دوره في تحريك هذه العملية، وهذا ما تثبته حملة دستري سنة 1685م، التي مكنت فرنسا من افتكاك مركز الرأس الأسود من الإنجليز ، حيث ظهر التنافس الانجليزي الفرنسي جليا في أواخر القرن السابع عشر.

7- تميزت العلاقات التجارية بين تونس وفرنسا بكونها أحسن حالا من حالها مع الجزائر وطرابلس، ويعزى ذلك إلى ميل الإيالة للسلم في غالب الأحيان ، وتشجيعها للتجارة الأوربية، حيث أبدى الدايات خلال مراسلاتهم مع ملوك فرنسا، رغبتهم الدائمة بزيادة عدد التجار الأجانب في تونس.

8- ظلت الإيالة التونسية طيلة القرن السابع عشر، ممون القمح الرئيسي لإقليم البروفونص الفرنسي الذي أهلكته المجاعات وفترات الجفاف، حيث ساهمت محاصيل القمح بالإضافة إلى الجلود والزيوت وكذلك المرجان في تأسيس حركة تصنيع هائلة بالجنوب الفرنسي مع أواخر القرن، أدت إلى حدوث نهضة اقتصادية في مختلف المجالات.

9- مكنت العلاقات التجارية التونسية مع فرنسا، خاصة و أوربا عامة، الإيالة التونسية من التخلص من الركود الإقتصادي للقرن السادس عشر، و سمحت لها بالإندماج في حركة التيارات التجارية للبحر المتوسط خلال القرن السابع عشر.

10-كانت الأرباح الفرنسية الناتجة عن التجارة مع تونس، أكبر بكثير مقارنة بالأرباح التي تجنيها الإيالة ، إلا أنه لا يمكننا نفي بعض الآثار الإيجابية للعلاقات التجارية مع فرنسا على الأوضاع الإقتصادية للإيالة في النصف الأول من القرن السابع عشر، حيث حفّز الطلب الفرنسي على السلع المحلية التونسية، المنتجين المحليين على زيادة وتيرة الإنتاج في المجال الزراعي، كما شجع الصناعات اليدوية خصوصا منها صناعة الشاشية، التي كانت تعتمد في مادتها الأولية على الصوف الإسباني و الأصباغ التي يجلبها التجار الفرنسيون، كما ساهمت الأرباح التجارية الناتجة عن ذلك، بالإضافة إلى عائدات الجمركة في إثراء خزينة الدولة، وضمان ولاء الجنود الإنكشارية مما ساعد الوضع السياسي على الإستقرار.

11- تمكن التجار الفرنسيون خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، من احتكار التجارة مع تونس و الإستفراط بالسوق المحلية للإيالة، حيث تجاهلوا التعامل مع التجار المحليين الوسطاء، و أقاموا علاقات مباشرة مع المنتجين من القبائل وذلك لضمان أقصى حد من الأرباح و ذلك نتيجة للبنود المشجعة لمعاهدتي 1666م، و 1685م، التي كانت بدورها نتيجة للوضع السياسي المتدهور للإيالة في هذه الفترة.

12- بلغ التأثير الفرنسي في الوضع الإقتصادي للإيالة التونسية ذروته، مع نهاية حيث تصرف أصحاب الشركات الفرنسية تصرف المالكين، وهذا إن دل على شيئ فإنما يدل على الرغبة الإستعمارية الدفينة في قلوب الفرنسيين والتي لا تبررها سوى المصلحة الإقتصادية البحثة.

وفي الأخير فإنه يمكن القول أن ما توصلت له في هذه الدراسة من نتائج، لا يضع حدا لدراسة العلاقات السياسية والتجارية بين تونس وفرنسا خلال القرن السابع عشر، بل يجب تدعيمها بدراسات أخرى ومواصلة البحث في هذا الموضوع.

الملاحق

الملحق رقم (01): المعاهدة المبرمة بين تونس وفرنسا سنة (1604م)[1]

معاهدة بين أتراك تونس وفرنسا

سنة 1604 :

لكي يتمّ توطيد إقامة السلام والاتحاد وحسن الجوار بين خدّام ملك فرنسا ورعاياه ونائب السلطان والجنرالات وضبّاط الانكشارية ورؤساء البحر بمملكة تونس، ولضمان ذلك، وهو المرغوب والمبتغى، من كلا الطرفين فإنه لا بدّ من توفير مطلبين : أحدهما إصلاح ذات البين عن حسن نيّة وقدر الامكان بخصوص ما فرط من الشتم والسب سابقا، والمطلب الاثني هو إصدار الأمر بخصوص المستقبل بأن تجب المحافظة على الامتيازات ومعاهدات الصداقة والتّحالف المبرمة بين ملوك فرنسا والسّلاطين العظام الأتراك وهي امتيازات ومعاهدات وقع تجديدها وإثباتها عهدا تلو عهد منذ سنة 1535م الى حدّ الآن ويجب السير على هديها واتباعها كما ينبغي.

وسعيا لإرضاء الرؤساء مثل نائب السلطان والجنرلات الانكشارية يطلبون ان يرسل اليهم جميع الاتراك والمسلمين الموجودين حاليا في الايقاف في بروفانسة على المراكب او بوجه آخر فان الحكومة وضباط جلالته في بروفانسة يريدون في المقابل ان يرسل اليهم جميع رعايا جلالته الذين هم في الرّقّ أو في الايقاف بالقوة في مملكة تونس المذكورة وأن يسلموا اليهم ويقع عتقهم في الوقت نفسه بدون ان يقتصر التسليم والعتق على أولئك الذين وقع اخذهم بسبب شرعي وكذلك قوّاد المراكب.

وأن يقع مثل ذلك بخصوص البضائع والسفن والغنائم الأخرى التي قنصها قرصان مملكة تونس المذكورة من رعايا الملك سواء أكانوا من أصيلي بروفانسة او اصيلي غيرها من ولايات فرنسا وخاصة منذ وفاة عصمان داي.

---

(1) دلندة الأرقش وآخرون: المغرب العربي الحديث من خلال مصادره ، المرجع السابق، ص 362.

وان يقع انجاز الاتفاق الذي أجراه انطوان لويز وأنطونيو بنجيفو بخصوص بعض الرزم من الحرير.

إنّ امتيازات التحالف والمعاهدات المذكورة المبرمة بين ملوك فرنسا المذكورين وسلاطين الأتراك المذكورين يقع فيما بعد الاحتفاظ بها والالتزام بها وبعدم فسخها سواء من قبل من ذكر نائب السلطان وجنرال وقوّاد الانكشارية والقرصان من مملكة تونس المذكورة او من قبل ممثّلي جلالته الملك المسيحي من ولاة وضباط ورعايا.

وبمفعول ذلك فان هذا الامتيازات والأخيرة منها بالذات، التي وقّعها السلطان أحمد امبراطور المسلمين، الجالس على كرسي السلطنة حاليا عام 1604م، والتي تتضمن الامتيازات السابقة وتثبتها سيقع من جديد قراءتها ونشرها في ديوان نائب السلطان لأولئك الانكشارية في الاماكن البحرية في مملكة تونس المذكورة والامر بالمثل كذلك بالنسبة الى القوم الذين يجلسون ببلاط برلمان بروفانسة وضباط ديوان امارة البحر للبلاد المذكورة لكي لا يدّعي أي مدّع جهلها. وفي طليعة هذه الامتيازات المذكورة وبمقتضاها فان الفرنسيين من اية ولاية كانوا من المملكة الفرنسية لن يقع تنغيصهم في متجرهم من قبل قرصان مملكة تونس المذكورة سواء انهم يلاقونهم في عرض البحر او انهم يرسون بموانى تلك المملكة ومدنها بأية تعلّة كانت أو أي وجه، وفي صورة ما اذا قنص القرصان المذكورون او غيرهم من مملكة تونس المذكورة بعض الغنائم او قاموا بتعدّ ما على الفرنسيين المذكورين فانه يجب ارجاع تلك الغنائم الى اربابها وتلافي ضرر التعدّي من قبل نائب السلطان وجنرال الانكشارية وقباطن البحر المذكورين وذلك عملا بمقتضيات الامتيازات المذكورة.

وعلاوة على ذلك فإن سفن مدينة الجزائر وجميع سفن القرصان الأخرى التابعة لأية أمة كان إذا هي اوقعت في قبضتها فرنسيين فلا يمكنها الارساء بمملكة تونس المذكورة، وفي صورة ما إذا هي أرست بتلك المملكة فان نائب السلطان بتونس والجنرال المذكور والقواد المذكورين يكون من واجبهم ان يحجزوا تلك الغنائم ويردّوها الى الفرنسيين اصحابها المذكورين ومقابل ذلك

فإن جميع السفن والبضائع لرعايا السلطان الكبير المذكور المنطلقة من مملكة تونس المذكورة سيقع اقتبالها ذهبا وإيابا في متجرها بموانئ فرنسا في كل امن وحرية وبدون ان يحصل لها بتلك الموانئ أي ضرر وعلى العكس يقع استقبالها احسن الاستقبال واذا ما حدث عكس ذلك فانه يقع تلافي الضرر تلافيا منصفا عادلا.

إنّ السفن والمراكب والبوارج التابعة لمملكة تونس المذكورة وللفرنسين المذكورين إذا ما هي تلاقت عبر البحر فان كل واحدة منها ترفع عاليا رايات مولاها وتؤدي التحية بطلقة مدفعية واحدة، وبذلك يقع التعريف بالهوية الحقيقية لكل منهما بدون ان يكون ممكنا او مسموحا ـ وفقا لذلك التعريف ـ بالدخول الى متن السفن من كلا الجانبين بالقوة او بتعلة الزيارة ولا باقامة اي مانع من أي نوع كان أمام وجهة السفن.

وإنّ البضائع المحمولة بالكراء والأجرة على متن سفن فرنسية ان كانت بضائع على ملك أعداء السلطان الكبير التركي فإنه لا يمكن ان تحجز على أنها بضائع لأعداء السلطان المذكور وذلك وفقا لمقتضيات الامتيازات المذكورة.

إنّ من ذكر من نائب السلطان وجنرال الانكشارية والرايس وقواد مراكب مملكة تونس المذكورة قد حضروا والتزموا بتنفيذ الفصول المذكورة أعلاه بالحفاظ عليها ولذا لا تقع متابعتهم أو خصامهم بمناسبة الامور التي حدثت في الماضي وهكذا تعتبر هذه الوثيقة مبرئة تماما للذمة بخصوص ما حصل في الماضي.

وختم هذا النص بالامضاءات وبالتاريخ الموافق لسنة 1604.

الملحق رقم (02): معاهدة بخصوص الرأس الأسود(28أوت 1685م).[1]

TRAITÉ DU CAP-NÈGRE .

372. — *Tunis, 28 août 1685.* — « Entre nous les très illustres Pacha, Dey, Divan et Milice de la ville et Royaume de Tunis, et notre bon ami Thomas Revolat comme procureur de maître Jean Gautier et sa Compagnie et ses cautions [1], qui s'est présenté à nous pour nous acquitter des sommes que nous sommes convenu de payer au très puissant Monarque l'Empereur de France, suivant le traité que nous avons arrêté avec le très haut et très puissant Seigneur le maréchal d'Estrées, commandant l'armée navale de Sa Majesté en Levant [2], il a été convenu ce qui suit :

I

Généralement toutes les dettes, si aucune y a à prétendre, des précédents traitants qui ont joui du Cap-Nègre et de ses dépendances, de quelque nature et qualité qu'elles puissent être, sont et demeurent éteintes, sans que l'on en puisse faire aucune demande, sans quoi le dit Revolat au nom qu'il agit ne traitera pas avec nous.

II

Il est défendu à tous capitaines de nos vaisseaux, galères, galiotes, brigantins, et généralement tous nos autres bâtiments et tous nos sujets par terre de donner aucun trouble et empêchement, ni même faire aucune visite à tous ceux du négoce du dit Gautier et Compagnie au dit Cap-Nègre et lieux dépendants, non plus qu'aux bateaux destinés et employés pour la pêche du corail, et arrivant que l'on y contrevienne, seront les dits bâtiments, bateaux, personnes, argent et marchandises relâchés aux dépens, dommages et intérêts à la première réquisition de l'agent du dit Cap-Nègre en cette ville de Tunis.

III

Et attendu que la dite place est aux mains des Anglais, les dits Seigneurs Pacha, Dey, Divan et Milice s'obligent de les faire sortir au premier jour du mois de mai de l'année prochaine 1686, pour la remettre au pouvoir du dit Gautier et Compagnie, ou de ses commis et gens par eux nommés.

IV

Arrivant quelques différends entre les Maures ou autres qui puissent empêcher le dit Gautier et Compagnie de jouir du commerce de la dite place, nous promettons de faire lever tous les empêchements.

---

(1) Eugène Plantet: op, cit, T1, pp 344-348.

V

Au cas qu'au dit lieu de Cap-Nègre on ne pût avoir du blé par les empêchements des Maures ou par disette, le dit Gautier, ses commis et préposés en pourront prendre à Bizerte et autres lieux de notre dépendance, conformément à tous autres, en payant le prix courant.

VI

Tous les bâtiments et marchandises du dit Gautier et Compagnie destinés pour le négoce du Cap-Nègre et lieux en dépendant ne payeront aucun droit d'entrée ni de sortie; pourra le dit Gautier et Compagnie tenir un prêtre tel qu'il lui plaira dans la dite place pour y faire le service de la religion chrétienne; lui sera permis de changer son truchement et autres commis quand il lui plaira.

VII

Il est permis au dit Gautier et Compagnie de faire pêcher le corail dans toute l'étendue de notre Royaume, et particulièrement dans les mers du Cap-Nègre et partout ailleurs des mers du Levant de notre dépendance, et d'empêcher qu'aucun de nos sujets ni autre le puisse faire que le dit Gautier et Compagnie.

VIII

Sera permis au dit Gautier et Compagnie de tenir des armes à feu dans la dite place, telles qu'il lui conviendra pour se défendre des insultes.

IX

Nous promettons au dit Gautier et Compagnie, en considération du bon office qu'il nous fait de payer pour nous 52,000 écus pour reste et entier payement de ce que nous devons compter à Son Excellence le Seigneur maréchal d'Estrées, pour ce que nous sommes convenu payer à l'Empereur de France, de lui donner la jouissance du Cap-Nègre et ses dépendances et des négoces en dépendant pendant l'espace de six années, de l'exempter de toutes sortes de lismes et autres droits, et de lui faciliter le commerce du dit Cap-Nègre et autres places de tout notre pouvoir, même de lui donner par préférence la sortie des blés de Bizerte et autres lieux, lorsque nous en permettrons la sortie, en payant le prix courant.

X

Si en cas de guerre ou autrement quelque bâtiment d'Alger, de Tripoli ou d'autres lieux venait à se saisir de quelques barques ou bateaux de la Compagnie du Cap-Nègre, nous promettons de les réclamer et de les faire rendre, comme si c'étaient de nos sujets naturels.

XI

Il sera permis au dit Gautier et Compagnie d'avoir deux bâtiments, vaisseaux ou barques pour aller et venir de Cap-Nègre en chrétienté pour le service de la place, et au cas qu'ils soient rencontrés par nos amis déclarés contre la France, nous promettons de les réclamer.

XII

Les dits vaisseaux ou barques de la Compagnie seront obligés de porter un certificat de la douane de notre ville de Tunis, disant qu'ils sont de la Compagnie du dit Gautier.

XIII

Sera permis en tout temps au dit Gautier et Compagnie de sortir tous les ans deux chargements de blé pour la provision de tous les intéressés, sans qu'il leur soit fait aucun empêchement sous quelque prétexte que ce puisse être.

XIV

Si par malheur il arrivait — ce que Dieu ne veuille! — quelque rupture de paix avec la France, le dit Gautier et Compagnie ne sera pas inquiété ni recherché, n'entendant pas mêler aucune cause générale avec une particulière, ni les affaires d'État avec le négoce qui s'introduit et s'exerce de bonne foi; sera le dit Gautier et Compagnie comme notre fermier et bon ami maintenu en paisible possession et jouissance du dit Cap-Nègre et ses dépendances, sans qu'il soit fait aucun empêchement dans tous les négoces et pêche de corail, attendu le grand service que nous recevons du prêt pour nous acquitter envers l'Empereur de France, et satisfaire entièrement Monseigneur le maréchal d'Estrées.

XV

Après les six années échues du bail passé au dit Gautier et Compagnie, s'il désire par permission de l'Empereur de France continuer la ferme, nous promettons lui en passer bail au prix de 8,333 piastres un tiers pour chaque année, franc de toute sorte de lismes et autres droits, payables savoir : 4,166 piastres deux tiers le 25 juin, et pareille somme le 25 décembre, et pour en jouir tout autant de temps qu'il lui plaira, en payant le prix ci-dessus et non autrement.

XVI

Jurons et promettons de tenir et observer les articles ci-dessus; notre foi est foi et notre parole est parole, c'est pourquoi nous avons fait écrire ce traité qui doit être comme un contrat et promesse de notre part en faveur du dit sieur Gautier et sa Compagnie, afin qu'ils s'en servent au besoin ; en foi de quoi nous avons signé les présentes et apposé nos cachets accoutumés, aujourd'hui 23 de Ramadan, l'an de l'hégire 1096, qui est le 28 août 1685, à Tunis [1]. »

(*Sceaux des Puissances de Tunis*) THOMAS REVOLAT.

(*Affaires étrangères, Tunis.*)

تعريب أهم البنود التي جاءت في المعاهدة[1]:

الديباجة:

" بيننا نحن باشا، داي، ديوان، وانكشارية مدينة و إيالة تونس، و صديقنا "توماس ريفولا"(Thomas Révolat)، كوكيل عن السيد "جان غوتييه"، وشركته، الذي تقدم لنا بخدمة سداد المبلغ الذي وافقنا على دفعه للإمبراطور الفرنسي، بموجب المعاهدة التي أبرمناها مع الماريشال "دستري"، قائد القوات البحرية لجلالته في الشرق"، اتُّفِقَ على ما يلي:

...

البند الخامس:

في حال لم تتمكن شركة الرأس الأسود من الحصول على القمح، بسبب امتناع القبائل المحلية عن بيعه، أو بسبب المجاعة، فإن المسمى غوتييه، ومستخدميه يمكنهم الحصول على القمح من بترت أو أي مكان آخر تابع لنا بدفع الثمن الجاري.

(1) تعريب الطالبة الباحثة.

البند السادس:

كل السفن والتجار التابعة للمسمى غوتييه وشركته في الرأس الأسود، والأماكن التابعة له، لن تدفع أي ضريبة دخول أو خروج، كما يستطيع المسمى غوتييه الإستعانة برجل دين ليقوم بالخدمة الدينية المسيحية، كما سيسمح له بتغيير وكلائه ومستخدميه عندما يرغب بذلك.

...

البند الثامن:

يسمح للمسمى غوتييه وشركته بامتلاك أسلحة نارية للدفاع عن أنفسهم عند اللزوم.

البند التاسع:

نتعهد للسيد غوتييه، وشركته، الذين سددوا عنا مبلغ إثنين وخمسين ألف(52000) أوقية، الذي طالب به الماريشال "دستري" لصالح الإمبراطور الفرنسي، بمنحه استغلال مركز الرأس الأسود، والمناطق التابعة له، وذلك لمدة ست (06) سنوات، وهو معفي من دفع أي لزمة، أو ضريبة دخول أو خروج، كما سنعمل على تسهيل تجارته بالموقع، وكل المناطق التابعة لسلطتنا، بل أكثر من ذلك سنسمح له بإخراج القمح من بترت، بنفس السعر الجاري.

...

البند الرابع عشر:

في حال حدوث أي خرق للسلم مع فرنسا، فإن المدعو غوتييه وشركته لن يكونوا معنيين بهذا الخرق، ولا يجب خلط قضية خاصة بأخرى عامة، ولا مصالح الدولة والتجارة التي تمارس بكل أمانة، وعليه فسيبقى المدعو غوتييه الذي هو صديق لنا، وشركته في أمن و أمان، ولن نقوم تجاهه بحظر أي تجارة، أو صيد المرجان، ، وذلك نظرا للخدمة الكبرى التي أسداها لنا تجاه امبراطور فرنسا، والترضية الكاملة التي وفرها لنا تجاه الماريشال دستري.

البند الخامس عشر:

بعد انقضاء الست سنوات المعفاة من الضرائب، يمكن للسيد غوتييه تمديد الإيجار إذا وافق امبراطور فرنسا على ذلك، وذلك بثمن قدره 8333 بياستر سنويا، وسيكون معفى من أية لزمة أو ضريبة، بحيث يدفع 4166 بياستر في الخامس والعشرين(25) من جوان، و نفس

المبلغ في الخامس والعشرين من ديسمبر، كما يمكنه الإستفادة من الموقع في الوقت الذي يرغب بدفع الثمن المذكور أعلاه، و ليس غيره.

البند السادس عشر:

نتعهد بالإلتزام بتطبيق معاهدة كل البنود المذكورة أعلاه، أمانتنا هي الأمانة، و كلمتنا هي الكلمة، ولذلك قمنا بكتابة هذه المعاهدة، التي يجب أن تكون عقدا و وعدا منا لصالح السيد غوتييه، وشركته كي يستطيع استعمالها عند الحاجة، و لأجل ذلك وقعنا وختمنا بختمنا المعهود. تاريخ اليوم الثالث والعشرين(23) من رمضان من السنة الهجرية 1096هـ الموافق للثامن والعشرين(28) من أوت من السنة الميلادية 1685م.

(ختم السلطات التونسية) (توماس ريفولا).

(الشؤون الخارجية، تونس)

الملحق رقم(03): **مراد باي الأول(أصل العائلة المرادية)** [1] .

(1) أنظر الموقع الإلكتروني : www.tunisiensdumonde.com، يوم 2011/09/20م على الساعة 21:18د

الملحق رقم (04): **الملك الفرنسي لويس الرابع عشر**[1]

(1) أنظر الموقع الإلكتروني :ww.gallica.bnf.fr، يوم 2011/10/20م على الساعة 23:47د

الملحق رقم(05): **رسم تخطيطي لحصن مدينة تونس خلال القرن السابع عشر**[1].

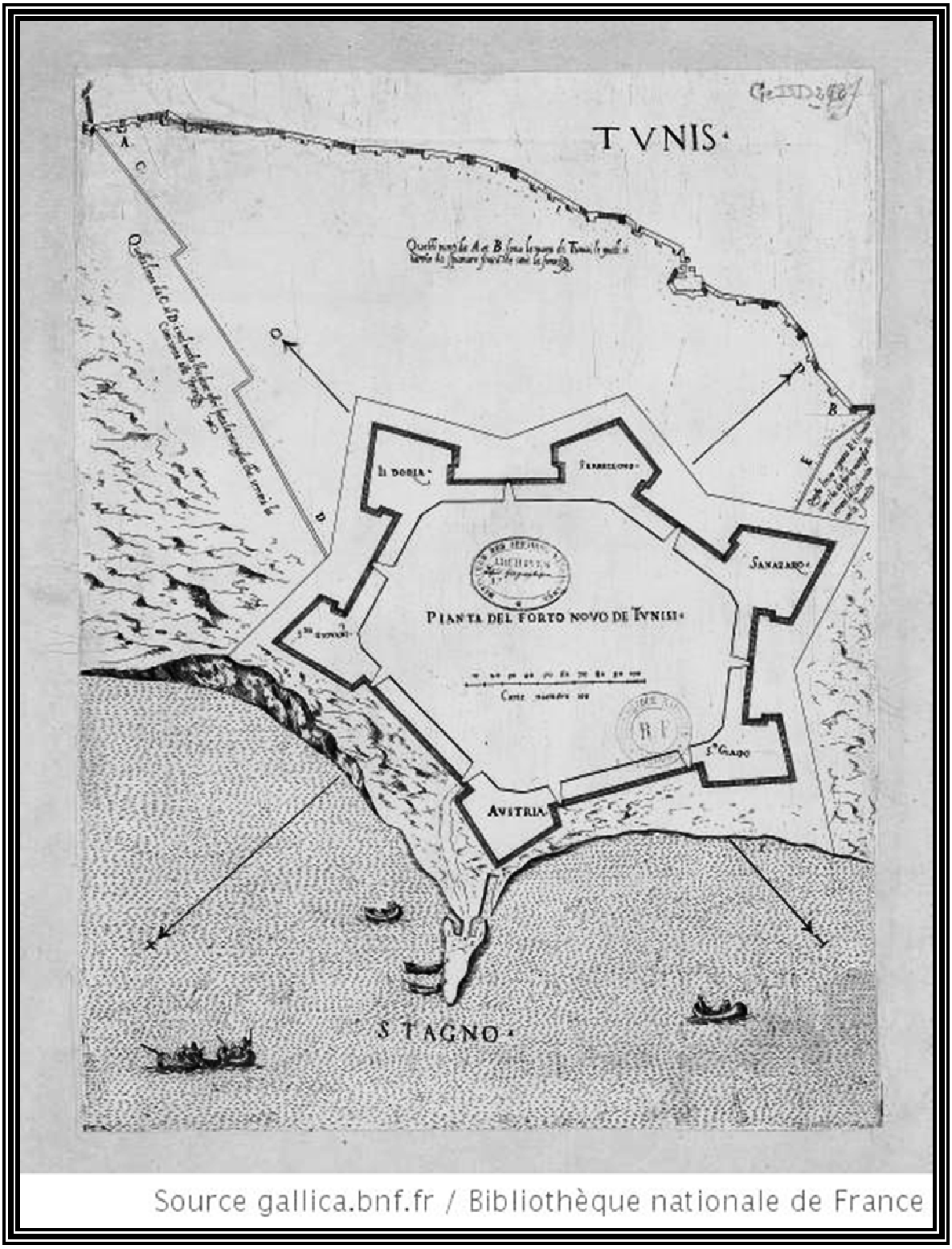

(1) أنظر الموقع الإلكتروني :ww.gallica.bnf.fr، يوم 2011/09/18 على الساعة 22:45د

الملحق رقم(06):

خريطة توضح حركة السفن الفرنسية من تونس إلى الموانئ الفرنسية(1698م–1702م)[1]

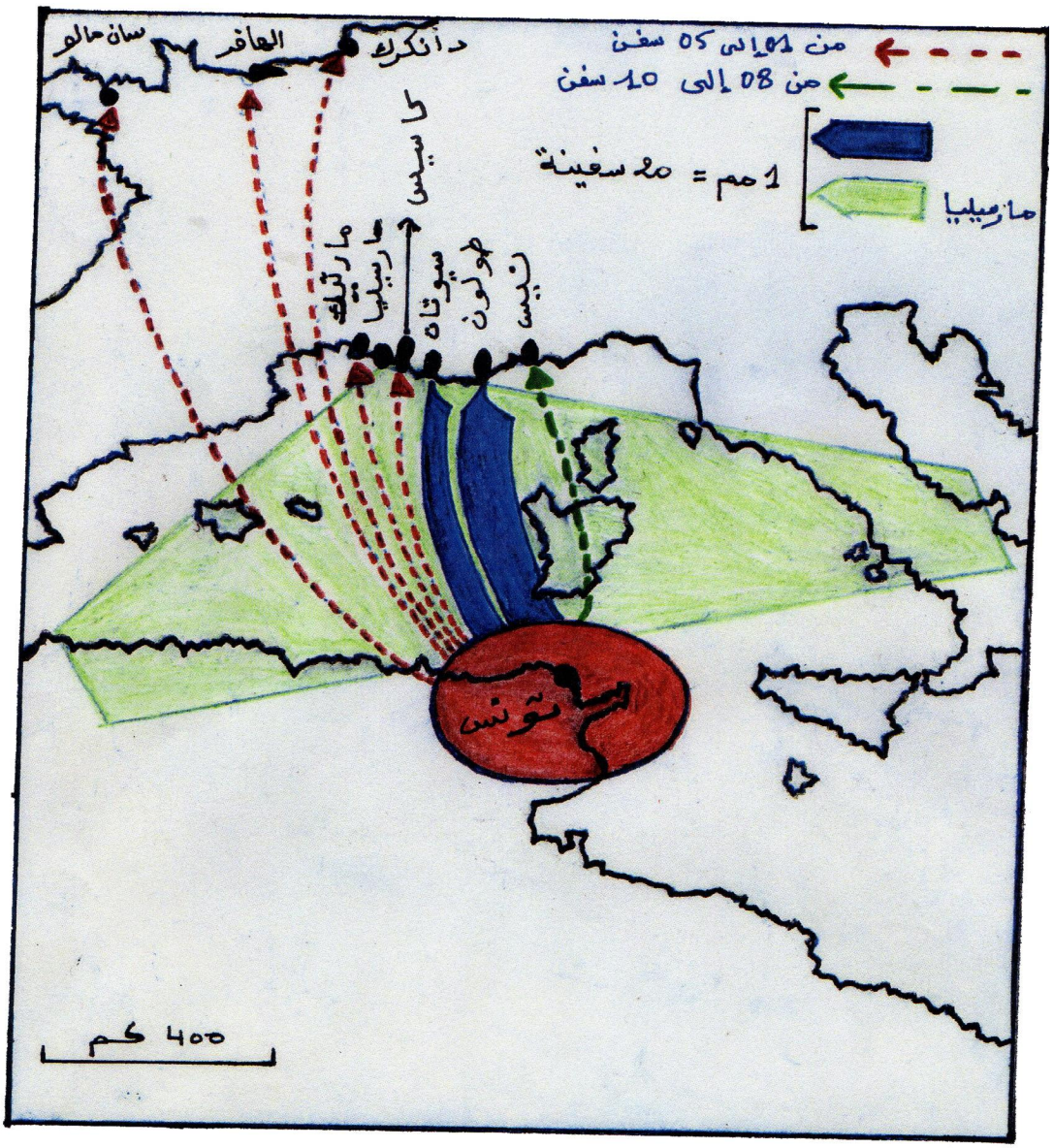

(1) Boubaker Sadok: négoce…op, cit, p33.

الملحق رقم(07):

خريطة توضح المدن الساحلية لضفتي غرب البحر المتوسط خلال القرن السابع عشر[1]

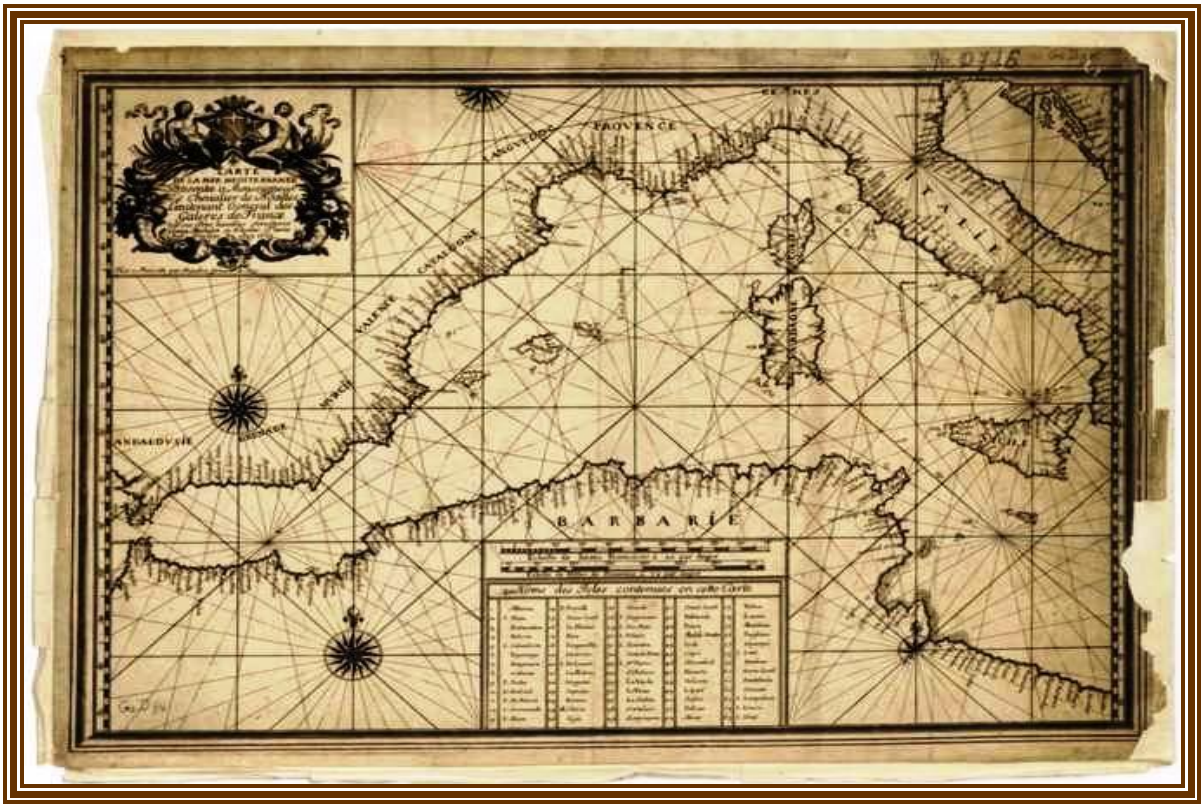

تحديد أهم المدن الساحلية التونسية والفرنسية على الخريطة السابقة

(1) أنظر الموقع الإلكتروني : ww.gallica.bnf.fr، يوم 2011/09/25م على الساعة 00:15 د

الملحق رقم (08): قائمة بأسماء دايات تونس خلال القرن السابع عشر[1].

الدايات	تاريخ الحكم	الدايات	تاريخ الحكم
إبراهيم الرودسلي	1590م	محمد بيشارة	1676م
موسى	1592م	مامي جمال(م. ثانية)	1677م
قارة عثمان	1593م	أوزون أحمد	1677م
يوسف	1610م	محمد طاباق	1677م
أسطا مراد	1637م	أحمد شلبي	1682م
أحمد خوجة	1640م	حاجي بقطاش	1686م
محمد لاز	1647م	علي	1688م
مصطفى لاز	1653م	إبراهيم	1694م
مصطفى قارة قوز	1665م	حاجي محمد	1694م
محمد	1666م	تتر محمد	1694م
شعبان	1669م	يعقوب	1695م
محمد منتشالي	1671م	حاجي محمد	1695م
علي لاز	1673م	دالي محمد	1699م
مامي جمال	1673م		

(1) Eugène Plantet: op, cit, T1, pp XLI-XLII(Introduction).

الملحق رقم(09):

قائمة بأسماء القناصل الفرنسيين في تونس، ونوابهم بين (1577م-1705م) [1].

القناصل	تاريخ التمثيل	القناصل	تاريخ التمثيل
لويس دارياس(ق)	1577م	لانج مارتان(ق.مرة ثانية)	1627م
توماس مارتان(ق)	1581م	جان بابتيست مور(ق.مرة2)	1637م
أنطوان بوريلي(ق.م)	1583م	إتيان مور(ق)	1639م
نيكولا بوريلي(ق.م)	1584م	لانج مارتان(ق. مرة ثالثة)	1641م
نيكولا تيروسم(ق.م)	1592م	جان لو فاشي(ق.م)	1648م
فيليب بينا(ق.م)	1592م	هيجيي(ق.م)	1648م
توماس مارتان(ق)	1596م	لوغرو(ق)	1648م
أنطوان لونيكو(ق.م)	1597م	جان لوفاشي(ق.م مرة ثانية)	1651م
أنطوان يرونجيي(ق.م)	1603م	مارتان هيسون(ق)	1653م
هونورا كارنيي(ق.م)	1605م	جان لوفاشي(ق.م مرة ثالثة)	1657م
هيج شانجي(ق.م)	1607م	جان أمبروزان(ق)	1666م
هيركول تامانيي(ق.م)	1615م	شارل غراتيان(ق)	1674م
كلود سيفار(ق.م)	1616م	أنطوان ميشال(ق.م)	1679م
بيار بوريلي(ق.م)	1618م	إتيان ديكودراي بلاستريي.ق	1680م
كلود سيفار(مرة ثانية)	1618م	كلود لومار(ق.م)	1683م
لانج مارتان(ق)	1622م	كلود لومار(ق)	1684م
بيار بوريلي(مرة ثانية)	1623م	جان بابتيست ميشال(ق)	1685م
كلود سيفار(مرة ثالثة)	1624م	أوجي سورهاند(ق)	1690م-1711م
جان بابتيست مور(ق)	1625م		

(ق)=قنصل. (ق.م)=قنصل مستخلف.

(1) Eugène Plantet: op, cit, T1, pp LXIII-LXIV.

الملحق رقم(10):

قائمة المعاهدات المبرمة بين فرنسا وتونس خلال القرن السابع عشر (1605م-1699م)[1].

تاريخ المعاهدة	موضوعها
أوت 1605م	معاهدة سلم وتجارة.
1616م	اتفاقية بشأن تبادل الأسرى.
25 نوفمبر 1665م	معاهدة سلم وتجارة.
26نوفمبر 1665م	اتفاقية سرية بشأن افتداء الأسرى.
02 أوت 1666م	معاهدة بشأن استغلال مركز الرأس الأسود.
28 جوان 1672م	معاهدة سلم وتجارة.
28 أوت 1685م	معاهدة بشأن استغلال الرأس الأسود.
30أوت 1685م	معاهدة سلم وتجارة لمدة مائة سنة مع أعضاء الديوان.
04 سبتمبر 1685م	معاهدة سلم وتجارة لمدة مائة سنة مع البايات.
16 ديسمبر1691م	اتفاقية بين القنصل والديوان.
10جوان 1698م	تأكيد لمعاهدة السلم المئوي سنة 1685م.
28 جوان 1699م	تأكيد لمعاهدة السلم المئوي سنة 1685م.
28 جوان1699م	الإستغلال الدائم لمركز الرأس الأسود.

(1) Eugène Plantet: op, cit, T1, pXLVII.

الملحق رقم(11): **مخطط لشجرة العائلة المرادية** [1]

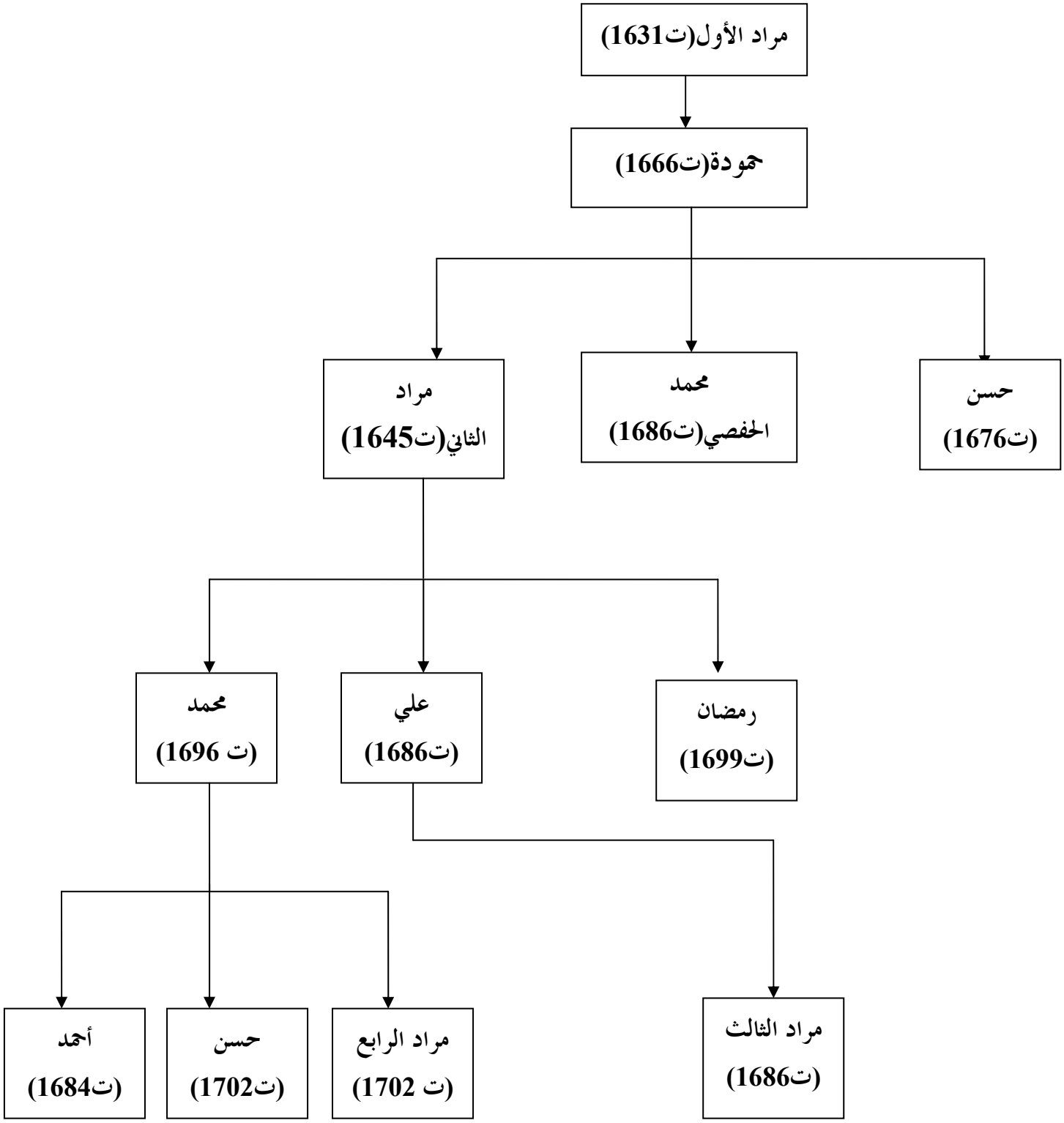

(1) Paul Sebag: op, cit, p19.

بيبليوغرافية الدراسة

فهرس المصادر والمراجع:

أولا – المصادر العربية :

1.خوجة حسين: ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، تح الطاهر المعموري، ط2، الدار العربية للكتاب، تونس 1975.

2.السراج (محمد بن محمد الأندلسي الوزير): الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تح الحبيب الهيلة، ط1، دارالغرب الإسلامي، لبنان 1985.

3.ابن أبي الضياف(أحمد): إتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس 1977.

4.المسعودي محمد الباجي: الخلاصة النقية في أمراء إفريقية، ط2، تونس1323هـ/1905م.

5.القيرواني محمد ابن أبي القاسم المعروف بابن أبي دينار: المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، ط1، مطبعة الدولة التونسية، تونس1286هـ/1870م

ثانيا :المصادر الأجنبية:

1. Arvieux (Ch.d') : Mémoire de chevalier d'Arvieux 6T، Charles-Jean-Baptiste Delespine Libraire، Paris1725, T5, T6.
2. Béranger Nicolas : la régence de Tunis à la fin du XVII^{e} siècle, Mémoire pour servir à l'histoire de Tunis depuis l'année 1684, Introduction et notes de Paul Sebag, éditions l'Harmattan, Paris 1989.
3. Brèves(le sieur de): Relations des voyages de M. de Brèves tant en Grèce, terre sainte et Egypte qu'aux royaumes de Tunis et Alger, Nicolas Gasse- éditeur, paris 1628.
4. Dan (Pierre): Histoire de la barbarie et ses corsaires, Pierre Rocollet libraire, Paris 1637.
5. Ruffi(Louis Antoine de): histoire de la ville de Marseille, Henri Martin -Imprimeur libraire, Marseille 1696, T1.

ثالثا: الوثائق المنشورة باللغة الأجنبية :

1. Card(Rouard de): traités de la France avec les pays de l'Afrique du nord , A .Pedone-éditeur, Paris1906.

2. Granchamp(Pierre) : la France en Tunisie au XVII[e] siècle(1582-1705), Imprimerie Générale, Tunis1920-1932, 10T.
3. Latrie (M.L de Mas): Traités de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des chrétiens avec les arabes de l'Afrique septentrionale au moyen âge, Henri-Plon éditeur, Paris 1866.
4. Plantet Eugène: correspondances des beys de Tunis et des consuls de France avec la cour (1577-1830), 3T, Félix Alcan éditeur, Paris 1893, T1.
5. Testa(I. le barron de): receuil des traités de la porte ottomane avec les puissances étrangères, Amyot éditeur des archives diplomatiques, Paris 1864, T1.

رابعا – المراجع العربية:

1.الأرقش دلندة وآخرون: المغرب العربي الحديث من خلال مصادره، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، المغرب2003.

2.البطريق عبد الحميد، و نوار عبد العزيز: التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا، دارالنهضة العربية، بيروت 1974.

3.جلال يحي: التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى،ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر2004 م.

4.الجمل شوقي عطاالله، و إبراهيم عبدالله عبد الرزاق: تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، مصر 2000.

5.حاطوم نور الدين: تاريخ القرن السابع عشر في أوربا ، ط1، دار الفكر للنشر، دمشق 1986

6.الخطيب مصطفى عبد الكريم: معجم المصطلحات و الألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.

7.بن الخوجة محمد: صفحات من تاريخ تونس،ط1، تح حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986.

8.الخوند مسعود: الموسوعة التاريخية الجغرافية للعالم،و ثائق، وموضوعات، وزعماء، الشركة العامة للموسوعات، بيروت 2004، ج13.
9.الشريف محمد الهادي: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، تج محمد الشاوش، ومحمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس1993.
10. أبو علية عبد الفتاح حسن، ياغي إسماعيل: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، د.م.ج، الجزائر 1984م
11. عمر عبد العزيز عمر: دراسات في التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1992.
12. غربال محمد شفيق ، و آخرون: الموسوعة العربية الميسرة، ط3، المكتبة العصرية، بيروت 2009.
13. المحامي محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح إحسان حقي، ط1دار النفائس، بيروت 1981.
14. نوار عبد العزيز سليمان، محمود محمد جمال الدين: التاريخ الأوربي الحديث (من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى)، بدون ط، دار الفكر العربي، مصر 1999.

خامسا – المراجع المعربة:

1. جوليان شارل أندري : تاريخ إفريقيا الشمالية، 3 أجزاء، تج محمد مزالي والبشير بن سلامة، ط3، الدار التونسية للنشر تونس 1985، ج2.
2. روسو ألفونص: الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، تج عبد الكريم الوافي، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1992.
3. ريمون أندريه: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، تج لطيف فرج، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة 1991.
4. وولف جون.ب: الجزائر و أوربا (1500-1830م)، تج أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر 2009

سادسا – المراجع الأجنبية:

1. Abel (Clarin de la Rive): Histoire générale de la Tunisie depuis l'an 1590 avant j-c jusqu'en 1883, Demoflys-libraire, Tunis 1883.

2. Anslème des arc (R.P): Mémoire pour servir à l'histoire de la mission des capucins dans la régence de Tunis (1624-1865), R.P.Appolinaire de Valence éditeur, Rome 1898.
3. Arage(M.M), Barante(A) et autres: Biographie universelle ancienne et moderne ou dictionnaire critique de tous les hommes, De Célébreté Belge, Bruxelles 183-1847, T7.
4. Ashbee (H.S) & F.S.A, F.R.G.S: A Bibliography of Tunisia, Dulau & Co Edition, London1889.
5. Bazin (M.A): Histoire de de France sous louis XIII, Wouters Rasopet et Ce Imprimeurs –libraires, Bruxelles 1842, T2.
6. Bonassieux Pierre: les grandes compagnies de commerce, E. Plon, Nourrit et C^{e} libraire- éditeur, Paris 1892.
7. Brahimi Denise : Opinions et Regards des européens sur le Maghreb au XVII^{e} et XVIII^{e} siècles, SNED, Alger1978.
8. Capot-rey: la politique française dans le Maghreb méditerranéen (1643-1685), société historique algérienne, Alger 1935.
9. Cézilly Paul : Notice sur Porto Farina, Tunisie port corsaire et arsenal des beys, Person frères- imprimerie, Paris 1912.
10. Chevalier Pitre: Chroniques de la Fronde (1648-1652), Adolphe de lahays éditeur, Paris 1855.
11. Dauban(CH.A).: Histoire moderne et contemporaine depuis le règne de louis XIV jusqu'à nos jours, CH. Delagrave-éditeur, Paris 1867.
12. Debbasch Yvan: la nation française en Tunisie (1577-1835), éditions Sirey, France 1957.
13. Delof Guy Turbet: Bibliographie critique du Maghreb dans la littérature française (1532-1715), SNED, Alger1976.
14. Doursther Horace: Dictionnaire universel des poids et mesures anciennes et modernes, M.Hayez-éditeur, Bruxelles 1840.
15. Dumas (M. Alexandre): Louis XIV et son siècles, MM. J.-B .Fellens et L-P Dufour, Editeurs, Paris 1845.
16. Dusgate(R.de) : Notice sur les poids, mesures, et monnaies de Tunis et sur leurs rapports avec ceux de France et d'Angletrre, Barrois l'Ainé-libraire, Paris 1832.
17. Fayet Aurélien, fayet Michelle: l'histoire de France des origines à nos jours, 2ème édition, Eyrolles-editions, Paris 2009.

18. Feraud(Charles) : Histoire des villes de la Province de Constantine, la Calle et document pour servir à l'histoire des anciennes concessions françaises d'Afrique, V. Aillaud et C^{e}, Alger1877.
19. Grammont (Henri Delmas de): Relations entre la France et la Régence d'Alger au XVIIe siècle (la mission de Sanson Lepage), Adolphe Jourdan libraire-éditeur, Alger1880.
20. Grandchamp Pierre : étude d'histoire tunisienne, (XVII-XX^{e} siècle), Presses universitaire de France, tunis1966.
21. Hardy Georges et autres: histoire des colonies françaises et de l'expansion de la France dans le monde, plon-libraire, Paris1931.
22. Levasseur(E): Histoire du commerce français avant 1789, 2T, Arthur Rousseau-, Editeur, paris 1911.
23. Martin Henri: La monarchie au XVIIème siècle, Plon frères éditeurs, Paris 1848.
24. Masson Paul: Histoire du commerce français dans le levant au XVIIème siècle, Hachette, Paris1896.
25. Masson Paul: Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque(1560-1793), Hachette éditeur, Paris 1903.
26. Masson Paul: les compagnies du corail "étude historique sur le commerce de Marseille au XVIe siècle et les origines de la colonisation française en Algérie –Tunisie", Fontemoing-éditeur, Paris 1908.
27. Michaud(L.G) et autres: Biographie universelle ancienne et moderne ou histoire par ordre, C. Desplaces-éditeur, Pais 1854, T8 .
28. Part Henri: Etudes historiques, XVII ème siècle (1610-1660), Firmin Didot frères libraire, Paris1856.
29. Pechot (L): Histoire de l'Afrique du Nord avant 1830, 3T, Gojosso-Imprimeur éditeur, Alger 1914, T3.
30. Pellissier(E): Exploration scientifique de l'Algérie pendant les années 1840, 1841, 1842(Mémoires historiques et géographiques sur l'Algerie), Imprimerie Royale, Paris 1844, T6.
31. Preclin(E), Taple(V): le XVIIème siècle, les monarchies centralisées (1610-1715), P.U.F, Paris 1943.

32. Sadok Boubaker: la régence de tunis au XVII ème siècle , ses relations commerciales avec les ports de l'Europe, Marseille et Livourne, C.E.R.O.M.A, Zaghouan 1987.
33. Sebag Paul: Tunis au XVIIème siècle une cité au temps de la course, édition l'Harmattan, Paris 1989.
34. Fayet Aurélien, fayet Michelle: l'histoire de France des origines à nos jours, 2ème édition, Eyrolles-editions,Paris 2009, p 89.
35. Valensi Lucette: fellahs tunisiens: l'economie rurale et la vie des campagnes aux XVIIe et XIXe siècles, Mouton- éditions, Paris, 1977.

سابعا – المقالات والدوريات العربية:

1. قدور عبد المجيد: النشاط الإقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني/ في/ مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر 2007، العدد28.

ثامنا – المقالات والدوريات الأجنبية :

1. Delof Guy Turbet :« Saint Vincent de Paul et la Barbarie en 1657-1658», in, R.O.M.M, 1967, N°3.
2. Mathiex Jean: «Trafic et prix de l'homme en Méditerranée aux XVIIe et XVIIIe siècles», in, A. E.S.C, 1954, $N^0$2
3. Pignon Jean : «Un document inédit sur la tunisie au XVII^e siècle», in, C.T, 1961, N^0 33-35.
4. Poinssot(L): la mort de Sanson Nappolon, in, R.A, 1927, N68.
5. Saadaoui Ahmed : «Les Européens à Tunis au XVII^e et XVIII^e siècles», in, C.M, 2003, vol 67.
6. Sadok Boubaker : «Négoce et enrichissement individuel à Tunis du XVIIe siècle au début du XIXe siècle» , in, R.H.M.C, 2003/4 ,N^{o}50.
7. Sebag Paul: «Les monnaies tunisiennes au XVIIe siècle, in, RE.M.M.M», 1990, N°55-56.
8. Spont Alfred: «les français à Tunis de 1600 à 1789», in, R.Q.H, Paris 1900, T23, N34.
9. Vittu(J.P): «un document sur la barbarie en 1680 et 1681, la relation de voyage du sieur Dancour», in, C.T, T25, N99-100, Tunis 1977.

تاسعا – الرسائل الجامعية باللغة العربية :

1. بن قومار جلول: معركة وادي المخازن و أثرها في العلاقات مع دول غرب أوربا (فرنسا، اسبانيا، البرتغال)، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر2011/2010م.
2. غطاس عائشة: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619م-1694م)، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ ،جامعة الجزائر 1984-1985.

عاشرا –المواقع الإلكترونية:

1. www.gallica.bnf.fr.
2. www.tunisiensdumonde.com.

الفهارس

- فهرس الأعلام
- فهرس الأماكن والبلدان
- فهرس القبائل والجماعات
- فهرس المحتويات

1)- فهرس الأعلام

-أ-

إبراهيم الشريف: 24، 25.

إبراهيم العصفوري: 112.

أبي راوي: 22.

أحمد الأول(السلطان العثماني): 48.

أحمد خوجة: 6، 18.

أحمد شلبي: 69.

أحمد لاز: 18.

إزنار: 98.

إستيل(جان): 79، 80 ،81 .

أسطى مراد: 14، 16، 17، 100.

آن النمساوية: 58.

أنطوان لانش: 78، 79.

أورسو سبريانو: 78.

أوغستين: 36.

إيمانويل بايان: 83

-ب-

بابا درويش: 52، 53.

باراصولي:71.

بايل: 85.

بريزا: 32.

بلاز دوبريكار: 60.

بلانتي: 77، 115.

بوابيه: 98.

بورغيت: 87، 88.

بوريلي: 53.

بوشو: 60.

بول(الفارس): 62، 63.

بوليو: 51.

بونشارتران: 74، 75، 86، 88.

بيار لوبار: 68.

بيرونجي: 91، 93، 97، 108، 115.

بينيون: 99.

-ت-

تورفيل: 69.

تورين: 35.

توماس داركوس: 115.

-ج-

جاك دو سان جان: 79.

جان بابتيست دونيكول: 79

جان بوراتا: 78.

جان لوفاشي: 58، 59، 63.

جون وولف: 57.

جيرو: 74.

-ح-

حسن آغا: 53.

حسن باي: 17.

حسين بن علي: 25.
حمودة باي: 17، 18.
حمودة فتاتة: 22.

-خ-

خليل باي: 23، 25.
خير الدين بربروس: 78.

-د-

دارفيو: 64، 82، 100.
دالي باي: 20.
دالي محمد: 23.
دان: 53، 56.
دستري: 69، 70، 84، 85.
دوبراف: 47، 48، 49، 50.
دوبوفور: 36، 82.
دوبيون: 66.
دوجارميني: 46.
دوجوانيي: 53.
دوجيز: 80.
دورامزان: 53.
دوريا: 84.
دوسيجيران: 56.
دوسيزي: 55.
دوفانشوجير: 52.
دوقة أكيون: 59.
دوكوكيال: 56.
دوكين: 68، 69.
دومارتل: 65، 66.
دوماركور: 60.
دومورتمار: 73.
دومونتان: 71.
دومونميلان: 56، 81.
دونيسموند: 88.
دي مانتون: 36.
ديمولان: 64، 65، 82.

-ر-

رجب(القائد): 82، 110، 111.
رمضان باي:14.
رمضان باي المرادي:22، 75.
رمضان(المبعوث): 60، 62، 68.
ريشيليو: 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 38، 54، 56، 58، 80، 81.
رينييه: 82.

-س-

سان فانسون دوبول: 58، 62.
سليم الثاني: 46.
سليمان القانوني: 44، 46.
سورهاند: 73، 75، 87، 115.
سوللّي: 28.
سيمون دونصا: 51.
سيمون ميرلي: 94، 108.

سينيلاي:75، 84، 85.

–ش–

شارل الثاني: 40.

شارل فيرو:78.

شعبان آغا:54.

شعبان خوجة: 18.

–ع–

عبد القادر باشا: 75.

عثمان داي: 13، 14، 16، 49.

العلج علي: 78، 79.

علي الصوفي: 25.

علي باي المرادي: 20، 22، 67، 84.

علي باي(مبعوث السلطان): 78.

علي ثابت: 14.

علي خوجة: 23.

علي شاوش:74.

غوتييه:71، 84، 85.

–ف–

فرانسوا الأول: 44، 46.

فرانسيسكو: 81.

فرحات بن القايد حسن: 21.

فيليب الرابع: 33.

فيليب أنجو: 40، 41.

فينيريي:55.

–ق–

القشاش أبو الغيث: 15.

–ك–

كابوت ري: 62.

كازولكس: 79.

كالفان: 53.

كولان: 68.

كولبير: 37، 39، 41، 62، 63، 65، 75، 82.

كونتشيني: 29، 30.

–ل–

لانج مارتان: 55.

لوباج(صانصون): 56، 80.

لوفوا: 37.

لوكو: 56.

لويس الثالث عشر: 27، 29، 30، 33، 34، 53، 54، 55.

لويس الحادي عشر: 77.

لويس الرابع عشر: 27، 33، 34، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 60، 62، 36، 65، 68، 69،70، 74، 75، 76، 82، 109.

لويس داكس: 80.

لويس صابان: 108

ليوبولد الأول: 40.

ليون بورغيس: 77.

-م-

ماري دوميديسيس: 29، 30، 31.

ماري تريزا: 36.

مازاران: 34، 35، 36، 37، 58، 59.

ماصون: 80، 81.

مامي جمال: 19، 20.

محمد ابن شكر : 20، 21، 74، 86.

محمد أبي الجلود: 21.

محمد آغا: 18، 75.

محمد الحفصي: 17، 19.

محمد أوغلو: 18.

محمد باي المرادي: 19، 20، 21، 70، 71، 74، 86.

محمد بولكباشي: 74.

محمد بيشارة: 20.

محمد تتر داي: 21.

محمد بن حسين باشا: 14.

محمد خوجة: 21، 75.

محمد رايس الصفاقسي: 104.

محمد سيالا: 104، 111.

محمد طاباق: 68.

محمد كيمون: 94.

محمد منتشالي:17، 18، 66.

مراد الثالث(السلطان العثماني): 48.

مراد باي الأول: 15، 58.

مراد باي الثالث: 22، 23، 24، 25، 26، 76، 87.

مراد باي الثاني: 18، 26، 67، 83.

مراد رايس: 49.

مزهود: 22، 23.

مصطفى آغا: 48.

مصطفى القردناس: 14، 111.

مصطفى خان(السلطان): 24.

مصطفى قارة قوز: 18، 60.

مصطفى لاز: 18.

موسى: 100.

مونيي: 53.

-ن-

نابولون(صانصون): 55، 56، 57، 58، 80، 81.

-هـ-

هنري الثالث: 46، 79.

هنري الرابع: 27، 28، 29، 47، 48، 51، 78، 79.

هنري دو سوردي: 32، 56.

هيركول تمانيي: 108.

-ي-

يوسف داي: 14، 15، 16، 52، 53،55، 80، 81، 90، 110، 111.

2)- فهرس الأماكن والبلدان:

-أ-

أرتوا: 35.

إزمير: 71.

إسبانيا: 14، 28، 29، 32، 33، 34، 35، 38، 40، 41، 47، 49، 50، 58، 59، 60، 114، 115.

إسطمبول: 12، 24.

الإسكندرية: 53.

الألب: 38.

ألبراسين: 99.

ألكونيتا: 46.

ألمانيا: 33، 36.

إنجلترا: 39، 41، 89.

إيطاليا: 33، 49، 101، 112.

-ب-

باب البحر: 109.

باجة: 17، 23، 93، 103.

الباردو: 22.

باريس: 34، 35، 80، 82.

الباستيون: 51، 80، 88.

بافاريا: 40.

باليه: 28.

بجاية: 79.

البرتغال: 32، 35، 39.

برست: 32.

البروفونص: 47، 50، 53، 73، 80، 82، 83، 88، 97، 106، 112.

بلجيكا: 32.

البندقية: 33.

بترت: 50، 53، 66، 87، 101، 102، 110.

بورتوفرينا: 62، 66، 97، 101، 102، 103، 118.

-ت-

تستور: 14.

تونس: 11، 12، 13، 15، 16، 17، 19، 21، 23، 24، 25، 26، 42، 44، 46، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 63، 65، 66، 70، 71، 74، 75، 76، 79، 80، 81، 82، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 92، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 105، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 119.

-ج-

جربة: 21، 103، 110، 118.

الجريد: 21، 23، 73، 95.
الجزائر: 12، 15، 17، 21، 23، 24، 25، 26، 49، 51، 53، 59، 64، 66، 67، 69، 74، 80، 81، 83، 84، 86، 87، 88، 90.
جنوا:46، 116.
جوامع العلماء: 24.
جيجل: 64.

-ح-

حلق الواد: 48، 51، 52، 53، 62، 64، 65، 66، 70، 84، 101، 109.
الحمامات: 90، 103.

-د-

دانز: 35.
دانكر: 29.
دانكرك: 71.
دوفيني: 88.
دينان: 41.

-ر-

الرأس الأسود: 65، 70، 71، 73، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 93، 95، 98، 102، 104.
رأس بون: 90.
الراين: 38، 41.
روسيون: 35.
الروكروا: 35
رون(وادي): 88.

-ز-

زغوان: 14.

-س-

السافوي: 33.
سالونيك: 113.
سان بيار(جزر): 48.
السنغال: 37.
سوسة: 17، 21، 22، 87، 95، 97، 101، 102، 110، 118.
سيكوفيا: 99.
سيوتات: 105، 112، 113.

-ص-

صفاقس: 17، 22، 90، 95، 97، 101، 103، 110، 112، 113، 118.
صقلية: 46.

-ط-

طبربة: 14.
طبرقة: 80، 82، 83، 84، 85، 86، 88، 98، 103، 104.
طرابلس: 12، 19، 21، 23، 25، 67، 70، 86، 87.
طولون: 32، 57، 93، 94، 105.

-ع-

عنابة : 79، 80.

-غ-

غار الملح: 102.

-ف-

فرانش كونتيه: 39، 40.

فرنسا: 11، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 44، 45، 47، 49، 50، 51، 53، 54، 57، 58، 60، 61، 63، 66، 68، 69، 70، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 79، 80، 81، 83، 84، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 98، 100، 105، 108، 110، 111، 112، 118، 119.

فلاندر: 35، 39.

فلورنسا: 50.

فيومارا صلاتا: 81، 82.

-ق-

القالة: 80.

القبائل: 17.

قريش الواد: 14.

القسطنطينية: 72.

قسنطينة: 20، 23، 24.

قلعة سنان: 25.

القليبية: 48، 90، 103.

القيروان: 17، 21، 22، 23، 95.

-ك-

كاب روكس: 82.

كاسيس: 105.

الكاف: 17، 20.

كاليه: 28.

كاندي: 16، 63، 72.

كتالونيا: 35.

كرومباليا: 113.

-ل-

لاروشيل: 31، 32.

اللانغدوك: 99، 106.

لوكسمبورغ: 35.

ليفورن: 75، 113، 116.

مارسيليا: 44، 47، 50، 52، 53، 58، 60، 67، 93، 94، 96، 97، 98، 99، 100، 105، 106، 114، 116.

-م-

الماضور: 103.

ماطر:93.

مالطا: 16، 49، 50، 54، 60، 110.

مجاز الباب: 14.

مجردة(وادي): 102.

المرسى: 20.

المشرق: 60، 98، 101، 113، 114، 115.
مصر: 25.
الملاسين: 19.
المنستير: 17، 103، 110، 118.

–ن–

نابولي: 35.
نانت: 28، 30، 31، 36، 40.
النمسا: 38.

–هـ–

الهافر: 32، 80.
هنولت: 35.
هولندا: 32، 33، 38، 39، 40، 41، 54.
هيريس(جزر): 55.

–و–

وادي سراط: 15.
وسلات: 15، 22.

3)- فهرس القبائل والجماعات:

-أ-

الآباء: 58، 59.

الأتراك: 45، 46، 53، 55، 57، 58، 66، 99، 106.

الأعلاج: 107، 112.

الآغوات: 12.

آل بوربون: 31، 35.

آل ستيوارت: 41.

آل هابسبورغ: 30، 32، 33، 35، 38.

آل هانوفر: 41.

الأمراء(الفرنسيون): 35.

الإنجليز: 33، 35، 38، 64، 67، 70، 73، 75، 76، 86، 89، 90، 109، 111.

الأندلسيون: 14، 58، 102، 114، 115.

الإنكشارية: 13، 26، 85.

أولاد بليل: 15.

أولاد حمزة: 15.

أولاد سعيد: 15، 17، 18.

أولاد شنوف: 17.

-ب-

الباباوات: 63.

البايات: 11، 12، 17، 18، 20، 26، 68، 85، 96، 99، 107، 108، 112.

البرجوازيون: 28، 36.

البروتستانت: 27، 28، 29، 30، 31، 36، 90، 111.

البروفنصيون: 97، 99.

البلوكباشية: 12.

البنادقة: 47، 60، 63، 112.

-ت-

التجار: 46، 48، 52، 55، 59، 65، 67، 69، 72، 81، 82، 83، 84، 89، 90، 92، 93، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 103، 106، 108، 109، 110، 111، 112، 114، 115، 119.

التونسيون: 46، 49، 50، 52، 54، 57، 58، 63، 71، 80، 81، 83، 87، 90، 97، 103، 104، 110، 111.

-ج-

الجانسينيون: 36.

الجزائريون: 21، 24، 25، 51، 58، 83.

الجنويون: 81، 83، 84، 85، 86، 88.

-ح-

الحجاج: 73.

الحفصيون: 79.
الحنانشة: 20.

–د–

الدايات: 11، 12، 13، 16، 17، 18، 19، 24، 26، 54، 67، 68، 99، 112.
دريد: 18.

–ر–

الرعايا: 45، 46، 48، 50، 55، 58، 59، 67، 70، 79.

–ز–

الزمالة: 16.
الزواوة: 17.

–ص–

الصبايحية: 17، 23، 24، 26.
الطولونيون: 57، 68.

–ف–

فرسان مالطا:16 ، 54، 60.
الفرنسيون: 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 70، 71، 73، 75، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 84، 87، 88، 90، 93، 95، 97، 103، 104، 106، 107، 108، 109، 119.

–ق–

قبائل جبل عمدون: 15، 17.
قبائل جبل وسلات: 15، 22.
القراصنة: 41، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 56، 57، 60، 63، 64، 66، 67، 68، 70، 73، 75، 76، 82، 84، 86، 87، 101، 105، 113، 115.
القياد: 17.

–ك–

الكاثوليك: 27، 29، 36.

–ل–

اللزامة: 17.
اللعازاريون: 59، 62، 63، 65، 111.

–م–

المارسيليون، 47، 52، 53، 57، 58، 59، 81، 85، 86، 90، 96.
المالطيون: 101.
المثاليث: 18.
المشارقة: 98.

–ن–

النبلاء(الفرنسيون): 27، 28، 31، 34، 35، 41.

–هـ–

الهولنديون: 38، 39، 40، 64، 73، 75، 76، 90، 109.
الهيجونوت: 30، 31، 32، 39، 56.

–و–

ورغمة(قبيلة): 17.

–ي–

اليهود : 76، 95، 97، 100، 109، 111، 113، 114.
اليونانيون: 67.

فهرس المحتويات

المحتويات **الصفحة**

الإهداء

شكر وتقدير

المختصرات

مقدمة:..... 1

الفصل الأول: الأوضاع السياسية في كل من تونس وفرنسا خلال القرن السابع عشر (1605م-1705م)

المبحث الأول: الوضع السياسي للإيالة التونسية خلال القرن السابع عشر..... 12

1-مرحلة قوة الدايات..... 13

أولا- عثمان داي..... 13

ثانيا- يوسف داي..... 14

ثالثا- أسطا مراد..... 16

رابعا- أحمد خوجة..... 16

2-مرحلة ضعف الدايات وتنامي نفوذ البايات المراديين..... 17

أولا- حمودة باشا وحصر نفوذ الدايات..... 17

ثانيا- مراد باي الثاني والصراع المباشر..... 18

3- تفاقم الصراع وبداية ضعف المراديين..... 19

أولا- صراع الإخوة..... 19

ثانيا-محمد باي وثورة ابن شكر..... 20

ثالثا- ولاية رمضان باي..... 21

4- مراد باي الثالث و نهاية الدولة المرادية..... 23

5- ولاية إبراهيم الشريف..... 24

المبحث الثاني:الوضع السياسي لفرنسا خلال القرن السابع عشر..... 27
1- هنري الرابع(1589م-1610م)..... 27
2- لويس الثالث عشر و ريشيليو (1610م-1643م)..... 29
أولا- سياسة ريشيليو الداخلية..... 30
ثانيا- سياسة ريشيليو الخارجية..... 32
3-عهد لويس الرابع عشر..... 33
أولا- ثورة الفروند الأولى..... 34
ثانيا- ثورة الفروند الثانية..... 35
ثالثا- الملكية المطلقة في عهد لويس الرابع عشر..... 36
الفصل الثاني : العلاقات السياسية بين تونس و فرنسا خلال القرن السابع عشر (1605م-1705م).
المبحث الأول : مرحلة التذبذب(1605م-1660م) 45
1-وضع العلاقات قبيل 1605م..... 45
أولا- تأسيس القنصلية الفرنسية بتونس1577م..... 46
ثانيا- مشروع غزو تونس..... 48
2- مهمة صفاري دوبراف..... 48
3- حملة دوفانشوجير..... 52
4- سفارة بابا درويش..... 52
5- مهمة صانصون نابولون..... 55
6- السلم المؤقت..... 57
7- فترة القناصل اللعازاريين..... 59
8-سفارة سيدي رمضان..... 60
المبحث الثاني : مرحلة التوتر و الصراع (1661م-1685م)..... 62
1-مهمة الفارس بول..... 62

2-حملة الدوق دوبوفور و معاهدة 1665م..... 64
3-حملة الماركيز دومارتل 1672م..... 66
4- سفارة بابا رمضان الثانية..... 68
5-مهمة دوكين سنة 1683م..... 69
6-مهمة ديستري و معاهدة 1685م..... 69
المبحث الثالث: مرحلة بناء السلم (1686م – 1705م)..... 73
1-سفارة علي شاوش ومحمد بولكباشي سنة 1689م..... 74
2-معاهدة 1698م..... 75
الفصل الثالث: العلاقات التجارية بين تونس و فرنسا خلال القرن السابع عشر(1605 م– 1705م).
المبحث الأول: المؤسسات التجارية الفرنسية في تونس خلال القرن السابع عشر... 79
1-جهود المارسيليين..... 80
2- صانصون نابولون وتأسيس شركة الرأس الأسود..... 82
3- حملة الدوق دوبوفور، ومعاهدة الرأس الأسود سنة 1666م..... 84
4-الإنجليز والمنافسة الثلاثية على الرأس الأسود..... 86
5-شركة غوتييه..... 87
6-الأخوان بورغيت، وشركة غوتييه..... 90
المبحث الثاني: المبادلات التجارية بين تونس وفرنسا خلال القرن السابع عشر..... 92
1-الصادرات التونسية نحو فرنسا..... 92
أولا- المواد الغذائية..... 96
ثانيا- المواد الأولية..... 98
2-الواردات التونسية من فرنسا..... 98
أولا- المواد المصنوعة..... 100
ثانيا-الموادالغذائية.....

3-حركة النقل وموانئ التبادل التجاري..... 101
أولا- الموانئ..... 100
ثانيا-حركة النقل التجاري..... 106
4-الجمارك..... 107
المبحث الثالث: التجار والعملات المستعملة..... 110
1- التجار الفرنسيون..... 110
أولا- علاقة التجار الفرنسيون بالإيالة التونسية..... 111
ثانيا- المنافسة الإنجليزية..... 112
2-التجار التونسيون..... 113
أولا- الأرستقراطية التجارية..... 113
ثانيا- التجار الصغار..... 115
3-العملات و المكاييل..... 116
أولا- العملات..... 116
ثانيا- المكاييل..... 118
خاتمة..... 122
الملاحق..... 126
بيبليوغرافية الدراسة..... 145
فهرس الأعلام..... 153
فهرس الأماكن والبلدان..... 157
فهرس القبائل والجماعات..... 161
فهرس المحتويات..... 164